نموذج ترخيص

أنا الطالب : سندس زياد العلاونة أمنح الجامعة الأردنية و/أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/أو استغلال و/أو ترجمة و/أو تصوير و/أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و/أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير/الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين (١٩٢١ - ٢٠١٢)

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لي.

اسم الطالب: سندس العلاونة

التوقيع: سندس العلاونة

التاريخ:

تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين (1921- 2014م)

إعداد
شذى زياد العلاونة

المشرف
الدكتورة عبير دبابنة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
دراسات المرأة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين (١٩٢١-٢٠١٤))،
وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٨/٥

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتورة عبير دبابنه، مشرفاً أستاذ مشارك- دراسات جندرية	....
الدكتور حلمي ساري، عضواً أستاذ – علم اجتماع	....
الدكتورة ميسون العتوم، عضواً أستاذ مساعد- علم اجتماع	....
الدكتورة أمل العواودة، عضواً أستاذ مشارك - علم اجتماع (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .... التاريخ ٢٠١٥/١١/١٠

الإهداء

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير قدوتي ومنارة حياتي

والدي العزيز..

من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف وساندتني في كل الأمور

أمي الغالية..

إلى القلوب الرقيقة والنفوس القريبة إلى رياحين حياتي

أخوتي

إلى من ساندني ورافقني لاحقق ذاتي وأسمو لأعلى الدرجات ... **زوجي الحبيب** ..

إلى من رافقوني لحظة بلحظة... إلى أطفالي الذين الم ألقاهم بعد

إلى عائلتي الكبيرة

الجنود الذين أناروا الدرب في الخفاء

الشكر

رسالة ابعثها مليئة بالحب والتقدير والاحترام

ولو أنني أوتيت كل بلاغة

وافنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول الا مقصرا

ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

إلى الدكتورة الفاضلة عبير دبابنة

إلى عمي وصديقي علاء علاونة

إلى آية الشمايلة

إلى كل من ساعدني وساندني لإنجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين (١٩٢١- ٢٠١٤)

إعداد

شذى العلاونة

المشرف

الدكتورة عبير دبابنة

الملخص

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين (١٩٢١م – ٢٠١٤م) لتقديم تحليل حول أوضاع الحركة النسوية الأردنية في فترة الدراسة.

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي بالأدوات اللازمة لتحقيق غاية البحث وهي دراسة تطور الحركة النسوية الأردنية، حيث قامت الباحثة بإجراء المقابلات المعمقة ومراجعة الوثائق المتعلقة بتاريخ الحركة النسوية الأردنية، واستخدام أسلوب تحليل المضمون لكليهما.

وقد أظهرت تائج الدراسة استناداً إلى التحليل الوثائق الخاصة بالحركة النسوية والمقابلات المعمقة على أن الحركة النسوية مرت في أربعة مراحل رئيسة وهي: تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٢١م - ١٩٥٢م (مرحلة النشوء والتأسيس)، تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٣م - ١٩٥٧م(مرحلة المطالبة والإعتراف بالحقوق السياسية)، تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٨م- ١٩٨٩م (مرحلة ازدهار العمل النسوي في فترة الإنغلاق السياسي)، مرحلة الممارسة والتطبيق في الفترة مابين ١٩٩٠م- ١٩٩٩م (مرحلة مأسسة العمل النسوي).

وأظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بتطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة مابين العام ٢٠٠٠- ٢٠١٤ أن الحركة تأثرت بالعديد من المتغيرات والعوامل هي : الوثائق والمؤتمرات الوطنية، الاتفاقيات والالتزامات الدولية، تأسيس منظمات نسوية ومدنية وأكاديمية جديدة، التعديلات على القوانين في المنظومة التشريعية وأخيرا تأثير ظهور النسوية الأسلامية.

وخلصت الدراسة إلى أنّ العوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية الأردنية هي: العوامل السياسية، وعوامل ذات طابع يتسم بالتحدي المجتمعي، وعوامل خارجية ودولية، وعوامل ذات طابع اقتصادي. وأن الحركة النسوية الأردنية لازالت مؤثرة في الرأي العام الأردني رغم اختلاف قوة تأثيرها في الفترات المختلفة بسبب العوامل التي أثرت عليها في الفترات الزمنية السابقة والحالية. وتمثلت أهم التحديات والمعوقات التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية، التحديات السياسية، البروقراطية والتنافسية بين المؤسسات النسوية المختلفة و التمويل، وكذلك التحديات الثقافية، تحديات تتمثل بحركات التطرف الديني.

وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة الحاجة لمزيد من الدراسات المعمقة التي تتبع تأثير الحركة النسوية الأردنية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودراسة أثرها على كل جانب بشكل منفصل حتى توفر للباحثين مادة متكاملة عن أثر الحركة في تلك المجالات وإيضا توثيق ما تم تحقيقه. بالإضافة للحاجة لعمل دراسة مقارنة لدور الحركات النسوية العربية فيما بينها ودراسة أهم الإنجازات وأهم المعوقات التي واجهتها، وأخذ الدروس المستفادة التي يمكن أنه تعمل على تجنب إعادة الأخطاء وتحصيل المزيد من الإنجازات.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

مقدمة

ساهمت العديد من العوامل والمتغيرات في تغيير شكل الحركة النسوية الأردنية ومنهجية عملها على مدار السنوات المنصرمة، نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والإقليمية والعالمية التي ساهمت في تجديد الحراك المجتمعي، وهواستجابة للتغيرات السياسية التي بكونها تمثل الأرض الخصبة لنشوء حركات إجتماعية جديدة. لقد كان الأردن جزءا لا يتجزأ من هذه الأحداث السياسية نظرا لوقوعه في إقليم مضطرب سياسيا منذ نشأة الدولة وحتى الوقت الراهن، غير أن فترة أواخر القرن الماضي شهدت ركودا سياسا من حيث التغيرات الجوهرية في المنطقة وفي الأردن بشكل خاص. وفي بداية الألفية الجديدة تعرض العالم العربي للعديد من التغيرات ظهرت فيه قوى هيمنة جديدة، عملت على تكوين خارطة سياسية حديثة للمنطقة العربية متمثلة بداية بالغزو الامريكي للعراق(٢٠٠٣)، عقب إعلان قوى الهيمنة الغربية الحرب على الإرهاب ، بالإضافة إلى صعود حركات سياسية ذات صبغة إسلامية إلى مواقع صناعة القرار في العديد من الدول العربية، إبتدأ بتسلم حركة المقاومة الاسلامية (حماس) لمقاليد الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة(٢٠٠٦). تبعها العديد من التغيرات الناتجة عن "الربيع العربي" في دول مثل تونس ومصر واليمن وليبيا والمغرب والأردن وسوريا منذ بداية العام ٢٠١١، نتج عنها ظهور اتجاهات عديدة وتوجهات سياسية أثرت على الحركات الإجتماعية على اختلاف أشكالها.

لم تكن الحركة النسوية الأردنية بمعزل عن هذه التغيرات التي أثرت على وضع المرأة الأردنية في الداخل، والتي ساهمت في زيادة وعي المرأة الأردنية وتنوع الخطاب النسوي الأردني استجابة للعوامل الإقليمة المذكورة أعلاه، التي أثرت دون شك على وضع المرأة الأردنية. بالإضافة إلى تعرضها للعديد من عوامل التغيير الثانوية الأخرى المتمثلة بثورة الإتصالات والمعلومات، وظهور منصات التواصل الإجتماعي، وأثر المؤسسات الدولية العاملة في مجال التنمية وتمكين المرأة، والوعي المحلي بأهمية المرأة وقضيتها وتعديل العديد من التشريعات أدت إلى تغيير وضع المرأة الأردنية بشكل إيجابي، وذلك لتحقيق مكاسب سياسية وإجتماعية وإقتصادية جديدة عملت جميعها معا لضمان حقوق متساوية للمرأة كما الرجل.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بكونها من أوائل الدراسات التي تقف على تقييم التغيرات والعوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية الأردنية منذ تأسيس المملكة وحتى اليوم، حيث قامت دراسات سابقة (عطيات،٢٠٠٣)،(دبابنة،٢٠٠٦)،(التل،٢٠١٤) بالتطرق إلى نشأة الحركة النسوية الأردنية وتطورها والعوامل المؤثرة بها منذ نشأة الدولة الأردنية وحتى عام ٢٠٠٨. حيث تتمثل إشكالية الدراسة أنه لم تصدرأي دراسة أو أبحاث متخصصة تبحثفي التغيرات والتطورات العديدة التي تعرضت لها الحركة خلال تلك الفترة.

مشكلة الدراسة

تعرضت الحركة النسوية الأردنية للعديد من التغيرات ضمن الظروف الراهنة، التي شهدت تيارات إيدولوجية وأوضاع سياسية مضطربة أثرت على وضع المرأة الأردنية ومشاركتها في مناحي الحياة المختلفة . حيث أن ما يحصل في الساحة العربية والعالمية اليوم من عدم وضوح الرؤيا فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص، خلق حاجة ملحة للإجابة عن تساؤلات هامة متعلقة بأهم العوامل التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية كحركة تغيير اجتماعية وذلك عبر تاريخها الممتد منذ نشأة الإمارة وحتى يومنا هذا وبالأخص ما يتعلق بالمرحلة الراهنة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في تحديد التغيرات التي صاحبت تطور الحركة النسوية الأردنية، من خلال تغير أوضاع الدول العربية ومن ضمنها الأردن، حيث ظهرت الحركات الاجتماعية وظهرت مفاهيم جديدة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية الرشيدة والمساواة بين الجنسين. فكان لابد من الوقوف لدراسة هذه المتغيرات والبحث عن العوامل المختلفة من خلال تتبع الحركة النسوية الأردنية، والتي ستوفر للباحثين والمهتمين العلومات والبيانات لفهمها، وفهم العوامل التي ساهمت في تطورها وتنوعها.

هذه الدراسة توفر للباحثين معلومات عن تطور الخطاب النسوي في الأردن ونشاطهفي فترة الدراسة، ومدى استجابة وتحول هذا الخطاب وتأثره بالعوامل السياسية والحركات الإجتماعية التي ظهرت، ومن ناحية أخرى توفر للباحثين فهم أكبر للقرارت الداعمه للمرأة من قبل الدولة في كونها ناتجة عن وعي وإرداة صادقة، أو أنها استجابة للضغوطات الدولية لتحسين وضع المرأة في الأردن.

أهداف الدراسة

- التعرف إلى مراحل تطور الحركة النسوية.
- التعرف إلى ماهية العوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية.
- التعرف إلى أثر العوامل المختلفة على كل من خطاب الحركة النسوية الأردنية وإنجازاتها.
- التعرف إلى التحديات والمعوقات التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية.

أسئلة الدراسة

- ما هي مراحل تطور الحركة النسوية الأردنية؟
- ماهي العوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية الأردنية؟
- ما أثر تلك العوامل المؤثرة على كل من خطاب الحركة النسوية وإنجازاتها؟
- ما هي أهم التحديات والمعوقات التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية؟

مصطلحات الدراسة

الحركة الأجتماعية:

جماعة كبيرة من الناس الذين ينخرطون في السعي لتحقيق عملية التغير الاجتماعي أو الوقوف في وجهها. وعادة ما ترتبط الحركات الاجتماعية بعلاقات صراعية مع تلك التنظيمات التي تتبنى أهدافا ورؤى معارضة لها. ومع ذلك فما أن تنجح الحركات في تحدي القوة، وما أن تتخذ شكلا مؤسسيا حتى تتحول إلى تنظيمات. (غدنز، علم الاجتماع)

التغير الإجتماعي :

تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع. (غدنز، علم الاجتماع)

الخطاب:

منهج فكري في مجال محدد من الحياة الاجتماعية. (غدنز، علم الاجتماع)

النسوية:

الطريق للنظر إلى شؤون المرأة من خلال تحديد اتجاهاتها والنهوض بها اجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا والخروج عن النظام البطريريكي الأبوي السلطوي الذي يسيطر على المرأة. (الناصر، ٢٠٠٦)

ويمكن أن تعرف إيضا بأنها الموقف المعبر عن مناصرة قضية النساء بغض النظر عن جنس صاحبه رجلاً كان أم إمرأة بهدف إعادة الاعتبار لمكانتهن وأدوارهن تحقيقاً لمفهوم المساواة بين الجنسين.(التل،٢٠٠٥)

الحركة النسوية:

هي الجهود المبذولة من قبل المناصرين لقضية المرأة سواء من النساء أنفسهنّ أو من الرجال المؤمنين بالقضية، من أجل النهوض بالمرأة ورفع مكانتها والحرص على إعطائها حقوقها جمعيها وتحقيق مفهوم المساواة بين الجنسين في المجالات كلها. (تعريف إجرائي)

المجتمع المدني:

مجموعة المنظمات الطوعية الحرة التي تقع مابين الأسرة ومابين الدولة. ويشترط في هذه المنظمات أن تتشكل بالإرادة الطوعية وأن تتسم بالإستمرارية، وأن تقدم خدمات ولا يكون تحقيق الربح هدفا رئيسيا لها. وتلتزم هذه المنظمات في عملها وعلاقتها بالطابع السلمي والتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر.(السيوف،٢٠٠٧).

المنظمات النسائية:

هي كل المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة المختلفة والتي تديرها وتخطط لها النساء أو تشارك في إدارتها نساء بشكل رئيسي ولايدخل ضمن هذا التصنيف المنظمات ذات العضوية المختلطة.(السيوف،٢٠٠٧)

تمكين المرأة:

تلك العملية التي تساعد المرأة في زيادة وعيها في وجودها الإجتماعي وتغييره في ضوء احتياجاتها الآنية والمستقبلية التي تنعكس في استراتيجات رعايتها وتنميتها. (السيوف، ٢٠٠٧)

منهج البحث

هذه الدراسة دراسة نوعية تعتمد على المنهج التاريخي بالأدوات اللأزمة لتحقيق غاية البحث وهي دراسة تطور الحركة النسوية الأردنية، حيث قامت الباحثة بإجراء المقابلات المعمقة ومراجعة الوثائق المتعلقة بتاريخ الحركة النسوية الأردنية، واستخدام أسلوب تحليل المضمون لكليهما.

أداة الدراسة

تعتمد الباحثة على تحليل المضمون للحصول على البيانات اللازمة كمصدر ثانوي لتحقيق غاية هذا البحث، بالإضافة إلى تصميم استمارة مقابلات معمقة شبه مهيكلة، مع عدد من الناشطين والناشطات الذين يمكن أن يقدموا شهادة على تطور الحركة النسوية في فترة الدراسة.

مجتمع الدراسة

كل الناشطات والناشطين ممن ساهموا في نشأة الحركة النسوية الأردنية وتطورها.

عينة الدراسة

أما عينة الدراسة فهي عينه قصدية مكونة من ٢٠ مقابلة تم اختيارها من المجتمع المشار إليه أعلاه بطريقة الكرة الثلجية، ممن ينطبق عليهم الوصف الوارد في مجتمع الدراسة.

جدول المقابلات :

الرقم	الأسم	الدرجة العلمية	المنظمة	العمر
١	بثينة فريحات	ماجستر قانون عام	المركز الوطني لحقوق الإنسان- رئيس وحدة حقوق المرأة والطفل	٤١
٢	أسمى خضر	بكالوريس قانون	جمعية معهد تضامن النساء	٦٢
٣	سلوى زيادين	بكالوريس آداب	ناشطة	٩٤
٤	سلمى النمس	درجة الدكتوراة في التخطيط التنموي	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	٤٣
٥	انتصار جردانة	ماجستر إدارة إشراف تربوي	جمعية الثقافة العربية	٨٣
٦	هيفاء البشير	بكالوريس معلمات- دار القدس	الاتحاد النسائي الأردني العام	٨٣
٧	إيميلي نفاع	المعهد الوطني للإدارة	جمعية النساء العربيات	
٨	رنا أبو السندس	بكالوريس قانون	جمعية معهد تضامن النساء(مديرة البرامج والإنشطة)	٤٠
٩	عبلة أبو علبة	دبلوم معهد معلمات	الامين الاول لحزب الشعب الديمقراطي الاردني	٦٥
١٠	محاسن الامام	بكالوريس ودبلوم في الإعلام	مركز الإعلاميات العربيات	٦٥
١١	نهى المعايطة	بكالوريوس تاريخ / جامعة بيروت العربية § دبلوم حقوق الانسان / السويد § دبلوم تربية / الجامعة الاردنية	الاتحاد النسائي الأردني العام	٦٤
١٢	عوني البشير	بكالوريس في الطب	وزير التنمية الاجتماعية (السابق) ٢٠/٦/١٩٩١ - ٢١/١١/١٩٩١	٥٥
١٣	إسراء محادين	بكالوريس في القانون	ناشطة	٣٦
١٤	سهير التل	دكتوراة في الفلسفة	اتحاد المراة الاردنية سابقا، باحثة مستقلة حاليا	٦٠
١٥	وفاء بني مصطفى	ماجستير إرشاد نفسي	ناشطة ومحامية ونائب في	٣٦

			البرلمان الأردني	
١٦	تهاني الشخشير	ماجستير إرشاد تربوي ونفسي	اتحاد المرأة الأردنية	٥٣
١٧	ليلى نفاع	بكالوريس لغة إنجليزية	جمعية النساء العربيات	٧٠
١٨	تغريد حكمت قاضية جنائية دولية	بكالوريس حقوق/ جامعة دمشق ماجستيرقانون دولي / جامعة دمشق القاضية الجنائية الدولية تغريد حكمت		٧٠
١٩	أنعام العشى	بكالوريس قانون	جمعية معهد تضامن النساء(نائب رئيس ومستشار)	٥٠
٢٠	حياة المسيمي	دكتوراة في الصيدلة	حزب جبهة العمل الإسلامي	٥٣

الإطارالنظري

نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة

تنص نظرية الحركة الجديدة الإجتماعية أن الحركات الإجتماعية المعاصرة تؤدي العمل الجماعي بطرق مختلفة بشكل ملحوظ عن الحركات الإجتماعية التقليدية.لقد قام علماء الاجتماع باستخدام نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة لتحليل دور الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمع المعاصر وما بعد الصناعي.

المبادئ الرئيسية لنظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:

لقد استخدم علماء الاجتماع نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة لشرح دور الحركات الاجتماعية في المجتمعات ما بعد الصناعية. إن مفهوم الحركات الاجتماعية يشير إلى منظمة تطوعية من الأفراد الذين يعملون في تناسق لعمل أو منع التغييرات. إن الحركات الاجتماعية هي جماعات ذات توجهات سلطوية وليست حركات ذات توجهات تشاركية، وهذا يعني أن مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية ليست بالضرورة أن تعود بالفائدة الأساسية على الأفراد ولكنها تخدم الأهداف الكبرى للمجموعات.

إن مجموعةالأعمال والاجراءات المُنسقة تهدف إلى إجراء تغييرات في السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع. كما أن الحركات الاجتماعية تميل إلى أن تكون أكثر نجاحا في المجتمعات الديمقراطية المفتوحة، والتي تقبل مفاهيم الحراك الاجتماعي والتغيير الاجتماعي. إن الحركات الاجتماعية ذات للوجه المستند الى القواعد والمعايير هي أكثر شيوعاً من الحركات الاجتماعية المستنده للقيم. كما أن الحركات المستندة للقواعد والمعايير هي الجماعات التي تحاول إحداث تغييرات داخل منظومة بينما الحركات المستندة للقيم تشير إلى المجموعات التي تحاول تغيير الأهداف الأساسية للنظام (موريسون، ١٩٧١).

تشير نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة إلى نموذج جديد إلى نشاط الحركة الاجتماعية والعمل الجماعي. وتتميز الحركات الاجتماعية المعاصرة بالاستراتيجيات والأهداف، والعضوية عن غيرها من الحركات الاجتماعية التقليدية. ويشير المنظرون وعلماء الحركات الاجتماعية الجديدة بأن الحركات الاجتماعية الجديدة تنشأ عن العديد من القنوات في المجتمع.

على سبيل المثال، ينظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة بوصفها تعبيراً عن رغبة المجتمع المدني من أجل التغيير الهيكلي وتنشأ من الأهمية المتزايدة وانتشار المعلومات في مجتمع قائم على المعرفة بشكل متزايد.

وينظر أيضاً للحركات الاجتماعية الجديدة كنتيجة حتمية لتغيرالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع مابعد الصناعي كما أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي حركات التغييرعلى أساس الرغبة في الإصلاح الهيكلي بدلاً من الثورة، لا تحاول تفكيك النظم السياسية والاقتصادية القائمة وتتميز بذات راديكالية وتساعد الحركة الاجتماعية الجديدة على شرح الأنماط المتغيرة للمنظمات السياسية وتحول العلاقات بين الصعيدين العام والخاص في المجتمعات ما بعد الصناعية (Lentin، 1999).

تسيطر نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة على أبحاث الحركات الاجتماعية الحالية، وتسمح بدراسة العناصرالخارجية الكبرى والعناصر الداخلية الدقيقة (Fuchs، 2006). بدأت الحركات الاجتماعية الجديدة في الظهور في ١٩٥٠، و شملت الحركات الاجتماعية التي نشأت عن الصراعات في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية في المجتمع والاقتصاد. و يعتقد بأن الحركات الاجتماعية الجديدة هي مجموعة فضفاضة من الإجراءات الجماعية المترابطه التي حلت مكان الحركة الاجتماعية التقليدية للثورة البروليتارية (Buechler، 1993).

وتفترض نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة أن الحركات الاجتماعية الجديدة، مثل المناهضة للحرب والحركات البيئية وحركة الحقوق المدنية والحركات النسوية، تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية الأخرى مثل الحركات العمالية. حيث أن الحركات الاجتماعية التقليدية تميل إلى أن تشارك في الصراع الطبقي في حين تشارك الحركات الاجتماعية الجديدة في الصراع السياسي والاجتماعي، كما تميل الحركات الاجتماعية التقليدية إلى التركيز على المخاوف الاقتصادية وعدم المساواة وغالبا ما يكون أعضاءالحركات الاجتماعية الجديدة في معظم الأحيان من شريحة الطبقة الوسطى الجديدة من المجتمع.

تشجع الحركات الاجتماعية الجديدة أعضائها على الانخراط في تغيير الأنماط الحياتيه، تميل إلى أن تكّون أنصاراً بدلا من أعضاء، ويمكننا وصفها بأنها شبكات منتظمة فضفاضة. هذه

الحركات تختلف عن جماعات الاحتجاج أو الحركات التي تكون غالبا ما تهدف الى التغيير على نطاق عالمي بدلا من القضايا الفردية المتخذة من قبل جماعات الاحتجاج.

تاريخ نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:

نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة تنتمي إلى الجسم الأكبر من نظرية متعددة التخصصات تسمى نظرية الحركة الاجتماعية. نظرية الحركة الاجتماعية، والتي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، تعود إلى دراسة التعبئة الاجتماعية بما في ذلك تجلياتها و نتائجها الاجتماعية والثقافية والسياسية. وتقترح نظرية الحركة الاجتماعية أن الحركات الاجتماعية هي في كثير من الحالات تم إنشاؤها من خلال الاستخدام والتلاعب في الأطر والمعلومات. و غالبا ما يكون الدافع وراء الحركة الاجتماعية رغبة منظري الحركة للتغيير الاجتماعي، وإمكانية دمج الحراك معها. في حالة تشكل نظرية حركة اجتماعية جديدة يقوم أصحاب نظريات الحركة الاجتماعية بدراسة كيف تقوم الجماعات بتسخير المعلومات والهوية والهيكل لتحقيق الأهداف. ويشمل التاريخ متعدد الجوانب لنظرية الحركة الاجتماعية ستة مجالات رئيسية للدراسة:

- نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة.
- نظرية القيمة المضافة.
- نظرية الهيكل السلس.
- نظرية الحرمان النسبي.
- نظرية تعبئة الموارد.
- نظرية المجتمع الجماهيري (بنفورد وسنو، ٢٠٠٠).

إن الحركات الاجتماعية الجديدة، مثل المناهضة للحرب والبيئية والداعية للحقوق المدنية والحركات النسوية بدأت في الظهور في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وفي السبعينيات والثمانينات بدأ منظرو الحركة الاجتماعية بالتعرف على العلاقة بين الحركات الاجتماعية الجديدة، والتحول الهيكلي، وسياسات الهوية. حيث لوحظ أن الحركات الاجتماعية الجديدة تعمل على تشجيع وتيسير أشكال جديدة من السلوك والعمل الجماعي. في بداية في الستينيات نشأ مجالين جديدين لنظرية الحركة الاجتماعية. لقد نشأت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة في أوروبا و نشأت نظرية تعبئة الموارد في أمريكا الشمالية.

حيث نشأت نظرية الحركات الإجتماعية الجديده كأستجابة لنظرية الحركات الاجتماعية التقليدية و التي تعتبر الحركات الاجتماعية غير عقلانية ونتيجة للمظالم الشخصية والاستياء

(فوكس، ٢٠٠٦). خلال هذا الوقت، في التسعينيات، شهدت الدراسات العلمية الاجتماعية للعمل الجماعي نقلة نوعية من التركيز على السلوك الجماعي في أوائل القرن العشرين إلى العملية السياسية والحركات الاجتماعية الجديدة (Edelman، 2001).

إن نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة وضعت رداً على التحليل التقليدي للحركات الاجتماعية مع تخلي المنظرون لهاعن التحليل الاجتماعي والنفسي التقليدي للحركات الاجتماعية كنموذج لنظرية الحرمان النسبي ونظرية المجتمع الجماهيري. ركزت النظريات الاجتماعية-النفسية التقليدية للحركات الاجتماعية على الاسباب الجاذبة للأفراد إلى الحركات الاجتماعية بما في ذلك العوامل مثل السمات الشخصية، والمظالم، الإحباط، والأيديولوجية. وكما أن هذه النظريات الاجتماعية-النفسية التقليدية للحركات الاجتماعية تعتبر كمشاركة في الحركات الاجتماعية ليكون السلوك غيرعقلاني وغير تقليدي. في الستينات والسبعينات، استخدم منظرو الحركة الاجتماعية الجديدة العديد من الإمثله المتمثله في الحركات الاجتماعية التي تحدث في ذلك الوقت لتحدي الافتراضات من النظريات التقليدية للحركات الاجتماعية. على سبيل المثال فإن أصحاب نظرية الحركة الأجتماعية الجديدة وجدوا من خلال دراستهم للحركات المناهضة للحرب والحركات البيئية، والحقوق المدنية والحركات النسوية أن الحركات الاجتماعية تركز على بناء الهوية والتغيير الهيكلي ومراقبة المعلومات لإحداث التغيير. وفي الستينيات، طغت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدةعلى النظريات التقليدية للحركات الاجتماعية خصوصا نظرية الحرمان النسبية ونظرية المجتمع الجماهيري كنظريات رئيسية تفسرطريقة عمل الحركات الاجتماعية. قامت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة بتحطيم النظريات التقليدية للحركات الاجتماعية وأحدثت تغييرا جذرياً للحقائق المدركة حول كيفية عمل الحركات الاجتماعية (Klandermans، 1984).

كلوز أوفي اجتماع وسياسي تعهد بتحليل العلاقات السياسية من خلال عدسه ماركسية. يركز أوفي دراسته للحركات الاجتماعية الجديدة على القضايا الهيكلية المرتبطة بالعمل الجماعي كما التزم بتحليل علاقات القوة المتغيرة في كل الظواهر الاجتماعية والصراع الاجتماعي والسياسي. كما يطرح أوفي فكرة أن الحركات الاجتماعية المعاصرة تفعل شيئا مختلفا جذريا عن الحركات الاجتماعية القديمة أو التقليدية. باستخدام أمثلة من ألمانيا، يقول أوفي إن الحركات الاجتماعية ينبغي أن تنقسم إلى جزئين من نماذج العمل الجماعي: الحركات الاجتماعية ذات النموذج القديم والحركات الاجتماعية النموذج الجديد (Offe، 1985).

يعتبر أوفي أن الحركات الاجتماعية الجديدة تكون ذات طبيعة غير مؤسسية ويعترف بأن الحركات الاجتماعية الجديدة والحركات الاجتماعية التقليدية لا تزال تتنافس على العضوية والإنتشار. ويتوقع أن قدرة الحركات الاجتماعية الجديدة لتحل تماماً محل الحركات الاجتماعية التقليدية مبني على نجاح الحركات الاجتماعية الجديدة في موضوع التحالفات.

وفقاً لأوفي، فان أعضاء الطبقة الوسطى الجديدة وأعضاء الجماعات غير السلعية مثل الطلاب والعاطلين عن العمل والآباء الذين يبقون في البيوت، غالبا ما ينضمون إلى قوى في تحالفات لتعزيز أهداف الحركات الاجتماعية الجديدة.

ويعتقد أوفي أن الحركات الاجتماعية الجديدة انبثقت من التغييرات في البنية الطبقية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين. كما ارتبط صعود الطبقة الوسطى الجديدة، التي تتألف من مجموعات من الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا والآمنين إقتصاديا ارتبط بتطور الحركات الاجتماعية الجديدة. ويعتقد أن الطبقة الوسطى الجديدة قد تكون متعاطفة بشكل خاص مع القضايا التي تقدمت بها الحركات القائمة على هذه المسألة بما في ذلك حركة السلام والحركة البيئية والحقوق المدنية و الحركة النسوية.

في نهاية المطاف، يجادل أوفي بأن الطبقة الوسطى الجديدة ستعزز أهداف الحركات الاجتماعية الجديدة عن طريق دفع التحول الهيكلي في الهياكل السياسية والاقتصادية الموجودة (Lentin، 1999).

أما عالم اجتماع الإيطاليالبيرتوميلوتشي أول من وصف الحركات الاجتماعية المعاصرة على أنها الحركات الاجتماعية الجديدة. يقول ميلوتشي أن مسألة الهوية تفصل الحركات الاجتماعية التقليدية عن الحركات الاجتماعية الجديدة. وتستند نظريته على افتراض أن هوية الفرد والجماعة في الحركات الاجتماعية الجديدة مرتبطة بعمليات اجتماعية مهمة. وفقا لميلوتشي، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة تصل وتجذب الداعمين من خلال عروض الهوية والانتماء. وهذا الشيء يظهر لثلاثة أسباب وهي:

- الانتقال في الغرب من المجتمعات الصناعية إلى المجتمع ما بعد الصناعي.
- صعود الطبقة الوسطى الجديدة.
- التحول في الهويات الاجتماعية من كامنة الى مرئية.

آلان تورين عالم الاجتماع الفرنسي ولد في عام درس العلاقة بين الموضوع، أو الفرد وبين الحركات الاجتماعية. ويرى أن الموضوع هو العامل الأساسي للحركات الاجتماعية ويدرس الطرق التي تتقاطع بها الأبعاد الهيكلية والثقافية في لب الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية.

استحدث تورين تحليل حدث- نظري لعملية تشكيل الهوية التي يمر من خلالها الفاعلين كأعضاء في الحركات الاجتماعية (كوهين، ١٩٨٥). وفقا لتورين فإن الحركات الاجتماعية تشير إلى الإفعال االجماعية الرامية إلى تطبيق القيم الثقافية المركزية. ويرى تورين أن الحركات الاجتماعية الجديدة تجمع بين الصراع الاجتماعي والمشاركة الثقافية (Lentin، 1999).

ويورغن هابرماس عالم الاجتماع والفيلسوف الذي طور مفهوم الفعل التواصلي لشرح الأوضاع التي تكون فيها أفعال الأشخاص أصحاب العلاقة معنية ليست نابعة من نشاط الهدف الموجه ولكن من خلال التوصل إلى تفاهم تعاون ومفسر. وفقا لهابرماس فإن نظرية الأفعال التواصلية تسمح للمنظرين بإعادة فهم عقلانية وتنظيم العالم الاجتماعي هابرماس أن الحركات الاجتماعية الجديدة تتطور نتيجة لتطفل الدولة والسوق مجالات الحياة الخاصة. إن الحركات الاجتماعية الجديدة تنشأ من التوتر الحاصل بين تكامل و تفاعل الإنظمة (مثال: آليات توجيه المجتمع) والاندماج الاجتماعي (مثال:قوى التنشئة الاجتماعية،الإنتاج الفعلي، وتشكيل القيم) وهي، وفقا لهابرماس، ردود الفعل الدفاعية للأفراد الجماعات لحماية أو إعادة إنتاج أنماط الحياة المهددة. تتشكل الحركات الاجتماعية الجديدة عند التقاطعات الكبرى للإنظمه السياسية والاجتماعية وتجارب الناس المعاشة (Canel، 2004).
في التحليل النهائي فإن نظرية الحركة الاجتماعية الجديدةالتي تركز على نقاط الاتصال بين الحركات الاجتماعية و أهمية المعلومات، والهوية، والهيكل، يعيد تعريف وتصور كيف يتم دراسة معاصرة الحركات الاجتماعية. ونشأت نظرية الحركة الاجتماعية المتقدمة الجديدة في عام ١٩٦٠ نتيجة الاهتمام المتزايد والبيانات التي جمعت حول الحركات الاجتماعية. ويمثل ذلك خروجا عن الفهم التقليدي للحركات الاجتماعية والعمل الجماعي. حيث أن نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة تأخذ منظورا جديدا على المشكلة الأزلية للفرد والمجتمع.

وكانت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة مبينة على أسس التطورات في الحركات البيئية و حركات السلام والمنظمات النسوية التي نشأت في الفترة ما بين ١٩٥٠ و حتى ١٩٧٠. بدأت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة بالتراجع في أوائل ١٩٨٠. في ١٩٨٠ فإن الأنصارالأكثر صخبا من داعمي نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة في مجال علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية بشكل عام، بدأوا يجادلون في أن حركات ما بعد المادية من السبعينيات والثمانينات، مثل تلك المتعلقة بالبيئة والسلام والنسوية، لم تعدغربية لتواجه القيم والسياسة الغربية بأي

طريقة أخرى ذات معنى. ينتقد بعض علماء الاجتماع إدعاء نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة بأن الحركات الاجتماعية الجديدة حلت محل الحركات الاجتماعية التقليدية.

يقول النقاد أن الحركات الاجتماعية التي تتمتع بخصائص الحركات الاجتماعية الجديدة كانت موجودة في أوقات النهضة الصناعية كما أن الحركات الاجتماعية التقليدية تستمر في التواجد جنبا إلى جنب مع الحركات الاجتماعية الجديدة.كما يرى النقاد أن هناك القليل من الأبحاث لدعم التمايز حقيقي بين الحركات الاجتماعية الجديدة والحركات الاجتماعية التقليدية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن منتقدي نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة يرون أن نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة أخطأت حين صبت الاهتمام والتركيز على السياسة الليبرالية وتجاهلت السياسات المحافظة والحركات الاجتماعية. كما يرى منتقدي نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة بأن رسالة وأهداف الحركات الاجتماعية الجديدة كانت تحجب من قبل الوكالات وجداول الأعمال الإنتقالية. النقاد يتساءلون عما إذا كانت الحركات الاجتماعية الجديدة لديها أي أهمية في الألفية الجديدة – وفي وقت يتسم بالعولمة وتقاطع الإهتمامات العامة والخاصة (Lentin، 1999).

نظرية السلوك الجمعي

المتغير الآخر من سلسة النظريات هي نظرية السلوك الجمعي التي كان من دعاتها بلامر ١٩٥١ و سميلسر١٩٦٢حيث أن "ظهور نظام اجتماعي جديد يوازي ظهور أشكال جديدة من السلوك الجمعي". وفقا لكروسلي (٢٠٠٢: ١٧-١٨)، الذي حلل نظرية بلامر من الحركات الاجتماعية، والذي ينظرللعالم باعتباره عالم السلوك الجمعي، وفي تحليله للعلاقة بين الحركات الاجتماعية والسلوك الجمعي فأنه نجح في رسم ثلاث مراحل للعملية. تبدأ هذه العملية مع "الاضطرابات الاجتماعية"، والذي يعطي بدوره الفرصة لنشوء ما يسميه "السلوك الجمعي الإبتدائي". هذه المرحلة سيحصيل تنظيم مجتمعي معين والذي يعطي الفرصة لتطوير "مجموعات الجمعيةإبتدائية" قد تنشأ منها حركات تدعو إلى التغيير. وفقا لنظرية السلوك الجمعي فإن الحركات الاجتماعية تعد "غير عقلانية" في الاستجابات السلوكية وفي "السلالات الهيكلية" في إطار عملية التحديث التمايز والتغيير. (دبابنة، ٢٠٠٦)

في نظرية السلوك الجمعي يستخدم سيملسر ١٩٦٢ نموذجا يتكون ستة مراحل، كل مرحلة هي شرط مسبق لما قبله. الأول هو "السببية الهيكلية" و "ضجيج الخلفية" ، وعجلات التغيير تغير الأرض ببطء تحت أقدام الجميع. أما الثاني فهو "السلسلة الهيكلية" هو مثال معمق على

الأشخاص الذي نشأوا في اضطرابات في مرحلة التغيير الاجتماعي . والثالث هو "إعادة التعريف الجمعي"، وهي نظرية تشبه عدوى كيف تأتي مجموعة لتجربة المقاطعة على أنهتظلم. نظرية تفترض الوضع الراهن على أنه شرعي وتميل لعرض التظلموهو في حد كبير شكل غير عقلاني من علم النفس الجمعي. وهو في هذه المرحلة يمكن للجماهير المنظمة أن تفسح المجال لحشود غير عقلانية وخصوصا في وجود الخطوة الرابعة وهي عملية القيمة المضافةووجود "عوامل الاندفاع"، والأحداث الحقيقية التي تحصل ضمن "إعادة تعريف السلوك الجمعي" كدليل على الوضع الظالم وبالتالي شرعية التظلم بهم. بعد كل هذا يقدم سيملسر دور التنظيم والاتصالات الرسمية. يتم الدخولللمرحلة الخامسة فقط كشرط مسبق للسادس، وهو "استجابة مؤسسية" للسلطات عقلانية لسلوك الجماعي. (دبابنة، ٢٠٠٦)

نظرية تعبئة الموارد

إن محور نظرية تعبئة الموارد تدور حول فكرة أن الظلم في المجتمع أمر مهم، ولكنه ليس بأهمية ما تقدم من نظرية السلوك الجمعي. رفض مكارثي وزالد مبدأ نظرية السلوك الجمعي (١٩٧٣: ١٢١٥)، الذي ينص: "نحن على استعداد أن نفترض أن هناك دائما ما يكفي من السخط في أي مجتمع لتوفير الدعم الشعبي للحركة إذا تم تنظيم الحركة بكفاءة ولديها السلطة والموارد من بعض المجموعات النخبوية المنشأة ". يمكننا أن نرى أن هذه النظرية نشأت كردة فعل على النظريات التقليدية "غير عقلانية" في مجال الحركات الاجتماعية، هذه النظريات التي تصور الحركات الاجتماعية أنها تنشأ من التوتر في المجتمع. بالرد على أنصار نظرية تعبئة الموارد أن هناك دائما ما يكفي من الاستياء والتوتر في المجتمع لإلهام أو تحفيز العمل الجماعي، ولذلك لا يمكن الاعتماد على هذا العنصر من الحياة الاجتماعية لشرح النمو أو ظهور العمل الجماعي. المهم في نظر ماركس وماك آدم (١٩٩٤: ٨١-٨٢) " ليس الدافع للتنظيم، ولكن الموارد التنظيمية اللازمة للقيام بذلك. الصورة توحيبالخصوبة، ولكنا قاحلة والتربة التي تفتقر لأسبابالحياة والتزويد بالموارد اللازمة تنتج الحركة ". نظرية تعبئة المواردتشدد على الطرق التي تتشكل منها الحركات والعمل ضمن الحدود التي تحددها الموارد المتاحة للمجموعة(الموارد الاقتصادية والسياسية والاتصالات). (دبابنة، ٢٠٠٦)

وفقا لستور (٢٠٠٢: ١٨٥)واحدة من نقاط القوة الرئيسية لنظرية تعبئة الموارد هو قدرتها على شرح ميل العديد من الحركات الاجتماعية أن تكون مهيمنة من قبل الطبقة المتوسطة، كما يميل أصحاب الطبقة الوسطى الحصول على المزيد من الموارد . في الواقع، هذا الاستحقاق

من نظرية تعبئة الموارد توفر نظرة ثاقبة تحليلية في طبيعة الطبقة المتوسطة لعدد كبير من الحركات الاجتماعية، بما في ذلك حركة تحرير المرأة في الغرب. (دبابنة، ٢٠٠٦)

في بحثه "السياسة المثيرة للجدل والحركات الاجتماعية"، (تاروو18-17 :1998) يسأل سؤال "لماذا تظهر موجات من الحركات في بعض الفترات وليس في غيرها؟" في إجابة على هذا السؤال، قال "لهذه المعضلة اقترح علماء السياسة وعلماء الاجتماع المنسجمينسياسياً جوابا: التغيرات في البنية السياسية وعمل العملية السياسية". في تحليله ل عمل تاروو (١٩٩٨)، كروسلي (٢٠٠٢: ١١١) أفاد أن "العواملالرئيسية المستقرة في بنية الفرصة تنطوي على قوة ومركزية الدولة، فضلا عن أشكال القمع وأنها قادرة وجاهزة للاستخدام ". لذلك، وفقاً ل تاروو(1998 ، استشهد في كروسلي، ٢٠٠٢: ١١١)، إن مستوى القمع الذي تستخدمه الدولة ضد الحركات الاجتماعية يختلف، ذلك أن الدولة قد تكون أكثر استعدادا لاستخدام التدابير القمعية مع المجموعات الحقوقية، حيث أن الحكومة والشرطة تشعر بشرعية أكبر حين تتعلق جهودهم نحوالسيطرة على المجموعات الحقوقية. (دبابنة، ٢٠٠٦)

حيث أن الحكومة تستجيب بشكل واضح لاحتياجات المواطنين ومطالبهم، وهيكل الفرص مفتوح نسبيا. توجد فرص للمجموعات متنوعة لممارسة النفوذ من خلال مندوبين في الهيئات التمثيلية والنفوذ يظهر لانتزاع العمل الحكومي. حيث تظهر قوة رسمية أو غير رسمية مركزة حيث الحكومة لا تستجيب، وفرص للناس للحصول على ما يريدون أوما يحتاجون من خلال العمل السياسي المحدودة وهيكل الفرص مغلق نسبيا. (دبابنة، ٢٠٠٦)

أفاد لافندوسكي ورانادال (١٩٩٣: ١٥)، "الطريقة التي من الممكن لأي حركة اجتماعية أنتصبح فيها ذات طابع مؤسسي بدرجة كبيرة، تعتمد على الفرص أو القيود التي يقدمها النظام السياسي ككل". في دراسة تغطي الحركات النسوية في تشيلي، (بالديز 206 :2002) تقول، "الحركات النسوية تتجمع عندما يعطي النظام السياسي الفرصة - على وجه التحديد، أي عندما يجلب إعادة التنسيق تحالفات جديدة بين النخب السياسية. عند هذه النقطة، يمكن لأصحاب المشاريع السياسية من النساء ممارسة مبادرة كبيرة، وذلك باستغلال عملية استبعاد المرأة من صنع القرار السياسي لتأطير مطالباتهم من حيث المساواة بين الجنسين ". (دبابنة، ٢٠٠٦)

السلطة والخطاب لدى ميشيل فوكو

بين الخطاب والممارسة السياسية

يرى ميشيل فوكو أن التساؤل حول علاقة الخطاب بالممارسة السياسية، يتطلب جانبين من التحليل، من جهة، ضرورة تحليل مختلف العمليات النقدية التي يقوم بها خطاب ما في ميدان خطابي معين. ومن جهة أخرى، تعيين حقل التحليلات ومجال الموضوعات التي يحاول الخطاب إظهارها وتمفصلها مع سياسة ما، أو ممارسة سياسية معينة. فبالنسبة للجانب الأول النقدي، يتطلب إقامة جملة من العمليات التي يمكن تلخيصها في :

١. إقامة حدود على عكس التاريخ التقليدي الذي يبقى حقلا لا متناهيا وغير محدود، مع إبعاد المسلمة التأويلية، ومسلمة الذات المؤسسة، ومسلمة الأصل.

٢. محو التعارضات الشكلية من مثل القديم والجديد، الأصيل والمعاصر، التقليد والإبداع، الثبات والتغير، وإقامة حقل التحليلات التفارقية .

٣. إلغاء الفروع العلمية المعترف بها، مثل تاريخ الفكر، وتاريخ العلوم، وغيرها، وتحليل الخطابات في شروط تكونها، وتحولها ومختلف علاقاتها.

بهذه العمليات النقدية، يظهر الخطاب، ويؤسس في نفس الوقت لاستقلاليته وسلطته، ويحقق هدفا أساسيا، هو إقامة تاريخ عام "Histoire Générale" للخطابات، بدلا من تاريخ كلي "Histoire Globale"، تاريخ يتأسس على وصف خصوصية الممارسات الخطابية. وفي إطار هذا التاريخ العام، يمكن إقامة ما يسميه فوكو بالتحليل التاريخي للممارسات الخطابية.

أما الجانب الثاني، فيتطلب في نظره، دراسة علاقة هذه الخطابات في فرادتها وخصوصيتها بالممارسات السياسية، وذلك بدراسة شروط ووظائف الخطابات العلمية، كالطب والاقتصاد، أو بصفة عامة خطاب العلوم الإنسانية التي اهتم بها الفيلسوف. وإن دراسة الخطاب العيادي الذي ميز الطب في بداية القرن التاسع عشر، يبين أن هنالك علاقة بين هذا الشكل من الخطاب العلمي وظهور بعض الأحداث السياسية، والتي يجملها في حدث الثورة الفرنسية.

تتطلب دراسة الخطاب الطبي في علاقتها بالممارسة السياسية، النظر، ليس في التغيير الذي حدث في وعي الناس، وطريقة إدراكهم للأشياء، بل على أساس أن الممارسة السياسية : (حولت شروط ظهور الخطابات أو حولت طريقة وجود الخطاب الطبي). وهذا بناء على جملة من الإجراءات، منها : تعيين الذين لهم الحق في امتلاك وإدارة الخطاب الطبي "الأطباء والتقنيون"، تقسيم جديد لموضوعات الطب بتطبيق سلم جديد للملاحظات، وظائف اجتماعية

جديدة للمستشفى، أنماط جديدة للتسجيل والحفظ والتوزيع، للخطاب الطبي. وأخيرا وظائف جديدة للخطاب الطبي في نظام المراقبة الإدارية والسياسية للشعب.

وعلى أساس هذا التحليل، يمكن أن نحدد مختلف العلاقات بين الخطاب والممارسة السياسية، وتعيين جزئيات هذه العلاقة، والدور الذي تلعبه الممارسة السياسية في خطاب علمي معين، وكيف تنعكس هذه العلاقات على مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية، وبتعبير دقيق، تعيين وضعية الخطابات.

إن هذه المقاربة المعرفية الجديدة التي يقترحها فوكو لدراسة علاقة الخطاب، بالممارسة السياسية، نستطيع القول عنها، أنها مقاربة تبعده عن المفهوم المثالي للممارسة الخطابية، و تؤسس إمكانية إقامة ألسنية اجتماعية "Sociolinguistiques" تدرس علاقة المنطوقات الطبية مثلا، بمجال اجتماعي هو المستشفى.

لكن هذا المنحى الاجتماعي للخطاب، سيعرف تغيرا في "نظام الخطاب"، بحيث سيتم التركيز على سلطة الخطاب، وعلى مختلف أشكال الرقابة والمنع التي تقيمها السلطة أو المجتمع على الخطاب، خاصة وأن الخطاب لا يصبح أداة في يد السلطة أو نصا يعكس أهداف السلطة، بل يشكل في ذاته سلطة. وإن سلطة الخطاب قادرة على مناهضة وإقصاء أو إقامة السلطة، وهو ما يعبر عنه بوضوح نص "إرادة المعرفة"، ولذا لا يمكن فهم مختلف جوانب المسألة دون تحليل عميق للنظام والآليات التي تتحكم في الخطاب، وإلى البديل الذي يقترحه لدراسة السلطة وسلطة الخطاب.

بين السلطة وسلطة الخطاب

يبدأ "نظام الخطاب" برسم ذلك التخوف من الخطاب، ذلك التخوف الذي يعكس في الحقيقة سلطة وقوة الخطاب، وهو تخوف تبديه الذات أو المؤسسة أو السلطة على السواء، تجاه ما يشكله الخطاب : (في حقيقته المادية، كشيء منطوق أو مكتوب، التخوف تجاه هذا الوجود العابر المتجه إلى الامحاء بدون شك، لكن خلال مدة لا نتحكم نحن فيها، التخوف من أن نحس بأن تحت هذه الحركة، التي هي مع ذلك حركة يومية ورمادية، سلطة أو أخطارا لا نتصورها جيدا، التخوف من توقع وجود صراعات وانتصارات وجروح وعبوديات عبر الكثير من الكلمات، التي قلص استعمالها منذ زمن طويل، من فضاضتها).

إن الخطاب سلطة مادية، تملك القوة والقدرة، وتتضمن مخاطر ومخاوف وتحمل صراعات وما تسفر عنه من انتصارات وهزائم، من تحرير واستعبادات، سلطة تعبر الذات والمؤسسة على السواء، وتؤسس وجودها المستقل، هذا الوجود الذي يخيف الذوات، والمؤسسات، والمجتمعات،

لذا يسعى المجتمع، وخاصة المجتمع الغربي، كما يشير إلى ذلك فوكو إلى فرض أشكال مختلفة لمراقبة الخطاب وسلطته. يقول فوكو :(أفترض أن إنتاج الخطاب في كل مجتمع، هو في نفس الوقت إنتاج مراقب ومنتقى ومنظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطاته، ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتمل، وإخفاء ماديته الثقيلة والرهيبة).

إن مختلف الإجراءات والآليات التي يقيمها المجتمع والذات، لمراقبة الخطاب، تهدف إلى تحقيق هدف واحد وأساسي، هو الحد من سلطة الخطاب، وما يثيره من مخاوف وأخطار، هذه الآليات والإجراءات يصنفها فوكو في مجموعات ثلاث، تتفرع إلى إجراءات جزئية، نجملها فيما يلي :

أ. الإجراءات الخارجية

تتشكل هذه الإجراءات الخارجية من عمليات المنع والقسمة والرفض وإرادة المعرفة.

عملية المنع : تظهر هذه العملية في كوننا لا نملك الحق في قول كل شيء، ولا قول أي شيء، في أي ظرف من الظروف، فهنالك موضوعات ممنوعة، كالجنس مثلا، وهنالك طقوس لكل ظرف، و الامتيازات التي تملكها الذات المتحدثة. إن أشكال المنع هذه تظهر خاصة في موضوعات الجنس والسياسة. لذلك يستنتج أنه وبالرغم من أن : (الخطاب في ظاهره شيء بسيط، لكن أشكال المنع التي تلحقه، تكشف باكرا وبسرعة عن ارتباطه بالرغبة وبالسلطة).

١. عملية القسمة والرفض : تتجسد هذه العملية في التعارض بين العقل والجنون والذي درسه فوكو بتفصيل في "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي" حيث بين أن خطاب المجنون كان يعد دائما إما خطابا فارغا ولا قيمة له ولا يمتلك أية حقيقة أو أهمية أو أن له قدرات غريبة، كالجهر بحقيقة مخفية أو التنبؤ بالمستقبل. وفي كل الأحوال، فقد كان خطاب الأحمق الموقع الذي تمارس فيه عملية القسمة والرفض.

٢. إرادة المعرفة والحقيقة : وهي العملية الثالثة التي تبين ما هو حقيقي وما هو خاطئ، داخل خطاب معين أو ثقافة معينة. وهنا يرسم فوكو لوحة تاريخية للفكر الغربي، بدء من اليونان حتى العصر الحديث، لوحة يصف فيها مختلف الأشكال التي تظهر فيها إرادة الحقيقة، ومختلف التوزيعات التي تقيمها بين ما هو صحيح و ما هو خاطئ، بين خطاب العقل الأفلاطوني، وخطاب السوفسطائيين، بين خطاب عصر النهضة القائم على القياس والتصنيف، وخطاب العصور الوسطى الغيبي. إنها آلية واحدة، آلية إرادة الحقيقة، آلية سلطوية بالأساس، حاول بعض المفكرين والفنانين مناهضتها، من أمثال "نيتشه" و"ارتو" و"بتاي".

ب. الإجراءات الداخلية

إذا كانت الإجراءات الأولى خارجية تراقب الخطاب من الخارج، فإن فوكو يحلل مجموعة أخرى من الإجراءات الداخلية التي تخص الخطاب ذاته، وهي التي تمارس مراقبتها الخاصة : (إجراءات تعمل بالأحرى على شكل مبادئ للتصنيف والتنظيم والتوزيع، كما لو أن الأمر يتعلق هذه المرة بالتحكم في بعد آخر من أبعاد الخطاب : بعد الحدث والصدفة). وهي :

التعليق : كل ثقافة في نظر فوكو إلا ولها نصوص أساسية، تقوم بقراءتها وتأويلها وإعادة قراءتها، سواء تعلق الأمر بنصوص قانونية أو دينية أو أدبية، نصوص أولية يتم التعليق عليها دائما. فهنالك إذن نصوص أساسية وأخرى ثانوية، وإذا كانت العلاقة بينهما غير ثابتة ولا مطلقة، فإن المؤكد هو وجود تفاوت بين التعليق والنص المعلق عليه، مثلما هو الحال عليه في النص الأدبي. إن هذا التفاوت يحقق وظيفتين، فهو من جهة يسمح بتشكيل خطابات جديدة، ومن جهة أخرى فإنه لا يقول سوى ما كان منطوقا به بصمت ففي النص الأول، يتعين عليه أن يقول لأول مرة ما كان قد قيل من قبل، وأن يكرر بلا ملل ما لم يكن قد قيل أبدا. وهو بهذه الوظيفة يحد من صدفة الخطاب كحدث. (مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠)

الدراسات السابقة

سيتم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات سابقة عربية ذات علاقة مباشرة ودراسات عربية ذات علاقة غير مباشرة، بالإضافة للدراسات الأجنبية.

دراسات عربية

أ- دراسات عربية ذات علاقة مباشرة

في دراسة سهير التل (التل، ٢٠١٤) "تاريخ الحركة النسائية الأردنية ١٩٤٤-٢٠٠٨"،الذي تطرقت فيها إلى تاريخ الحركة النسوية الأردنية منذ نشأتها وحتى عام ٢٠٠٨، وذكرت فيها عوامل نشوء وتطور الحركة، والإليات الوطنية وأهم المؤسسات، وتطرقت بالحديث عن النهضة الثانية للحركة النسوية والتي تمثلت بشكل رئيسي بدور الإتحادات النسوية، والنهضة الثانية التي تمثلت بظهور كيانات وهيئات جديدة على الساحة الأردنية مثل المنظمات المتنوعة الوطنية سواء الحكومية أو الأهلية أو الأكاديمية.

وفي دراسة (أبو رومي،١٩٩٥) بعنوان "الحركة النسائية ودورها في المجتمع الأردني" حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الظروف التاريخية والإجتماعية التي رافقت نشأة الحركة

النسائية في الأردن، والتعرف على بناء الحركة ودرجة انتشارها بين النساء الأردنيات وتحليل العوامل والمتغيرات التي تؤثر في مشاركة المرأة في الحركة النسائية في الأردن، بالإضافة إلى دراسة النشاطات التي تقوم بها الحركة من خلال تنظيماتها المختلفة في المجتمع الأردني، واستعراض أهم الإنجازات التي حققتها الحركة، وتكمن أهمية الدراسة في أن الحركة النسوية لم تحظ بالإهتمام الكافي من قبل الباحثين بالإضافة إلى الحجم الكمي للمرأة في البناء الإجتماعي. خلصت الدراسة إلى أن الحركة النسائية في الأردن تعاني من صراع واضح في ثناياها الأمر الذي يفسر وجود إتحادين بدل من إتحاد واحد، وأن الحركة النسائية في الأردن هي حركة إجتماعية لا تحمل في ثناياها مفاهيم الهوية الجماعية للإعضاء على المستوى العام.

وفي دراسة سهير التل (التل،١٩٨٥) "مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن"، حيث تناولت فيها مشكلة دونية المرأة الاردنية في كافة الجوانب الأجتماعية والأقتصادية والسياسية، ووضحت مدى التباين في أوضاع النساء مقارنة بالرجال، بالإضافة أنها تناولت تاريخ العمل النسوي في الأردن وجذور الحركة النسائية، وأول الجمعيات النسائية وعملها على الصعيد الداخلي والخارجي حيث تم التطرق إلى عمل إتحاد المرأة الأردنية والإتحاد النسائي الأردني العام.

ب- دراسات عربية ذات علاقة غير مباشرة

في دراسة (الزبن، ٢٠١٢) " مشاركة المرأة في الحياة السياسية (٢٠٠٠-٢٠١٠)". تمثلت إشكالية هذه الدراسة في البحث في الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية سواء في الأحزاب السياسية أو في الإنشطة الإنتخابية أو المؤسسات الرسمية، وتكمن أهمية الدراسة في أنها تقدم صورة واضحة للقارئ الأردني والعربي عن طبيعة واضحة عن مشاركة المرأة السياسية (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وتوضيح مدى دورها في الحياة السياسية الأردنية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على ما يمكن أن تقدمه المرأة الأردنية في في كافة القطاعات والميادين. وهدفت الدراسة إلى توضيح دور المرأة في الحياة السياسية والإجتماعية وتبيان الدور الذي لعبته المقيدات للحد من مساهمة المرأة الأردنية في مختلف المجالات وتزويد صانع القرار الأردني بمعلومات عن حقيقة دور المرأة حتى يعطيها الفرصة لتأخذ دورها الطبيعي في تنمية المجتمع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي لتحليل مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن المرأة الأردنية على

درجة عالية من الثقة إذا اعطيت الثقة وأهمية دور الدستور الأردني ومواثيق الدولة في تسهيل مهمة المرأة في الحياة العامة، بالإضافة إلى دور الكوتا النسائية في البرلمان على مساعدة المرأة في كسر حاجز عدم وصولها للبرلمان.

في دراسة (الجبارات، ٢٠٠٩) " مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل وانعكاس ذلك على وضعها الإقتصادي في مرحلة الشيخوخة" . حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص سوق العمل النسائي في ضوء علاقته مع الضمان الاجتماعي، وفحص التغير الديموغرافي والأسري وعلاقته بالفقر لدى النساء المسنات. جاءت أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل بالتالي مشكلة الفقر عند التقدم بالسن، لذا فهي توفر المعرفة العلمية في موضوع اقتصاديات الشيخوخة ومساعدة صناع القرار المهتمين الإقتصاديين والإجتماعيين. استخدمت الدراسة البيانات الثانوية المتوفرة لدى المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، وخلصت إلى نتائج أهمها : انخفاض نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض نسبة النساء الخاضعات للضمان الإجتماعي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع المرأة على المشاركة في سوق العمل، وتوفير البرامج التدريبية اللأزمة لرفع كفاءة المرأة زيادة قدرتها على المنافسة والعمل على على زيادة وعي النساء بحقوقهن في العمل.

وفي دراسة (سيوف،٢٠٠٧) " منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مراحل نشوء وتطور المجتمع المدني في الأردن ضمن المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٥، بالإضافة إلى التعرف إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة وبيان تطور دورها في تهيئة وإعداد المرأة للمشاركة في التنمية والحياه العامة، وتقييم البرامج والمشاريع الخاصة بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة لمعرفة مدى تأثيرها على المستفيدات منها في الفترة بين عام ١٩٨٩-٢٠٠٥ ، وهدفت إيضا إلى الكشف عن التغيرات في أوضاع المرأة وأدوارها نتيجة ما قامت به منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة، وبيان دور المرأة القيادة في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة، وتحديد إتجاهاتها نحو التمكين والتغير في المنظمات، وأخيرا التعرف إلى المعوقات التي تحد من تمكين المرأة في هذه المنظمات، عمل على معالجة ذلك. تكمن أهمية الدراسة بأن المرأة تشكل جزءاً مهما من القوى البشرية في الأردن ، وأن تعزيز المساواة بين الجنسين أصبح هدفا إستراتيجيا بالإضافة لغياب الدراسات المحلية التي تربط

دور مؤسسات المجتمع المدني في إعداد المرأة وتمكينها، استخدمت الدراسة المنهج المسح الإجتماعي لجمع البيانات، وكان من أهم النتائج أن حجم إقبال المرأة على المجال الإقتصادي يفوق إقبالها على المجالات الأخرى، وأن برامج التمكين لها مستوى مرتفع من الفاعلية بلغ (٨٠،٣٨٨%)، وتمكن المنظمات مجموعة من المستفيدات من القيام بأدوار قيادية في إعداد برامجها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ، وتبين أن للمنظمات دورا فاعلا في تغيير أوضاع المرأة وجاءت مسؤولياته في التغير في المرتبة الثالثة بعد المرأة نفسها والأسرة، تبعها المجتمع فالأعلام فالحكومة وخلصت إلى أهم التوصيات منها إنشاء صندوق وطني لتمويل المنظمات العاملة في مجال تمكين المرأة وتطوير عمل هذه المنظمات لتصبح منظمات "تغيير" من خلال بناء القدرات المؤسسية، وتداول السلطة فيها والتوجه إلى تنمية المجتمع المحلي لربط تمكين المرأة مع تمكين المجتمع كي لا تعمل هذه المنظمات في حدود قضايا المرأة بمعزل عن قضايا المجتمع الأخرى.

وفي دراسة (الناصر،٢٠٠٦)" العولمة وأثرها على الحركة النسوية "، حيث برزت مشكلة الدراسة في التطور الملحوظ الذي شهدته الحركة النسوية على الصعد المختلفة سواء السياسية أوالإقتصادية أوالإجتماعية ونقل قضايا خارج الدولة دون حدود معينة. وهدفت الدراسة لمعرفة أسباب تطور الحركة النسوية وخروجها من حيزها المجتمعي إلى الدولي. تكمن أهمية الدراسة في فهم ظارهرة العولمة وأبعدها المستقبلية خصوصا على الحركة النسوية، والكشف عن مخاطر ومحاسن الإنعكاسات المختلفة للعولمة على مسيرة الحركة النسوية. اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج هي: المنهج الكلاني والمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي، واستخدمت العينة القصدية من خلال اختيار الدول الأكثر عولمة والأكثر تمكينا للمؤشرات الجندرية واختيار باقي الدول من مختلف القارات لاعطاء مؤشر صادق عن عولمة الحركة النسوية. وكانت إهم نتائج الدراسة تتمثل في أن مؤشرات الإنترنت زادت من عمليات الإصال والتعاونن حيث أبقت القضايا النسوية أكثر اهتماماً من قبل، وبينت العولمة عملت على تقسيم المجتمعات بين من يمتلك التكنولوجيا ومن لا يمتلكها و وأن التكنولوجيا او تساهم بشكل فعال في تمكين المرأة.

في كتاب (مؤلفون، ٢٠٠٦) " المرأة العربية في مواجهة النضالية والمشاركة العامة" ، الذي تناول المرأة في حراك النضال التحرري العربي في عدة من البلاد العربية، حيث تم التطرق إلى بزوغ مجتمع جديد في العراق في سجن نساء أبو غريب والمرأة العراقية وخطاب

الإحتلال الأمريكي، ومواجهة المرأة الفلسطينية للعنف والتمييز. وتم التطرق فيه لمشاركة المرأة في العمل البرلماني وتم ذكر حالة للعديد من النساء العربيات مثل المرأة اليمنية والمصرية والأردنية.

دراسات أجنبية

في دراسة (المجالي، ٢٠٠٨) "Gender and Power,An understanding to the current situation of women in public and political life in Jordan"، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة وضع المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية، والوقوف عند الأسباب التي منعت المرأة الأردنية وقللت نسبة مشاركتها في الحياة العامة، والنظر في العوامل التي تساعد المرأة في الانخراط بالعمل السياسي لتحقيق المساواة الجندرية بين الرجل والمرأة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس العوامل التي منعت المرأة من المشاركة السياسية، وأن هذه الأسباب ليست استجابة فقط للعوامل المجتمعية والإعراف، ولكنها إيضا النظر في التشريعات الوطنية التي ساهمت في الحد من مشاركة المرأة السياسية. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على أسلوب المقابلات شبه المهيكلية مع ستة أشخاص من الناشطين والناشطات في الحركة النسوية الأردنية والعاملين والعاملات في المنظمات النسوية. أما نتائج الدراسة تلخصت في أن الرجال هم من يسيطرون على مواقع صنع القرار سواء في السلطة التشريعية أوالتنفيذية أو القضائية، وأن مشاركة المرأة لازالت ضعيفة. ومن ناحية أخر تلخصت النتائج إلى الدور السلبي للأحزاب في كعامل طرد للمرأة، بالإضافة إلى نظرة المجتمع السلبية والعشائرية التي تمنع من مشاركة المرأة في الحياة العامة، وذكرت الباحثة إيضا قصور المنظمات النسوية في التعاون فيما بينها وقصور في التعاون مع السيدات اللاوتي وصلن مواقع صنع القرار.

و في دراسة (دبابنة ،٢٠٠٦) The Jordanian Women's Movement "A Historical Analysis focusing on legislative Change"،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تمحيص دور الحركة النسوية الأردنية في الصراع المستمر نحو المساواة و العدل. حيث قامت الدراسة بتحديد العقبات التاريخية التي واجهت الحركة النسوية والمصادر المستخدمه نحو تحرير المرأة. واستخدمت هذه الدراسة أسلوب المقابلات الشخصية للحصول على المعلومات الرئيسية والنتائج التحليلية التي اعتمدت لاحقا لتحديد نتائج البحث. وخلصت الدراسة إلى أن وجود نوعين من التحديات الرئيسية التي واجهت الحركة النسوية، أولها تحديات داخلية عائدة للنظام الأبوي السائد، ويمكن تقسيمها إلى تحديات هيكلية وأخرى

سلوكية، وبينت الدراسة أن النوع الثاني من التحديات هو عائد لعوامل داخل الحركة النسوية. كما خلصت الدراسة إلى أن العوامل الخارجيه مثل قرارات الأمم المتحدة، وعوامل أخرى داخلية عائدة لتاريخ الحركة النسوية في الأردن. وكانت محددة منذ بدايتها بكونها حركة وطنية طوعية خيرية ومن ثم تبنت المنهج النسوي لاحقا.

وفي دراسة (العطيات،٢٠٠٣) "The Women's Movement in Jordan Activism, Discourse and Strategies" هدفت الدراسة إلى توضيح تطور الحركة النسوية في الأردن على الصعيدين الخارجي والداخلي، ودورها في التحول السياسي في الأردن بالإضافة إلى دورها في التحول الإجتماعي، وهدفت الدراسة إلى تناول التطورات الجديدة في الحركة النسوية في الأردن من حيث الأهداف والنشاطات والتي توضح هويتها والأجندة التي تعمل عليها ودور النساء الأردنيات في التحرر وتحسين وضعهن الأجتماعي ، وتكمن أهمية الدراسة في أنها تعطي وصف للمناخ العام في التحول السياسي من خلال الحراك الأجتماعي. إما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي، خلصت الدراسة إلى نتائج منها أن علاقة الحركة النسوية في المؤسسات المجتمعية والدولة علاقة مميزة إذ أنه لايمكن دراسة الحركة النسوية بعيدا عن الدولة .

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها تقدم دراسة متخصصة عن تطور الحركة النسوية الأردنية في الفتلاة مابين عام ١٩٢١م -٢٠١٤م . حيث أن الدراسات السابقة في مجملها التي تناولت الحركة النسوية الأردنية بحاجة لقراءة جديدة في الظل التغيرات والعوامل التي حصلت في الدول العربية ومنها الأردن، حيث أنه لا يوجد أي دراسة غطت الحركة النسوية في فترة مليئة بالمتغيرات. من ناحية أخرى فإن بعض الدراسات السابقة تطرقت إلى دراسة مجال معين ودراسة العوامل المؤثرة فيه، ولم تتطرق لدراسة شاملة للحركة النسوية الأردنية لفترة الدراسة.

إن في تقدم ذكره في الفصل الأول توضيح وتفصيل لما ستقدمه هذه الدراسة عن تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين ١٩٢١-٢٠١٤، حيث أنه سيتم التطرق لمراجعة وإعادة قراءة تاريخ الحركة النسوية الأردنية بشكل مفصل في الفصل الثاني لهذه الدراسة، يشمل تلخيصا لما كتب سابقا عن الحركة النسوية من دراسات سابقة وكتب متخصصة، وسرد للأحداث الجديدة.

الفصل الثاني

نشوء وتطور الحركة النسوية الأردنيةمنذ عهد الإمارة وحتى عام ١٩٩٩م

كانت نشأة الحركة النسوية الأردنية مرافقة لنشأة الدولة الأردنية والانتقال من مرحلة البداوة والزراعة إلى مرحلة الحداثة والتمدن، حيث أنها كانت جزءاً من حركة تطور المجتمع بشكل عام والمجتمع المدني بشكل خاص في الأردن. ففي بداية القرن العشرين شهد العالم العربي فترة تغيرات سياسية وإقليمية عديدة أهمها تقسيم الدول العربية بين القوى الاستعمارية، وهي بريطانيا وفرنسابعد إنهيار الدولة العثمانية. مهّد الاستعمار الذي شهدته معظم الدول العربية إلى نشوء حركات اجتماعية وسياسية عديدة منها حركات التحرير ضد الاستعمار والحركات القومية، كانت الحركة النسوية من أحدها، إذ أن الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية أثرت بشكل كبير على المجتمع المحلي وأثرت بشكل أكبر على النساء والأطفال، بوصفهم الفئة الأضعف في المجتمع. فتكونت نواة الحركة النسوية بين صفوف نساء الطبقة المتعلمة والمتوسطة، حيث تمحّورت النشاطات بكونها تطوعية خيرية ووطنية وليست ذا طابع برامجي وفكري منّظم، حيث أن جذور هذه الحركة جاءت استجابة لما جاء به الاستعمار البريطاني على الأردن وفلسطين وما تركه من أثر سلبي على البلاد في النواحي الإقتصادية والاجتماعية التي أثرت على النساء بشكل خاص ملقية على أكتافها مسؤولية ودور جديد لابد من الاستجابة له.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى أربعة مراحل مفصلية في تاريخ الحركة النسوية النسوية الأردنية:

١- تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٢١م - ١٩٥٢م (مرحلة النشوء والتأسيس)

٢- تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٣م - ١٩٥٧م(مرحلة المطالبة والإعتراف بالحقوق السياسية)

٣- تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٨م- ١٩٨٩م (مرحلة ازدهار العمل النسوي في فترة الإنغلاق السياسي)

٤- مرحلة الممارسة والتطبيق في الفترة مابين ١٩٩٠م- ١٩٩٩م (مأسسة العمل النسوي)

المبحث الأول

تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٢١ - ١٩٥٢م

(مرحلة النشوء والتأسيس)

توالت الأحداث على المنطقة العربية والأردن بعد انهيار الدولة العثمانية وسقوط البلاد العربية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، ليمهد بدء مرحلة جديدة تتسمم بالانتقال من مجتمعات صغيرة إلى مجتمع الدولة.

في الأردن، فبعد إعلان قيام إمارة شرق الأردن بتولي الأمير عبدالله الأول القيادة، بدأت مرحلة جديدة لإنشاء دولة معاصرة من خلال تنظيم المجتمع وبناء المؤسسات والجمع مابين الواقع والاحتياجات العشائرية إلى الحاجة للتطور والانتقال للحداثة. وكانت الخطوات التي ساعدت على الانتقال من مجتمعات صغيرة مغلقة لمجتمع دولة حديثة هي العمل على توطين العشائر البدوية وبناء مؤسسات الدولة وقوننة العرف العشائري ونشر التعليم، بالإضافة إلى تبني نظام سياسي ملكي دستوري برلماني شكل نواة لشكل من أشكال الديمقراطية وأساس للدولة الحديثة يتضمنه العمل على منظومة من القوانين المنبثقة من الدستور بحيث تنظم حياة الناس في جميع مناحي الحياة.(التل، ٢٠٠٨)

تم إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٢٣م وكانت من مهامه سن القوانين والأنظمة وطرحها أمامالحكومة للموافقة عليها ورفعها من ثم للأمير للتصديق عليها . واستمر مجلس الشورى حتى تم إلغاؤه عام ١٩٢٧. وفي عام ١٩٢٨ تم توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية وتم نشر القانون الأساسي "الدستور لشرق الأردن".صدر الدستور الأردني في ١٩٥٢/١/٨ بطريقة العقد وليس المنحة، [1]وكان من أهم خصائصه النص على أن : الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ومبدأ سيادة الأمة، والأخذ بالنظام النيابي البرلماني، ومبدأ فصل السلطات والأخذ بنظام المجلسين في تكوين البرلمان.وتميز هذا الدستور أنه عمل على تشكيل ديوان المحاسبة لمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وكما جاء بتنظيم كامل للحقوق والحريات.

بدأت نواة التحركات النسائية في بداية نشأة الإمارة ضمن حركة نشوء وتطور المجتمع المدني التي تأثرت بجميع العوامل التي تم ذكرها أعلاه. حيث قسمت سهير التل في كتابها تاريخ الحركة النسائية الأردنية مراحل تطور المجتمع المدنيإلى أربعة مراحل وهي تطور المجتمع المدني الذي رافق نشوء الدولة مع تأسيس الإمارة، حينها ظهر الجيل الأول من منظمات

[1](موقع عمان نت. قراءة في دستور١٩٥٢م، تاريخ ٢٠١١/٢/١٧).

المجتمع المدني، وصل عددها الإجمالي ل ٤٨ مؤسسات كانت من ضمنها المؤسسات النسائية، حيث امتدت هذه المرحلة من ١٩٢١-١٩٤٨. أما المرحلة الثانية في تطور المجتمع المدني كانت من ١٩٤٨-١٩٦٧ وفيها تسارع نمو المجتمع المدني بسبب هجرة اللاجئين الفلسطينين وازدياد نشاط الحركة الوطنية ورفع رايات المطالبات الحقوقية. المرحلة الثالثة امتدت من ١٩٦٧-١٩٨٩ في بداية هذه المرحلة شهد المجتمع المدني تراجعا بسبب الأحداث السياسية وفرض الأحكام العرفية، وهذا عمل على تشكيل منظمات جديدة ثقافية وبيئية ونسوية وغيرها تحمل لواء العمل السياسي من جانب المطالبات الحقوقية وتفعيل القوانين بعيدا عن التدخل المباشر في السياسية. أخيرا المرحلة الأنفراج وهي بعد ١٩٨٩ والتي تمثل بداية لمرحلة الإصلاح السياسي التي عادت فيها الأحزاب للنشوط وتشكلت منظمات نسوية جديدة ومنظمات تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها الكثير.(التل، ٢٠٠٨)

شاركت المرأة في في بناء حركة المجتمع المدني من خلال عضويتها في الجمعيات النوادي والأحزاب ومشاركتها في الانشطة المختلفة، كانت النساء في تلك الفترة منخرطة في العمل التطوعي والاجتماعي العام الأمر الذي هيئ للنساء شق الطريق نحو تأسيس جمعيات متخصصة تعني بشؤون المرأة.

فجاء تأسيس أول جمعية نسائية أردنية في العام ١٩٤٤م باسم جمعية التضامن النسائي الاجتماعية والتي كانت برعاية ملكية، إذ ترأستها الملكة مصباح والدة الملك طلال – طيب الله ثرائهما- ، حيث ركزت الجمعية على الإعتناء بالأطفال ومساعدة الفقراء والمحتاجين. وتلا تأسيس جمعية التضامن النسائي الاجتماعية تأسيس جمعية الاتحاد النسائي الأردني برئاسة الملكة زين الشرف، حيث عُنيت الجمعية بالاهتمام بوضع المرأة في المجتمع من خلال توعتيها في مجالات الصحة المتعلقة بسلامتها كأم وسلامة الطفل وتقديم المعونة والرعاية للأمهات الفقيرات. يذكر أن الجمعية لاقت إعجابا من رائدات الحركة النسوية في المنطقة العربية، حيث أرسلت السيدة هدى الشعراوي تبرعا بقيمة ١٠٠ جينه مصري ومجموعة من الكتب وأبدت رغبتها بزيارة الأردن، وتمت الزيارة باستقبال حافل كانت على رأسه الأميرة مصباح، ونتج عن الزيارة مشاركة الجمعية في تأسيس الاتحاد النسائي العربي الذي أعلن في القاهرة سنة ١٩٤٧م . تمّ تغيير اسم الجمعية لتصبح الجمعية النسائية الأردنية الهاشمية، ولكن بعد فترة وجيزة تم حّل الجمعية وضمِّها للهلال الأحمر الأردني كفرع نسائي له، حيث أن الحل تم في ظروف غامضة وغير مبررة لإعضاء الجمعية. (التل،١٩٨٥، وعطيات،٢٠٠٣)

من الجدير بالذكر أن المناخ السياسي في فترة الخمسينات تميز بإعطاء الحرية في المشاركة السياسية والتجمع والانتساب للإحزاب السياسية المختلفة وتأسيس الجمعيات، وحرية الانتخاب للمثلي البرلمان والمجالس الشعبية، لذلك في الضوء النمو السريع لنشوء وتأسيس العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات الصبغة السياسية آنذاك تم تأسيس أول وزارة للتنمية الاجتماعية عام ١٩٥١م وصدور قانون للوزارة باسم قانون الجمعيات الخيرية رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣م من شأنه الإشراف على العمل التطوعي وتنظيمه. نرى هنا أن الحكومة كان لديها الوعي الكامل بدور هذه المؤسسات والجمعيات على الصُعد الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وتأثريها بشكل كبير في الشارع الأردني في فترة سياسية حسّاسة، لذلك تم الإشراف على عمل الجمعيات تحت مظلة واحدة وهي مظلة وزارة التنمية الاجتماعية. قامت العديد من الجمعيات النسائية بالتسجيل منها جمعية الفتاة اللاجئة والجمعية النسائية الخيرية في إربد وجمعية النساء المتطوعات، بالإضافة إلى إعادة تشكيل الجمعيات التي تمّ حلها قبل صدور القانون ومنها جمعية التعاون النسائي في عمان، جمعية اليُتم الأردني، جمعية النهضة النسائية وكانت برعاية ملكية، جمعية سيدات الزرقاء، الجمعية النسائية للأشغال، وجمعية الشابات المسيحيات في عمان، وجمعية الهلال الأحمر الأردني فرع مأدبا، وجمعية النساء المتبرعات وجمعية مبرة الأميرة بسمة في عمان.(التل،٢٠٠٨)

ما يمكن ملاحظته مما تقدم أن الحراك النسائي والخطاب السائد مبني على العمل التطوعي ، إذ أنه تكرر تأسيس العديد من الجمعيات النسائية ذات أهداف متشابهة إلى حد كبير وفي مناطق متقاربة لخدمة المجتمع، حيث لايوجد تنسيق بين القوى النسائية المختلفة، إذ نجد أن المحرك الأساسي لجهود النساء هو الوضع السياسي والإقتصادي المتردي ولايوجد ترتيب زماني أو مكاني أو أهداف قريبة المدى أو بعيدة المدى ذات إيدولوجية واضحه للعمل على تحقيقها.

المبحث الثاني

تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٣م - ١٩٥٧م
(مرحلة المطالبة والإعتراف بالحقوق السياسية)

يُسجل للحركة النسوية الأردنية تغييرا ملحوظا منذ عام ١٩٥٤م أي في نفس العام الذي تأسس فيه إتحاد المرأة العربية برئاسة الأستاذة إيميلي بشارات، ومشاركة العديد من الشخصيات النسائية من النخبة المثقفة اللواتي ينتمين إلى أحزاب قومية ويسارية. انعكس ذلك على أهداف الاتحاد إذ ظهرت مفاهيم ومطالبات جديدة لم تذكر قبل من قِبل أي تجمع نسائي آخر مثل مفاهيم المواطنة والسلام ومطالبات بحقوق سياسية للمرأة مثل المطالبة بحق الانتخاب بداية للمرأة ومن ثم المطالبة بحق الترشح سواء في الانتخابات البلدية أو الانتخابات البرلمانية دون تمييزمبني على أساس الجنس، إذ سُمح للمرأة الأردنية التي أكملت المرحلة الأساسية من التعليم الانتخاب في الانتخابات النيابية، بالمقابل كان يسمح للرجال الأمّيّن الانتخاب والترشح. رفض الاتحاد هذا القرار الذي اعتبره تمييزا ضد النساء الذي يمنعهنّ من ممارسة حقوقهنّ للسياسية بشكل مساوٍ مع الرجل. كان للاتحاد مطالبات أخرى بالإضافة لما تقدم كالمطالبة بحق التعليم للمرأة وحق المرأة بالحصول على فرص متساوية مع الرجل في العمل والوصول إلى الوظائف العليا. في عام ١٩٥٦م تقدم الاتحاد بطلب لتعديل قانون الأحوال الشخصية أو قانون العائلة كما كان يسمى سابقا لإلغاء الحق في تعدد الزوجات، بالإضافة لنية الاتحاد وقتها بالعمل على تعديلات في قانون العمل حيث يضمن حقوقا تحمي المرأة الأردنية وتضمن لها حق التساوي في الأجر مع الرجل وتضمن لها حق إجازة الأمومة.

ما يمكن ملاحظته مما ذكر النزعة القومية لدى النساء الناشطات في الأردن وفلسطين ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال التسمية للاتحاد باتحاد المرأة العربية، إذ أنه من الواضح أن فكرة التقسيم والقبول بتجزئة الدول العربية لم تكن واردة آنذاك، فتحرر المرأة الأردنية يعني بالضروة تحرر المرأة الفلسطينة والمرأة العربية بشكل أشمل.

طالب الاتحاد الحكومة الأردنية بتدريب النساء على الإسعافات الأولية وحمل السلاح وذلك عند قيام العدواني الثلاثي على مصر من قبل فرنسا وبريطانيا وإسرائيل عام ١٩٥٦م.

الجدير بالذكر أن الحركة النسوية الأردنية لم تنفصل عن الحركة النسوية الفلسطينية، إذ أن نشاط الحركة في البلدين الشقيقين بدأت قبل التقسيم الفعلي للدول العربية بالإضافة لوحدة الضفتين عام ١٩٥٠م. تزامن حل اتحاد المرأة العربية الذي شكل فارقا في مطالبات الحركة

النسوية الأردنية تأسيس حركة مطلبية جديدة تحت مسمى رابطة اليقظة النسائية في القدس عام ١٩٥٢م، رفعت أهداف حقوقية وسياسية مشابهه للأهداف التي رفعها اتحاد المرأة العربية في الأردن حيث أنها إيضا تفرعت من الحزب الشيوعي في فلسطين، انضمت لها مجموعة من السيدات الناشطات الأردنيات مثل إيميلي نفاع وفدى طوقان وسلوى زيادين. كان امتداد هذه الحركة في الأردن الذي ترأسته إيميلي نفاع يسمى رابطة الدفاع عن حقوق المرأة في الأردن، وكان يصدرعنها نشرات دورية بعنوان "صوت المرأة الأردنية" من شأنه عرض وضع المرأة الأردنية في المجال السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى متابعة أخبار النساء العربيات المناضلات في الدول العربية الأخرى. شكلت هذه الرابطة بامتدادها في كلا الضفتين علامة فارقة أخرى في تاريخ الحركة النسوية الأردنية من خلال المفاهيم والتحليل المعمق لوضع المرأة الأردنية، فنرى أنها ربطت "تحرر النساء ومشاركتهن في الحياة الإنتاجية وربطت بين تحرر النساء وتحرر المجتمع ككل من النظامين الطبقي والاستعماري، وممارسة الحريات الديمقراطية، لذلك رأت ضرورة مساهمة النساء بشكل فاعل في الأنشطة الوطنية والسياسية الهادفة لتحرر المجتمع". حددت الرابطة أهدافا دولية وعالمية منها "تنظيم النساء وتعبئتهنّ من أجل نيل حقوقهنّ وإزالة التمييز ضدهنّ ومسواتهنّ مع الرجال في المجالات كافة"، وهنا تذكر أول مرة في تاريخ الحركة النسوية المطلبية مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة وأزالة التمييز بين الرجال والنساء. (التل، ٢٠١٣)

ارتبط الاتحاد بعلاقات دولية وإقليمية عديدة إذ أصبح الاتحاد عضوا في اتحاد المرأة العربية والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي. في ظل الظروف السياسية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد في عام ١٩٥٧م تم إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي تم فيها حل جميع الجمعيات والاتحادات والنقابات التي كانت عاملة في البلاد آنذاك ومنها المنظمات النسائية، ويذكر أن حل الاتحاد جاء بسبب توجهاته السياسية المتأثرة بالأفكار الشيوعية التي محظورة في تلك الفترة. (التل،٢٠١٣، ودبابنة،٢٠٠٥)

ما يمكن تلخيصه مما تقدم أن فترة الخمسينات هي الفترة الحقيقية التي شكلت الأساس لحركة نسوية أردنية ذات مطالب حقيقية واضحه للإرتقاء بالمرأة ومساواتها بالرجل. حيث أن المطالبات التي الذي ذكرت فيما تقدم تدل على وعي تام بأهمية رفع مكانة المرأة والنظر الها كشريك ساوٍ للرجل وليس مكمل له، بالإضافة لإبرازأهمية دور المرأة كمواطن وعضو فاعل بالمجتمع بعيدا عن الدور البيولوجي والدور الاجتماعي. وما يمكن ملاحظته إيضا أن العمل النسوي في البلاد انتقل من مرحلة التجمع النسائي غير المنظم إلى تجمع نسوي فكري سياسي ذا إيدولوجية واضحه.

المبحث الثالث

تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٨م- ١٩٨٩م
(مرحلة ازدهار العمل النسوي في فترة الإنغلاق السياسي)

بدأت مرحلة جديدة من العمل الخيري وذلك بصدور قانون جديد وهو قانون الجمعيات الخيرية رقم ١٢ للعام ١٩٥٦م. ولكن هذا القانون حمل في طياته تحديدا لمفهوم الجمعيات وبالتالي تحديدا لغايات الجمعيات المختلفة، حيث استثنى من تعريف الجمعية كل من "الرهبنات والهيئات الدينية الرسمية والجمعيات الطائفية أو الجمعيات التي لديها أهداف دينية بالإضافة للجمعيات والأندية والمنتديات الرياضية والنوادي العائلية والقبلية أو السياسية". وهذا بدوره يعني عودة العمل النسوي الأردني للمهد أي بدء العمل بصفته الخيرية بعيدا عن المطالب الحقوقية والسياسية التي منعها القانون بشكل صريح، مما أجبر النساء على الخوض في العمل الخيري من جديد ولكن كان واضحا من خلال أنشطة العمل الخيرية التي شاركت فيه نساء منتميات لآحزاب سياسية ويسارية ومثقفات إضفاء صبغة المطالبات الحقوقية والسياسية، في حين أن العديد من النساء المنتميات لأحزاب عملنّ بشكل سري من خلال الأحزاب التي تم حظر عملها خلال فترة الأحكام العرفية. (التل، ٢٠١٤)

يمثل العام ١٩٦٨م تغيرا آخر في مجرى العمل النسوي في الأردن تمثل بعودة العمل السياسي وتكوين منظمات نسوية جديدة عملت في بيئة انفتاحية من حيث التوجهات أو من حيث ارتباطها بالأحزاب السياسية المختلفة. سجلت رسميا جمعية المرأة العربية في المفرق وجمعية النساء العاملات في الزرقاء والاتحاد النسائي الأردني والذي يعتقد أنه إمتداد لمنظمة اليقظة النسائية بالإضافة للجنة النسائية للتوجيه والأعلام واتحاد المرأة الأردنية الفلسطينية، ورابطة المرأة العربية التي لم تسجل رسميا. عملت العوامل السياسية المتصاعدة خصوصا بعد قيام حرب ١٩٦٧م واحتلال اسرائيل الكامل للأراضي الفلسطينية على توحيد جهود المنظمات النسوية لمواجهة الكوارث المجتمعية لقيام الحرب سواء على عائلات المنتسبين للجيش أو اللاجئين أو الجرحى من خلال جمع التبرعات وتقديم المساعدات الطبية والغذائية. نشطت مجموعة من القيادات النسوية التي عملت في الفترة السابقة من خلال اتحاد المرأة العربية قبل أن يتم حله مثل إيميلي نفاع و إيميلي بشارات، حيث قمنّ بالعمل من خلال مجمع النقابات المهنية وشاركنّ في تأسيس التجمع الوطني الأردني بمشاركة النقابات المهنية والعمالية والعديد من الشخصيات العامة. (التل، ٢٠١٤)

وُجِّهت دعوة لنساء العالم من قبل المؤسسات النسائية في الأردن للاحتفال بيوم المرأة العالمي وإعلانه يوميا للتضامن مع النساء في البلاد العربية التي تتعرض لجميع آثار العدوان على بلادها، برز في هذا الاحتفال العديد من الشخصيات النسائية الرائدة اللاتي وقعنّ على هذا النداء مثل إيميلي نفاع وهالة خورشيد وعدوية العلمي وإيميلي بشارات. هذا بالإضافة للعديد من النشاطات المتمثلة في إعداد الندوات ومؤتمرات وإرسال برقيات تضامن إلى أفراد العائلة المالكة مثل جلالة الملك الحسين وجلالة الملكة زين الشرف والمقاومة العربية وأعضاء الحكومة الأردنية، والمشاركة في المؤتمرات الدولية ونقل معاناة المرأة العربية من الاحتلال الصهيوني مثل مؤتمر هلسنكي الذي عقده الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي عام ١٩٦٩. (التل، ٢٠١٤)

عملت التطورات السياسية التي عاشها الأردن وعاشتها البلاد العربية في نهاية العام ١٩٧٠م على تراجع العمل المطلبي والأنشطة ذات الطابع السياسي، وغياب العديد من الجمعيات التي كانت محركة لهذا النوع من النشاط مثل رابطة المرأة العربية والاتحاد النسائي الوطني، وبالتالي فإن ذلك اضطر العديد من المؤسسات للعودة للعمل السري واقتصار الأنشطة على العمل التثقيفي. وهذا هيئ لظهور منظمات نسائية جديدة سجلت دون إضافة كلمة الخيرية إليها كما هو المعتاد الذي ساعد على صدور قانون معدل للقانون السابق تحت اسم" قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ٧٧ "، الذي يقرأ مع قانون ٣٣ لسنة ١٩٦٦م، والذي حذف منه لفظ الخيرية وتعريف الجمعية. و أول جمعية نسائية سجلت في ذلك الوقت هي جمعية النساء العربيات. (التل، ٢٠١٤)

في هذا الفترة تمّ إعادة تشكيل الاتحاد النسائي في الأردن والذي هو امتداد لاتحاد المرأة العربية الذي أسس عام ١٩٥٤م ، وسجل هذا الاتحاد لدى وزارة الداخلية كجمعية عامة حسب قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٦م. تمثلت أهم أهداف الاتحاد في رفع مستوى المرأة السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي و تمتين علاقات الصداقة مع الاتحادت والجمعيات العربية والدولية وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها الكاملة كمواطنة وعاملة وربة منزل.

في هذه المرحلة كان المحرك الأساسي لجهود النساء هو الوقوف ضد الاستعمار نساء ورجالا، إذ أن الإيمان الراسخ برفض العدوان والاحتلال كان الدافع الأساسي لدى كل الناشطين والناشطات آنذاك، ويتضح ذلك بشكل جلي أن الأصرار على المسير نحو المطالبات الحقوقية والسياسية المختلفة والخاصة بالمرأة هو جزء من التحررمن القوى الداخلية والذي يقود إلى التحرر من القوى الخارجية والمتمثلة بالاستعمار. إن ما واجهته النساء في هذه المرحلة هو

الأصعب من حيث المواجهة ضد عدوين هما النظام الأبوي الراسخ في المجتمع والاستعمار رغم قلة الموارد وغياب كل أشكال الدعم المعنوية والمادية.

أعلنت هيئة الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤ م عن جعل العام القادم عاما دوليا للمرأة أي عام ١٩٧٥م، حيث عقد أول مؤتمر عالمي معنيّ بشؤون المرأة في مدينة مكسكيو حيث نتج عنه تحديد عقد للمرأة من العام ١٩٧٥م-١٩٨٥م وتحضير مسودة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

كان هذا الإعلان محركا للقوى النسائية في العالم العربي عامة وفي الأردن خاصة، إذ بدأت النساء النشاطات مثل إيميلي بشارات وإيميلي نفاع وحنان طوقان وهيفاء البشير بالعمل على تكوين لجنة تحضيرية من شأنها التخطيط والتحضير للفعاليات والأنشطة محاليا وعالميا. كان من أبرز النشاطات التي عملت عليها اللجنة هي عقد اجتماع مع رئيس الوزراء في ذلك الوقت بهجت التلهوني الذي تم خلاله مناقشة قانون الانتخاب الذي من شأنه أن يوفر حق الانتخاب والترشح للمرأة عقب إعلان الحكومة عن نية عقد انتخابات برلمانية، بالإضافة إلى مشاركة اللجنة في اللجنة التحضيرية العربية المنعقدة في دمشق وكان أهم القرارت التي خرجت بها إقامة المؤتمر الدولي للسنة العربية للمرأة في دمشق تحت شعار " التنمية، التحرر الوطني، السلام " في أواخر تشرين الثاني من عام ١٩٧٥م. (*مذكرة مقدمة من الاتحاد النسائي في الأردن لمجلس الوزراء بمناسبة عام المرأة الدول نموذج رقم ١ ،ص*)

تضمنت الخطة التي قدمها الاتحاد النسائي في الأردن لمجلس الوزراء دراسة شاملة لكل مناحي الحياة التي تخدم المرأة، حيث قدمت حلول تخدم المرأة من خلال تعديلات متعلقة بقانون الأحوال الشخصية، على سبيل المثال المطالبة بإلغاء المحاكم الشرعية واستبدالها بالمحاكم المدنية أسوة بالدول المتقدمة، وتعديلات أخرى متعلقة بقانون الانتخاب والبلديات من أجل منح المرأة الحق في الترشح والانتخاب، وتعديل قانون الخدمة المدنية بحيث يضمن حق إجازة الأمومة لشهرين على الأقل مدفوعة الأجر واستبدال كلمة "منحة الأمومة" ل "حق الأمومة". وتعديلات على قوانين الجنسية والعقوبات والسجون.

تضمنت الخطة إيضا توجيهات بتشكيل لجان متعددة مثل اللجنة المالية واللجنة القانونية التي تقوم بدراسة أوضاع المرأة في القوانين المختلفة، ولجنة أبحاث تقوم على توفير الدراسات والأرقام الخاصة بالمرأة، بالإضافة للجنة العلاقات الخارجية بحيث تعمل على التنسيق مع البلدان العربية والأجنبية للتنسيق عند المشاركة المؤتمرات المختلفة، ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تطبق لائحة حقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٤٨م. قدمت الخطة إيضا حلولا من

أجل إدماج المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والزراعية عن طريق تمكينها وتدربيات ثم إدماجها في الحياة العملية وأن كافة هذه الحقوق هي ممنوحة للنساء في الدستور الأردني.

يلاحظ من خلال ما تقدم ومن خلال ما ورد في الخطة المقدمة للحكومة الأردنية على نوعية الخطاب السائد في تلك الفترة إذ أنه يمثل خطاب حقوقي مطلبي يهدف لتصويب الأوضاع وتحصيل حقوق المرأة ومساوتها بالرجل، ويلاحظ أن لغة الخطاب مستندة على تدرج منطقي من خلال المطالبة بالحقوق التي منحها الدستور الأردني للمواطنين والتي تخدم الرجل والمرأة معا وبعيدا عن المطالبات التي تخرج المرأة من دائرة دورها البيولوجي ومسؤوليتها نحو عائلتها والمجتمع وتضعها في صراع وندّية مع الرجل.

لابد من الوقوف على أهمية دور الأمم المتحدة في الدفع نحو تحسين وتحقيق تقدم حقيقي لوضع المرأة في الدول العربية ومنها الأردن. وذلك أن استجابة الدولة الأردنية حسب ما ذكرته إيميلي نفاع في دراسة (دبابنة،٢٠٠٦) جاء بعد طلب الأمم المتحدة من الدول تزويدها بتقارير توضح وضع المرأة في البلاد في مختلف المجالات ومنها السياسية، لذلك تم تعديل قانون الانتخاب عام ١٩٧٤م وإعطاء المرأة الحق في الترشح والتصويت في الانتخابات النيابية، وهذا من شأنه تحسين صورة الأردن على المستوي الدولي .

وفي مطلع العام ١٩٧٥م برز أول تجمع نسائي يحمل صبغة الأسلام السياسي تحت مسمى " هيئة السيدات المسلمات"، كان من الواضح أن النساء العاملات ضمن الهيئة ينشطنّ من خلال "جمعية الأخوان المسلمين" وغيرها من المنظمات الأسلامية والنسائية المختلفة المسجلة لدى الوزارات المعنية. تم عقد الاجتماع التأسيسي للبحث في واجبات النساء المسلمات المثقفات وواجباتهنّ اتجاه اخواتهنّ في الأرياف والذي حضرته كل من حليمة قنديل وزليخة أبو ريشة وريم الشريف وإقبال الشافعي وغيرهنّ. في هذه الاثناء تمّ تكون لجنة تحضيرية للعمل على برامجمقترحة كما تمّ توجيه دعوة للنساء الأردنيات للانضمام. (التل، ٢٠١٤)

ترافق نشوء وبروز التجمعات النسائية الأسلامية ظهور ما يعرف بالنسوية الإسلامية في بداية السبعينات من القرن الماضي، من خلال ظهور مفكرات عربيات مسلمات قمنّ بقراءة النصوص الإسلامية وإعادة تأويلها بعيدا عن القراءات المحافظة والأصولية، وبينّ أن الممارسات التي تضطهد النساء نابعة من العادات والتقاليد من أجل السيطرة على النساء.

يمكن ذكر نشاط بعض الهيئات النسوية المتخصصة ومنها ملتقى صاحبات الأعمال والمهن (نادي صاحبات الأعمال والمهن) الذي تأسس عام ١٩٧٦م. حيث كان من أهم أهدافه دعم المصالح المشتركة لصاحبات الأعمال والمهن ورفع أداء المرأة الأردنية وتشجيعها على تحصيل العلم والتدريب والتعليم العالي، ورفع مكانة المرأة الأردنية في الحياة الإقتصادية

والاجتماعية والسياسية وإيجاد فرص متكافئة للنساء وأخيرا توثيق التعاون بين الهيئات التطوعية النسوية في الأردن والدول العربية والأجنبية المختلفة. وفي تلك الفترة كانت الرئيسة الفخرية جلالة الملكة نور الحسين وكانت السيدة أنعام المفتي أول رئيسة له. نشط النادي من خلال لجان متعددة منها: لجنة المرأة والتشريعات ولجنة المشاريع والمنظمات الدولية ولجنة التوظيف ولجنة التربية والثقافة والإعلام واللجنة الاجتماعية. عمل النادي على دراسة مشكلات النساء العاملات وطرق مواجهتها، فعمل على تأسيس "مكتب الخدمات الاستشارية للمرأة" الذي تولى مساعدة النساء العاملات وتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية. وعمل النادي على عقد العديد من الندوات وورش وندوات تخص القانون الأردني وقانون الأحوال الشخصية وغيرها. (التل، ٢٠١٤)

تركزعمل الاتحاد النسائي في الأردن في هذه الفترة على تكوين عدة لجان مختصة بهدف العمل على تحقيق أهدافها التي ذكرت سابقا ومنها لجنة العضوية ولجنة التوعية والإعلام ولجنة المراكز ولجنة الطفل واللجنة الاجتماعية والمالية بالإضافة للجنة العلاقات الخارجية ولجنة الوطن المحتل.

كانت من أهم الأنشطة المطلبية التي طالب بها الاتحاد في تلك الفترة من أجل توفير حقوق كاملة للمرأة خصوصا على الصعيد القانوني هو المطالبة بتعديل قانون البلديات من أجل منح النساء حق الترشح والانتخاب كما حصل بالمطالبات في مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية، من ناحية أخرى عمل الاتحاد على المطالبة في تعديلات تخص المساواة في الأجور في قانون العمل بالإضافة لمطالبات بشمول النساء العاملات في قطاع الزراعة والخدمات المنزلية والعمل على زيادة مدة إجازة الأمومة مدفوعة الأجر واشتراط تقديم الخدمات المساندة في المؤسسات المشغلة للنساء. من ناحية أخرى عني الاتحاد بنشر الوعي حول الاتفاقيات الدولية التي تكفل بإزالة كافة أشكال العنف ضد المرأة وتفعيلها من خلال الحكومات المتعاقبة. (مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥ السنة العالمية للمرأة نموذج ٢)

ارتبط الاتحاد بالعديد من العلاقات المحلية والدولية من خلال المنظمات المختلفة، فارتبط على الصعيد المحلي بالعديد من المؤسسات العاملة في لبنان وفلسطين وسوريا، إذ كان عضو ناشطا في الاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، ومشاركته بمؤتمرات محلية وعالمية مثل مؤتمرات الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والاتحاد النسائي العربي العام.

عقب كل الانجازات التي حققها الاتحاد في الأعوام المتتالية تم حله للمرة الثالثة من قبل وزارة الداخلية في العام ١٩٨١م. حيث بررت الوزارة قرارها أن كلمة الاتحاد تعني عدة جمعيات

متحدة وأن عليه تغيير الاسم، ولكن في الحقيقة كانت الأسباب وراء طلب حل الاتحاد هي أسباب تتعلق بمخالفة الاتحاد لنظامه الأساسي ولأحكام القانون بالإضافة للخلفية السياسية لتأسيس الاتحاد الذي كان يضم نساء منتميات لآحزاب المعارضة القومية واليسارية فضلا عن فروع منظمات المقاومة الفلسطينية في الأردن والتي شكلت شكلا من أشكال المعارضة للحكومة الأردنية. في نفس الفترة التي طلب فيها حل الاتحاد النسائي في الأردن توجهت الحكومة متمثلة بوزارة التنمية الاجتماعية للعمل على توحيد جهود جهود العمل النسائي في المملكة تحت مظلتها، وذلك من خلال مشروع اتحاد نسائي أردني عام يضم الجمعيات والهيئات النسائية، وافقت أغلبية الجمعيات والهيئات على الفكرة ما عدا الاتحاد النسائي في الأردن وجمعية النساء العربيات التي لو تتواصل معهم الوزارة بداية كما باقي الجمعيات. ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت في حل الاتحاد هو عضوية الاتحاد في المنظمات الدولية والمحلية وتبنيه لمواقف معاكسة لمواقف للحكومة الأردنية، إذ كانت توجه دعوة رسمية لكلا الطرفين بالإضافة لجمعية النساء العربيات التي تتبنى موقفا مشابها لموقف الاتحاد النسائي في الأردن. وبالتالي شهدت المؤتمرات الإقليمية والدولية إنقساما في المواقف السياسية لدى الوفد الأردني، حيث حصل ذلك في مؤتمر كوبنهاجن حين انسحبت الوفود العربية الرسمية والأهلية من القاعة عندما ألقت حرم الرئيس السادات كلمتها، حيث كانت أول المنسحبات على أثرها ليلى خالد رئيسة الوفد الفلسطيني، الأمر الذي استفز السيدة السادات وبالتالي توجيهها لكلمة غير لائقة للمنسحبات مما أدى إلى انسحاب الوفود العربية باستثناء الوفد الأردني الرسمي الأمر الذي سبب إحراجا للجميع. (التل، ٢٠١٤)

تشكلت في نفس الفترة لجان النقابات المهنية والعمالية، وكان منها لجنة المرأة في نقابة المحامين وجاء تأسيسها بعد حل الاتحاد النسائي في الأردن عام ١٩٨١م، حيث ضمت في عضويتها مجموعة من المحاميات والناشطات وخاصة عضوات الاتحاد النسائي في الأردن، وكان العمل قائما على العديد من الأنشطة المطلبية المتعلقة بتعديلات للقوانين المختلفة وأنشطة قانونية توعوية، بالإضافة للندوات والحلقات ذات الصبغة البحثية التي عملت على مراجعة القوانين المتعلقة بالنساء. ومارست اللجنة نشاطاتها من خلال نقابة المحامين ضمن مجمع النقابات المهنية. وفي نفس الفترة تم تشكيل لجنة نسائية أخرى في رابطة الكتاب الأردنيين، نشطت فيها النساء الكاتبات والناشطات في المنظمات النسوية المختلفة التي عبرنّ عن قضيتهنّ من خلال الكتابات الأبداعية والأدب النسوي الذي يقدم قضية المرأة ومطالبها في مناسبات عدة كيوم المرأة العالمي.

وفي عام ١٩٨٣م ظهر مشروع برنامج عمل جديد يدعى "رابطة النساء الديمقراطيات – رند" للعمل كمنظمة نسائية جماهيرية وطنية ديمقراطية واجتماعية، تهدف إلى توحيد جهود النساء الأردنيات في الدفاع عن حقوقهنّ المختلفة السياسية والإقتصادية والاجتماعية بكونه لا ينفصل عن النضال الوطني الأردني والحركة النسوية الأردنية والعربية التي تناضل من أجل تحسين وضع المرأة الأردنية والعربية والارتقاء بهنّ ثقافيا واجتماعيا وإقتصاديا.

وفي أواسط الثمانينيات أعلنت منظمة الجبهة الشعبية في الأردن عن إنشاء منظمة نسوية باسم رابطة المرأة الأردنية (رما) على أن تكون منظمة نسائية جماهيرية ديمقراطية تضم ضمن صفوفها جميع النساء اللاوتي يوافقنّ على برامجها، علما أن هذه الرابطة تابعة لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

كما سبق ذكره أن الحكومة جاءت بفكرة تأسيس الاتحاد النسائي الأردني العام حتى يكون مظلة للجمعيات النسائية العاملة في المملكة وذلك تحت إشراف وزارة التنمية السياسية، وكانت في ذلك الوقت رئيسة اللجنة التحضيرية للاتحاد السيدة هيفاء البشير وأعلن عن تأسيسه في ١٩٨١/٩/١٥م وبعضوية العديد من الجمعيات النسائية من مختلف أنحاء المملكة. وكان من أهداف الاتحاد دمج المرأة وتأهيلها في المجتمع وتوفير فرص العمل المختلفة لها، بالإضافة لدمجها في البرامج التدريبية والتثقيفية المختلفة وتمثيل المرأة عربيا وعالميا والقيام بالإبحاث الخاصة بشؤون المرأة. وبعد مرور ٥ سنوات من تأسيس الاتحاد قررت السيدة هيفاء البشير العمل على تعديل النظام الداخلي وأهداف الاتحاد وذلك بعد العديد من المشاكل التي واجهها الاتحاد خلال تلك السنوات، ومن أهمها النسبة القليلة للجمعيات المسجلة تحت ظل الاتحاد وأن هذه الجمعيات لا تملك الثقل اللازم والشعبية المطلوبة التي تعمل على دفع الاتحاد للتقدم المطلوب. تم أقرار العمل على النظام الداخلي المعدل والأهداف الجديدة في العام ١٩٨٨م، وكان من أهم الاهداف التي عمل الاتحاد على إضافتها هي تكوين القيادات النسائية وتأهيلها والمحافظة على حقوق المرأة ومقاومة أي إجراءات سلبية توجه ضد المرأة وإصدار مجلة ونشرات وفقا لقانون المطبوعات. (التل، ٢٠١٤)

في غياب نشاط الاتحاد النسائي في الأردن ولفترة طويلة شهد الاتحاد الجديد إقبالا كبيرا واتساعا في العضوية من قبل الجمعيات النسائية المختلفة بلغ عددها ٢١ جمعية و٩٧ لجنة، والعضوات المستقلات التي بلغ عددهن ١١٣٠ عضوة مستقلة، كان العدد الأكبر منهن من النساء المنتسبات للحركة الإسلامية. ظهرت ثغرات جديدة في النظام الداخلي المعدل عند القيام بالانتخابات الداخلية في مجالس المحافظات، إذ النزعة الحزبية ظهرت بين الأعضاء وخصوصا المستقلات منهن وكان الصراع واضحا بين القوى السياسية الحزبية المتمثلة

بممثلات الأحزاب اليسارية والوسطية وبين حزب الحركة الإسلامية، وردا على ذلك قام الاتحاد بالعمل كاتحاد نوعي يضم الجمعيات والهيئات النسائية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

تابع الاتحاد عمله من خلال التركيز على المشاريع الانتاجية مثل دورات التدريب المهني وأنشطة محو الأمية، عدا عن الأنشطة المشتركة مع الجمعيات الأعضاء. وقام الاتحاد بتأسيس مشروع الإنتاج الغذائي عام ١٩٨٦م وتأسيس مشروع التريكو عام ١٩٩٠م ، ويقوم الاتحاد بإدارة مكتبة تحوي كمية كبيرة من الكتب والابحاث والدراسات الخاصة بالنساء. ومن خلال تقدم نشاطات الاتحاد إذ أنه بدأ ومنذ العام ٢٠٠٠م بتقديم وإدراة القروض الصغيرة الدوارة الخاصة بالنساء. وعلى الصعيد المحلي فأن الاتحاد عضو في الاتحاد النسائي العربي والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي.

عمل الاتحاد من خلال ارتباطه مع المؤسسات الوطنية المختلفة على عدة محاور هي : ١- المحور التدريبي ٢- المحور الإقتصادي-التشغيلي والإنتاجي ٣- المحور السياسي و القانوني. ويذكر أن هذه المحاور هي جزء من خطة العمل الوطنية المنبثقة عن الاستراتيجة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية والاستراتيجة الوطنية لمكافحة الفقرالصادرة عن وزاة التنمية الاجتماعية.

كان هناك تطورا ملحوظا في أنشطة الاتحاد المحركة والداعمة للمشاركة السياسية للمرأة، فظهرت برامج توعوية لتمكين النساء سياسا وتعرفيها بحقوقها السياسية والقانونية، عدا عن دفع النساء للمشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية . حيث كان للاتحاد دور في إقرار نظام الكوتا النسائية، ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد قام بتقديم العديد من مقترحات لمشاريع تعديل للقوانين التي تنتقص من حقوق المرأة مثل قانون الضمان الاجتماعي وقانون الأحوال الشخصية وغيرها.

شارك الاتحاد في العمل والعضوية مع مؤسسات وطنية مختلفة مثل وزارة العمل والمركز الوطني لحقوق الأنسان واللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

المبحث الرابع

مرحلة الممارسة والتطبيق في الفترة مابين ١٩٩٠م- ١٩٩٩م

(مأسسة العمل النسوي)

عقد اجتماع في تاريخ ١٩٩٠/٥/١١ في مجمع النقابات المهنية بحضور أكثر من ٩٧ عضوة من أعضاء الاتحاد النسائي في الأردن واتخذن قرار بإعادة بدء العمل وذلك بعد تحويل ملف الاتحاد لوزارة التنمية الاجتماعية بعد أن كان ضمن صلاحيات وزارة الداخلية، واشترطت الوزارة تغيير اسم الاتحاد والنظام الداخلي. حيث أن الخلافات الداخلية سابقا بين أعضاء الاتحاد وموقف الحكومة المعادي لنشاطات الاتحاد حالت دون إعادة تفعيل الاتحاد لمدة سبع سنوات.

استعاد الاتحاد النسائي في الأردن نشاطه ووسع عضويته في الفترة مابين العامين ١٩٩١- ١٩٩٤م من خلال انضمام العديد من القيادات النسوية مثل المحامية أسمى خضروغيرها اللاوتي ساهمنّ بمأسسة عمل الاتحاد والبحث عن مصادر تمويل وتكوين برامج ومشاريع جديدة. قام الاتحاد بتعديل النظام الداخلي واسم الاتحاد وصدرت موافقة وزارة الخارجية على ذلك في عام ١٩٩٦م بحيث أصبح الاسم " اتحاد المرأة الأردنية"، وبما في ذلك تعديل أهداف الاتحاد وتوسيعها لتشمل كل مناحي حياة المرأة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والأمومة بالإضافة لشوؤن المرأة العربية والطفولة. (التل، ٢٠٠٨)

من أهم الإنجازات التي حققها الاتحاد منذ عام ١٩٩٤م والمستمرة حتى اليوم هي دار الضيافة والإرشاد الأسري التي تقوم على إحتواء الأسر المفككة ومساعدتهم على حل مشكلاتهم في أجواء صحية حيث تقدم التوعية القانونية والاجتماعية. بالإضافة لخط الإرشاد القانوني الذي يقدم إرشاد قانوني واجتماعي وصحي ونفسي للنساء اللاتي بحاجة لذلك، ودار الضيافة للنساء حيث تقدم المأوى للنساء المعنفات. أسس الاتحاد "مركز إيميلي بشارات للدراسات والتوثيق" بهدف إنجاز الدراسات المتعلقة بالنساء.

ومتابعة لمجريات مسيرة العمل النسوي لابد من الوقوف عند مؤسستين رائدتين في العمل النسوي والتي تم تأسيسهما في مرحلة مبكرة من عمر المملكة هما اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة. إن الصبغة التي تمثلهما كلتا المؤسستين هي صبغة حكومية إذ إن كلاهما يتم الإشرف عليهم من خلالها ويمثلان بدء مأسسة حقيقية للعمل النسوي والعمل بمنهجية وخطى واضحة ومدروسة.

في العام ١٩٩٢ الجهود المبذولة من أجل تحسين وضع المرأة في الأردن تسارعت وبدأ حينها اعتبار أن المرأة جزء من عملية الإصلاح السياسي التي قادها الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، وكان هناك استجابة لدعوات الأمم المتحدة لإنشاء لجان وطنية خاصة بالمرأة وشؤونها، آنذاك أنشأت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، رئيستها الآن سمو الأميرة بسمة بنت طلال،اللجنة شبه حكومية ومنذ تأسيسها وهي الأساسي تُعد المرجع لجميع الجهات الرسمية بكل كا يتعلق بشؤون المرأة، مارست اللجنة دور وطني متعدّد الأوجه، أهم أهدافه مواصلة العمل بشكل منهجي منظم للنهوض بالمرأة والواقع الذي تعيش فيه ومعالجة القضايا المتعلقة فيها وتمكينها في مختلف المجالات، وإحداث تغييرات إيجابية ملموسة في أوضاع المرأة وتطوير دورها المجتمعي، وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج المختلفة الوطنية وغيرها، والحفاظ على الإنجازات التي حققتها المراة والحقوق الممنوحة لها في الدستور وتعظيم هذه الحقوق، وتحقيق مشاركة فاعلة لها ومساوية مع الرجل في مختلف المجالات. هذا ياتي من خلال وضع منهج تشاركي وبناء شراكات فاعلة والتشبيك المنظم مع المؤسسات الوطنية الرسمية منها والأهلية وأيضا منظمات المجتمع المدني والمنظمات العربية والدولية الت تعنى بشؤون المرأة. (موقع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة)

كان هناك عوامل عديدة لعبت دورا مهم في تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، مثلا عندما أصبح هناك قناعات تحلت بها الناشطات والجهات الرسمية في العمل النسوي في الأردن أدركوا أن الحركة النسوية الأردنية تعاني من عدم توفر مرجعية واحدة تجمعهم وتكون مقنعة واختلفت الأولويات في العمل وتباينت الاستراتيجيات الموضوعة، أدى ذلك إلى إبعاد العديد من السيدات والنساء المؤهلات للمشاركة داخل الحركة النسوية والعمل على تقدمها، وهذا أدى الى ضعف الحركة وبالتالي أدى الى ضعف التأثير على صانعي القرار والذين كانت لديهم القدرة على تحسين أوضاع المرأة والحركة النسوية، من خلال تعديل القوانين المختلفة أو من خلال زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات العمل. كل العوامل التي ذكرت دعت الى التساؤل حول كيفية ان يتحقق اتفاق من أجل العمل على وضع استراتيجيات تعالج ما تواجهه الحركة من تحديات وتحقق التكامل من خلال ما تتميز بها الحركة النسوية الأردنية من تعددية.

في العام ١٩٩٥م تم إعلان منهج عمل بيجين الذي عقد في الفترة ما بين ٤-١٥ أيلول واعتمادهما من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت الأردن من الدول المشاركة فيه. حيث أكد ألتزامه على تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية المتأصلة، وسائر المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واقاقية حقوق الطفل، فضلاً عن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان الحق في التنمية؛و ضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة باعتبارها جزءاً لا يقبل التصرف أو التجزئة أو الفصل عن جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.إيضا الانطلاق مما تحقق من توافق آراء ومن تقدم فيما سبق من مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة – المعنية بالمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥، والطفل في نيويورك عام ١٩٩٠، والبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، والتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، وذلك بهدف تحقيق المساواة والتنمية والسلم. و التوصل إلى التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، و تمكين المرأة والنهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد، على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء والرجال، فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم. [٢]وبين منهاج العمل تفصيلات بيان المهمة والإطار العالمي و المجالات الاهتمام الحاسمة والأهداف والإجراءات الاستراتيجية والتربيبات المؤسسية والمالية.

بعد العام ١٩٩٥م شهدت الحركة النسوية نموا وحضورا قويا على الساحة المجتمعية والمطلبية، سواء من خلال تأسيس مراكز وجمعيات نسوية أو من خلال المطالبات الحقوقية في بيئة سياسية واجتماعية انفتاحية.

في العام ١٩٩٨م تأسس المعهد الدولي لتضامن النساء (سيجي) المصنف كجمعية غير حكومية وغير ربحية. وكان له رسالة تتمثل في تعزيز وتقوية حقوق المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز في حقها، وتمكينها في المجتمع ومنحها الفرص المتساوية. واعتمد المعهد على مرجعية مشتركة بين شعوب وأمم العالم كافة والتي بنيت على القيم الإنسانية والكرامة ومبادئ العدل والمساواة.

[٣]وفي نفس العام تأسس برنامج أكاديمي لدراسات المرأة يمنح درجة الماجستر في دراسات المرأة من الجامعة الأردنية، وتطور لاحقا وأصبح قسما خاصا لدراسات المرأة وأخيرا أصبح مركزا متخصصا في شؤون المرأة المحلية والإقليمية. ومن أهم أهداف المركز اجراء أبحاث

---

[٢]يمكن العودة لنص إعلان ومنهاج عمل بيجين
[٣]الموقع الرسمي لمركز دراسات المرأة

ودراسات علمية تختص وتعنفي شؤون المرأة وقضاياها ومنح الدرجات الأكاديمية في دراسات المرأة وتقديم الاستشارات وتوفير برامج تدريبية للمؤسسات المختصى بشؤون المرأة.

ومن أبرز إنجازات المركز إعداد قاعدة بيانات تتضمن الإحصائيات ذات العلاقة بالمرأة في كافة المجالاتالاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية في الأردن ابتداءا من عام ٢٠٠٠م . ويشجع المركز الأبحاث النوعية والدراسات العلميةالتي تختص بشؤون المرأة وقضاياها، ويعمل على تبادل الخبرات مع المراكز المماثلة والهيئات المختلفة داخل الأردن وفي الخارج،ومن خلال قسم الدراسات والاستشارات الموجود في المركز.

ساهم المركز منذ تأسيسه في تأسيس جيل نسوي جديد يحمل الرسالة ضمن إطار أكاديمي وفهم شامل لقضية المرأة، وكان ذلك جليا من خلال إقبال العديد من الشباب والشابات على تخصص دراسات المرأة منذ تأسيس البرنامج.

وفي العام ١٩٩٩م تأسس مركز الاعلاميات العربيات، الذي أسس بهدف عقد الدراسات والخدمات الإعلامية (الإذاعية والمرئية والمقروءة والمسموعة) والتي أساسا تعتمد على تطور المجتمع في مجالات مختلفة مثل حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة، ومساعدة الإعلاميات اللاتي لم يحالفهن الحظ في الحصول على فرص عمل من خلال تشغيلهن، وهناك غيرها من الأهداف الكثير.

[4]و كمؤسسة وطنية ساهمت في الحد من العنف ضد الأسرة أوضد المرأة او كلاهما يجب ذكر إدارة حماية الأسرة في المضمون :

تأسست إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام في المملكة باعتبارها إدارة شرطية تتخصص في التعامل مع حالات مختلفة من العنف الأسري، والاعتداءات الجنسية من خلال منظومة عمل أساسها السرية والخصوصية والتشاركية مع الجهات المختصة ، كانت المبادرةفي نهاية عام (١٩٩٧) من قبل المديريةلاستحداث إدارة تتخصصفي هذا المجال وكانت البداية في عمان، وهي أول إدارة شرطية متخصصة في الشرق الأوسط باكمله لمعالجة قضايا الأسرة ومشاكلها . وتأسيس الإدارة يرتكزعلى عدة مبررات أهمهاتفعيل الدور الإنساني والاجتماعي لجهاز الأمن العام من خلال متابعة قضايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية والبحث عن علاج لها، وكان من الضرورة تغيير أساليب التحقيق والمقابلات الشخصية مع ضحايا هذه القضايا وتحفيزهم بالتقدم بالشكوى إلى الأجهزة المعنية، ومن اجل ان تكون هذه الإدارة نموذجاً أردنيا متميزاً ويحتذى به في العمل التشاركي ما بين مديرية الأمن العام وعدد من المؤسسات

[4]الموقع الرسمي لإدارة حماية الأسرة

الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال، وأيضاترسخ الادارة نهج (الشرطة المجتمعية) وتحقق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) .

تضمن الفصل الثاني من هذه الدراسة قراءة لتاريخ الحركة النسوية الأردنية وتطورها خلال الفترة الزمنية منذ عام ١٩٢١- ١٩٩٩، مبينة أهم المراحل التاريخية والأحداث الهامة التي كانت السبب في تطورها في تارة وفي تراجعها تارة أخرى، بالإضافة إلى أهم مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية التي نشأت في الفترة التاريخية من ١٩٢١-١٩٩٩. في الفصل القادم سيتم التطرق لتطور الحركة النسوية الأردنية منذ العام ٢٠٠٠- ٢٠١٤، وقد أفردت هذه المرحلة بفصل خاص بسبب المتغيرات الكثيرة التي طرأت على العالم والتي أثرت بدورها على الحركة النسوية، ومن جهة أخرى فإنها تمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ المملكة بتسلم جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية رافقها انتشار لمفاهيم الديمقراطية والحاكمية الرشيدة وحقوق الإنسان.

الفصل الثالث

تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة ما بين العام ٢٠٠٠-٢٠١٤م

قبل البدء بذكر أهم التطورات التي حصلت على الحركة النسوية الأردنية منذ العام ٢٠٠٠-٢٠١٤م ارتأت الباحثة التوضيح لماذا تم تخصيص هذه الفترة بفصل خاص دون غيرها. حيث أن الفترة المتمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ تعتبر نوعا ما فترة تطورات إقليمية وسياسية وإجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي، تتمثل بداية بتسلم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في ٧ شباط ١٩٩٩ م حيث كان للملك الشاب دور كبير في عملية الإصلاح والتغيير والانفتاح التي شهدتها الأردن خلال فترة حكمه. إضافة أن هذه الفترة شهدت العديد من التغيرات السياسية على الخارطة الإقليمية التي أثرت في السياسات المحلية والتي دفعتها أن تكون غالبا لصالح المرأة من حيث تطوير وثائق وطنية ذات صبغة ديمقراطية تحث على مبادئ العدالة والمساواة إلى تأسيس مؤسسات وطنية جديدة تحرص على العمل بثقافة حقوق الإنسان وتعديل السياسيات المحلية بشكل يكفل مشاركة جميع الفئات والأقليات، لذا يمكن اعتبار هذه الفترة فترة تحصيل المكاسب والمطالب التي عملت عليها الحركة النسوية الأردنية منذ نشأة الدولة الأردنية وهذا ما سيتم توضيحه بشكل مفصل من خلال هذا الفصل.

يتضمن هذا الفصل المباحث الآتية :

- تطور وتقدم عمل المؤسسات النسوية والوطنية المختلفة

- تطور المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة

- الوثائق الوطنية الصادرة والتي ساهمت في تقدم المرأة والحركة النسوية الأردنية

المبحث الأول

تطور وتقدم عمل المؤسسات النسوية والوطنية المختلفة

تابعت المؤسسات النسوية التي تأسست في بداية نشأة وتطور الحركة النسوية الأردنية عملها وتنفيذ برامجها، وفي السنوات الأخير أصدرت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عدة تقارير مهمة للمرأة ومنها التقارير الوطنية الدورية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصدر التقرير الخامس عام ٢٠٠٩ حيث تقوم هذه التقارير برصد التزامات الدولية للدولة للنهوض بوضوع المرأة.

وأصدر اللجنة الوطنية لشؤون المرأة برعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة التقرير الوطني الاول لرصد تقدم المرأة في المشاركة والعدالة والمساواةبالتزامن مع إطلاق النسخة العربية للتقرير الدولي للمنطقة العربية وعنوانه تقدم نساء العالم ٢٠١١ – ٢٠١٢ سعيا لتحقيق العدالة .ويتألف التقرير الوطني من ثلاثة فصول تشمل العدالة والحماية القانونية وحق النساء في الوصول الى العدالة والمشاركة وتمكين المرأة الاردنية اقتصاديا والمساواة والمواطنة وصنع القرار في الحياة العامة .

ويتناول التقرير التزام الدولة الأردنية بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ووصول الأخيرة إلى العدالة، ومدى قدرة المرأة على طلب العدالة من خلال النظام القضائي، سواء على صعيد إجراءات التقاضي والتكاليف المترتبة عليها، أوالقدرة على توكيل المحامين .

[٥]وتم إصدار التقرير الثاني لتقدم المرأة الأردنية بعنوان نحو الوقاية والحماية والتمكين في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٢٠١٢-٢٠١٣ ليلقي الضوء على التمييز الواقع على المرأة من خلال الممارسات والتطبيق العملي للتشريعات.جاء التقرير في ثلاثة فصول تناول الأول الحقوق الاقتصادية للمرأة فيما تناول الثاني الحقوق الاجتماعية للمرأة ، أما الفصل الثالث فتناول الحقوق الثقافية.

[٦] وحديثا تم إصدار الاستراتيجة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية ٢٠١٣-٢٠١٧ والتي جاءت تزامنا مع مناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وتم إعداد هذه الخطة ضمن مجموعة من المشاريع الجديدة والتي سيتم حوسبتها باستخدام بطاقات الأداء المتوازن تسهيلا لتوثيقها ومتابعتها. حيث تتناول ٣ محاور هي: الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)، ومحور التمكين السياسي للمرأة والمشاركة العامة ويتضمن المرأة في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

---

[٥]التقرير الثاني لتقدم المرأة الأردنية
[٦]نص الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠١٣-٢٠١٧

[7]وتم استحداث وتسجيل العديد من المؤسسات النسوية والنسائية في المجتمع الأردني مثل جمعية خولة بنت الأزور لتمكين المرأة التي تأسست عام ٢٠٠٤ وجمعية نساء التنمية الثقافية "نماء" ٢٠٠٥ وجمعية سيدات معان الخيرية ٢٠٠٨ وجمعية فتيات البادية للتنمية والتدريب الخيرية٢٠٠٨ وجمعية أسماء بنت أبي بكر لتنمية المرأة الريفية في البادية التي تأسست عام ٢٠٠٩ وجمعية رياديات البقعة الخيرية وجمعية سيدات الشوبك الخيرية اللاتي تأسسن في نفس العام، وجمعية سيدات المحمدية الخيرية ٢٠١٠ وجمعية سيدات قضاء العارضة الخيرية ٢٠١٠ ..الخ.

وهنا نلقى نظرة موسعة على أهم المؤسسات التي تم استحداثها والتي أثرت بشكل إيجابي على تطور الحركة النسوية الأردنية:

المركز الوطني لحقوق الإنسان

[8]بدأ المركز الوطني لحقوق الإنسان عمله بتاريخ ١/٦/٢٠٠٣م في المملكة الأردنية كمؤسسة وطنية مستقلة تتصف بالنفعالعام وتتمتع بصورة اعتبارية ومستقلة ماليا وإداريا بشكل تام وذلك بموجب القانون المؤقت رقم (٧٥) لعام ٢٠٠٢م .

وفي عام ٢٠٠٦م صدر قانون المركز الدائم رقم (٥١) والذي تمثل كمؤسسة وطنية، تمارس نشاطات مختلفة وفعاليتفكرية وسياسية وإنسانية متعداددة وتتعلق بحقوق الإنسان في الأردن وفق مبادئ باريس الأممية. ذكرت رئيسة وحدة المرأة في المركز الوطني لحقوق الإنسان بثينة فريحات أنه في ١/٥/٢٠١٠ تم تأسيس وحدة شؤون حقوق المرأة في المركز الوطني لحقوق الأنسان، ولكن الاهتمام بشؤون المرأة بدأ منذ تأسيس المركز، حيث أنه كان يصدر تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن يرفع لجلالة الملك ومجلس النواب والأعيان والوزراء يتناول مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك خاصة المرأة، وبدأ إصدار هذا التقرير منذ مباشرة المركز أعماله منذ ١/٦/٢٠٠٣. صدر حتى الآن ١٠ تقارير تقيم وضع حقوق الإنسان في الأردن تشمل وضع المرأة الأردنية و تتحدث عن الإنجازات والتحديات التي لازالت تواجهه حقوق المرأة، ويتم توزيع التقارير على المؤسسات النسوية المختلفة متضمنة توصيات لتحسين وضع المرأة .

---

[7]دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن
[8]الموقع الرسمي للمركز الوطني لحقوق الإنسان

مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية

أنشئ مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة يوم ١٨ آذار ٢٠١٣ بهدف إشراك المرأة في المجتمع المحلي وفي القطاعين العام والخاص بجانب المرأة التي تعمل في القطاع الأكاديمي (بوصفها معلمة أو طالبة) من أجل تغيير الاتجاهات المختلفة والأنماط السلبية التي تسود المجتمع عن المرأة الأردنية.

[٩]وكانت الرؤية الأساسية للمركز هي المساهمة والمشاركة في بناء مجتمع أردني مميز من خلال المزيد من التنوع والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وحيث تصبح المرأة تتمتع بتكافؤ الفرص وسبل التقدم في مختلف مناحي الحياة، وجاءت رسالته لاجراء دراسات وأبحاث علمية وتقديم خدمات استشارية وتقديم برامج تدريبية تساعد على توفير الظروف المناسبة من أجل تحفيز عملية تعزيز قدرات المرأة الاردنية وإعداد القيادات النسائية.

ملتقى البرلمانيات الأردنيات

[١٠]تم تأسيس ملتقى البرلمانيات الأردنيات في خطوة سياسية من أجل تعزيز دور البرلمانيات في مجلس الأمة، حيث يضم الملتقى ١٧ سيدة برلمانية من أصل ١٨. يتكون الملتقى من منسقة ومقررة وناطقة إعلامية. وفي خطوة مستقبلية سيتم العمل على ضم السيدات الأعيان للملتقى حتى تتوحد الجهود ويكون تمثيل المرأة في مجلس الأمة شاملا، ويهدف الملتقى لتحديد الأولويات التشريعية الوطنية التي تخدم القضايا النسائية والأسرية وقضايا المجتمع، ويهدف إيضا إلى تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة السياسية وعلى كل المستويات وفي كل القطاعات.

إئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

[١١]الإئتلاف يعرف أنهإطار تنظيمي مستقل بذاتهولا يتبع لأي جهة رسمية أو غير رسمية،ويضم سيدات برلمانيات من غرفتي التشريع في البرلمانات من الدول العربية المشاركة في جامعة الدول العربية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الحزبية أو الايدلوجية، بهدف تنسيق الجهود وإدارة العمل المشترك، جميع أشكال العنف ضد المرأة العربية ويهدف لرفعة شأنها. يترأس الإئتلاف حاليا سعادة النائب وفاء بني مصطفى من الأردن.

---

[٩]الموقع الرسمي لجامعة اليرموك الأردنية

[١٠]كتيب ملتقى البرلمانيات الأردنيات الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني

[١١]الموقع الرسمي لإئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف

الشبكة القانونية للنساء العربيات

[١٢]الشبكة القانونية للنساء العربيات تعتبر جمعية عادية ومسجلة لدى وزارة الداخلية الأردنية وتأسست في تاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠، ولدى وزارة التنمية الإجتماعية إيضا وفقا لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية الأردني، ومقرها الرئيسي في المملكة الأردنية الهاشميةويمكن لها فتح فروع أخرى داخل أو خارج المملكة.

الشبكة تعتبر جمعية إقليمية غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى النهوض بالمرأة العربية العاملة في مجال العملالحقوقي والقانوني من خلال ترتيب اجتماع النساء القانونيات العربيات، وفرت الشبكة إمكانية بناء منبر لتبادل الخبرات والتجارب السابقة ومناقشة التحديات والقضايا المشتركة، بالإضافة إلى توفير تدريب متخصص وبرامج تطوير المهني تسعى إلى رفع الوعي القانوني العام وتعزيز قدراتالنساء العربيات القانونية على الوجه الذي يمكنهن من المشاركة في بناء مجتمعاتهن بشكل فعال.
فكرة إنشاء الشبكة في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٤ تشكلت بشكل كاملفي اجتماع عُقد لمجموعة من النساء القانونيات من ستة عشر دولة عربية، حيث اجتمعن في الأردن لمناقشة أهم التحديات التي تواجه المرأة في المجال القانوني، والحقوق القانونية للمرأة بصورة شاملة.

منظمة المرأة العربية

[١٣]منظمة المرأة العربية والتي تم إشهارها من قبل جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة في عمان/الأردن وتأسست في تاريخ ٣/٧/ ٢٠٠٣ ، حيث رأست جلالة الملكة الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية.

عقد مؤتمر قمة المرأة العربية الثاني في الأردن في ٢-٢٠٠٢/١١/٤وكانت بعنوان «المرأة العربية، رؤية جديدة» والذي رأسته أيضا صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله بمشاركة ثماني عشرة دولة عربية إضافة إلى جامعة الدول العربية ومؤسسة الحريري ومنظمات واتحادات عربية وإسلامية وخبراء وشخصيات عامة وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وكانت أهم نتائجه إطلاق «استراتيجية النهوض بالمرأة العربية» التي ما تزال إلى الآن وثيقة مهمة تبعث على الاعتزاز في سبيل تحقيق مكتسبات وإنجازات للمرأة العربية من طريق

---

[١٢]الموقع الرسمي للشبكة القانونية للنساء العربيات
[١٣]صحيفة الرأي، الثلاثاء الموافق ٢٢ آذار ٢٠١١، رويدا المعايطة، "الملكة رانيا العبد الله ودورها في إنشاء وتفعيل منظمة المرأة العربية"

نهضة شاملة لها، وبالمشاركة المثمرة جنباً إلى جنب مع شقيقها الرجل والاستثمار في طاقاتة المرأة التي تكمنفي وعي ورؤية متقدمة.

الانجاز الثاني لقمة المرأة العربية الثانية كان بعنوان «إنشاء منظمة المرأة العربية» والتي تم إشهار تأسيسها من قِبل جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، رئيسة قمة المرأة العربية الثانية/رئيسة المجلس الأعلى للمنظمة كإحدى مؤسسات العمل المشترك لجامعة الدول العربية، ومن خلال لقاء جلالتها مع المجلس التنفيذي الذي أقام جلسته الأولى في عمان بين السابع عشر والثامن عشر من آذار عام ألفين وثلاثة بجهود مميزةورعاية خاصة منها لكل الذين شاركوا في الاجتماعات واللقاءات الرسمية للدول العربية المشاركة وأعضاء المجلس التنفيذي الذي مثل ثلاث عشرة دولة آنذاك لإعداد الأنظمة واللوائح للسياسات العامة والأولويات التي تخص العمل في منظمة المرأة العربية.

المبحث الثاني

تطور المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة

القوانين من أهم الوسائل التي يمكن أن يكون لها دوربارز في ترسيخ دعائم التنمية جميعها الاجتماعية والسياسية وبجميع أشكالهاوبشتى مجالاتها، لا سيما عندما نتحدث عن تنمية المرأة في مجتمعات كمجتمعنا ، لهذا فجميع التشريعات التي رافقت مسيرة المرأة الأردنية عبر جميع الراحل كان لها الأثر الواضح والكبير على هذه المسيرة، إنطلاقا من مرحلة أن هذه التشريعات تعرضتللعجز المطلق عن مساعدة المرأة أوالنهوض بها مرورا بالمرحلة وعلى الرغم مما شهدته من تعديلات تخص شؤون المرأة إلا انها بقيت دون المستوى المطلوب.

لقد واجهت المرأة تحديات كثيرة في مسيرتها من أجل أن تحقق المساواة التي تسعى لها، وأغلب هذه التحديات ارتبطت بأمور مثل تعديل القوانين والتشريعات المعمول بها حتى تتوافق مع المعايير الدولية التي وضعت لضمان حقوق المرأة والتي أيضا تمس حياة المرأة وحقوقها كإنسان أولا وأخيرا، وتشكل عائقا لشراكتها مع الاخر وهو الرجل، لأنها تنتهك حقوقا للمرأة في الميادين العامة والخاصة.

إن حقوق الإنسان تعرف ببساطة أنها مجموعة من ظروف الحياة التي تسمح لنا بالقدرة الكاملة على تطوير واستخدام ما يمتلكه البشر من ذكاء وضمير، وهي من الله حاجة بشرية ليسعى إليها الفرد لتحقيق حياة تحقق فيها الكرامة الإنسانية بمستوى من الاحترام والحماية، وحقوق الإنسان اليوم هي جزء كامل لا يتجزأ، فهي تكامل بين حقوق سياسية ومدنية واجتماعية وثقافية وإقتصادية، تسعى لها المرأة كما يسعى لها الرجل إيضا. فالمرأة اليوم في مجتمعنا، ستكون حاضرة وموجودة دائما في السياسة وفي التنمية ، وفي الاستراتيجيات والموازنات وتخترق كل ما يواجهها من الحواجز الفولاذية التي تعيق عملية تمكينها، وتفتح أبوابا ونوافذ جديدة، تحررها من الذاتية الضيقة والتبعية الفكرية والعاطفية للرجل في الحق والباطل .

لقد كان لتطور الحركة النسوية في الاردن الأثر الكبير في تعديل بعض القوانين والتشريعات الوطنية في مختلف المراحل، والتي تتعلق بالحقوق السياسية، والحقوق المدنية والاجتماعية، والحقوق الاقتصادية، والتي كانت سابقا تعيق طريق تحقيق شراكة مؤثرة للمرأة في عملية صنع القرار، وهذه التشريعات وإن كانت قليلة إلا أنها فتحت أبوابا عديدةمن أجل تعديل باقي التشريعات التمييزية التي وللأسف تقف بعض الاعتبارات السياسية والثقافية حاجزاً يحول دون التخلص منها .

الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م

[١٤]نصت المادة السادسة من الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ على أن : "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" (المادة (٦) من الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لعام ٢٠١١)، وعلى الرغم من أن نص المادة هذه لم يذكر كلمة "الجنس" في نصه ولكن لفظ الأردنيين ينطبق على كل من حمل الجنسية الأردنية سواءً أكان رجلاً أو امرأة ، [١٥]وهذا ما أكدت عليه اللجنة المكلفة بتعديل الدستور لعام ٢٠١٢ والتي كانت برئاسة معالي السيد أحمد اللوزي، حينهاظهرت الأصوات عالية من قبل العديد من المؤسسات الوطنية المعنية، فأولا كانت المطالبة بإضافة كلمة "الجنس" للمادة السادسة من الدستور، حتى يتفق الدستور مع الوضع القانوني الذي أقرت عليه الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الأردن وبالأخص اتفاقية (سيداو)،إلا أن اللجنة المكلفة بتعديل الدستور قد قررت في نهاية الأمر عدم إضافة عبارة " الجنس" لأنكلمة أردني جاءت مطلقة والمطلق يؤخد على إطلاقه ما لم يرد ما يقيده.

كذلكالفقرة الثانية من نفس المادة نصت على:

" تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين"، ونجد المادة تؤكد على دعم موقف المرأة في الحصول على الفرصة المتكافئة مع الرجل وفي وجود المساواة .

وأيضاً المادة (٢٣) من الدستور نصت على:

" أن العمل حق لجميع المواطنين ، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به ".

من المواد الدستورية التي أصرت على حقوق المرأة وانعكست بشكل إيجابي على مشاركتها السياسية خلال الاعوام العشر الماضية ما كانت تنص عليه الفقرة الأولى من المادة (٢٢) والتي تقول : "لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة." والفقرة الثانية من نفس المادة : "التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها وبالبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات" ،ونتيجة لذلك أصبح من الواضح أن المعيار الأساسي لتقلد المناصب العامة والوظائف في الدولة هو الكفاءة، المهنية والعملية وغيرها، بغض النظر عن الجنس أو أي معيار تمييزي آخر .

---

[١٤]الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لعام ٢٠١١

[١٥]هذه اللجنة تم تكليفها بموجب رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى أحمد اللوزي يعهد إليه فيها برئاسة لجنة ملكية مكلفة بمراجعة نصوص الدستور ، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين

هذه المواد الدستورية الأساسية قانتبنقلة نوعية بكل ما له صلة بحقوق المرأة ومشاركتها على المستوى الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولأن الدستور هو الشريعة العامة والبنيان الأساسي الذي يجب أن ترتكز كل التشريعات عليه، سواء قوانين أوأنظمة أوتعليمات أو جميعهم، وأي تشريع آخر يأتي مخالفالما ورد في النصوص سالفة الذكر يعد تشريعا غير دستوري، وقد نصت التعديلات الدستورية الأخيرة لعام ٢٠١٢ على استحداث آلية دستورية لفرد الرقابة على أي مخالفة للتشريع في الدستور آلا وهي المحكمة الدستورية، التي تشكل ضمانة إضافية لمنع أي تمييز على أساس الجنس قد تتعرض له المرأة في الدولة من قبل أي نص تشريعي قائم أو قادم .

قانون الانتخاب

وبالرغم من وجود المقاعد المخصصة لكوتا المرأة في البرلمان في قانون الانتخابات المؤقت رقم ٩ لعام ٢٠١٠ (إلا أن طريقة الكوتا واحتسابها كانت تقلل من نسبة وصول النساء في المدن والدوائر الانتخابية الكبرى للبرلمان، والقانونكان يحتاج إلى مراجعة شاملة ليشتمل على مبدأ المساواة، خاصة بعد توجيه العديد من الانتقادات لنظام الصوت الواحد والذي منع الكثيرمن الكفاءات النسائية من الوصول إلى البرلمان بشكل تنافسي حر).

وفي عام ٢٠١٢ تعدل قانون الانتخابات الذي أضاف العديد من الامتيازات للمرأة ومشاركتها السياسية في مجلس النواب، وبموجب هذا القانون أصبح بعدها عدد مقاعد مجلس النواب ١٥٠ مقعدا يخصص منها ١٥ مقعدا للكوتا النسائية و٢٧ مقعدا للقائمة الوطنية إضافة أيضا إلى ١٠٨ مقعدا للدوائر الإنتخابية المحلية في مختلف محافظات المملكة .

قـــــــانون العمـــــــــــــل الأردنـــــــــــــي رقـــــــــــــم ٨ للعـــــــــــــام ١٩٩٦

[١٦]قانون العمل الأردني لسنة 1996ينص على العديد من الحقوق التي يمتاز بها المواطن بشكل عام،مثلا الحصول على الإجازات المرضية والسنوية والحصول على مكافأة نهاية الخدمة، وأيضا بدل العمل الإضافي وحق التعويض عن الفصل التعسفي إن حصل هذا النوع من الفصل، وغيرها من الحقوق التي يستفيد منها أي أحد يخضع لقانون العمل بغض النظر إن كان رجلاً أو امرأة،ولكن ممكن أن تعدل نصوص قانون العمل الأردني بطريقة تتفق مع حقوق

- [١٦]قانون العمل الاردني (٨)، (١٩٩٦)، المعدل بالقانون (٢٦)، (٢٠١٠\١٧\١٥)، الجريدة الرسمية، ع:٥٠٩٢ .

المرأة بشكل خاص،وذلك من أجل أن تشمل بعض النصوص الخاصة بالمرأة والتي تضفي لها الامتيازات الخاصة لتهيئة جو عمل مريح لها ن وتتمثل هذه الامتيازات بالتالي :

- أولا: حق الحصول على إجازة تربية الاطفال، توضيحا فإن المادة (٦٧) من قانون العمل قد نصت على:

" للمرأة التي تعمل فى مؤسسة تستخدم عشرة عمال أو أكثر الحق في الحصول على أجازة دون أجر لمدة لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية أطفالها، ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد إنتهاء هذه الإجازة ، على أن تفقد هذا الحق إذا عملت بأجر في أي مؤسسة أخرى خلال تلك المدة."

- ثانيا: حق الحصول على إجازة من أجل أن ترافق زوجهااذاانتقل إلى عمل آخر، ونصت على ذلك المادة (٦٨):

" لكل من الزوجين العاملين الحصول على إجازة لمرة واحدة دون أجر لمدة لا تزيد على سنتين لمرافقة زوجه إذا انتقل إلى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو إلى عمل يقع خارجها."

- ثالثا: حق عدم تشغيل النساء في الأعمال التي لا تلائم طبيعتها البشرية، وحددت المادة (٦٩) من قانون العمل صاحب الصلاحية في القانون بتحديد تلك الأعمال التي تعتبر مرهقة على المرأة العاملة، ونصت المادة على: "تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة:

أ- الصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها.

ب- الأوقات التى لا يجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها.

- رابعا: إجازة الأمومة، وهي الإجازة التي تحصل عليها المرأة العاملة عند وضع حملها، ونصت عليها المادة (٧٠) من قانون العمل الاردني التي تنص على:

"للمرأة العاملة الحق فى الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة أسابيع ، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الاجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع ، ويحظر تشغيلها قبل إنقضاء تلك المدة."

- خامسا: فترة الرضاعة، وهي مادة مستحدثة تعطي المرأة حق أخذ فترة أو فترات خلال عملها لترضع طفلها الرضيع، ونصت على ذلك المادة (٧١) من قانون العمل على:" للمرأة العاملة بعد انتهاء إجازة الأمومة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون الحق في أن تاخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد إرضاع مولودها الجديد لا يزيد في مجموعها على الساعة في اليوم الواحد."

- سادسا: حق أن يهيأ مكان مناسب لرعاية أطفال العاملات، وهذا الحكم أيضا حكم مستحدث نصا عليه المادة (٧٢) من قانون العمل التي تنص على: " على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة تهيئة مكان مناسب ليكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات ، على أن لا يقل عددهم عن عشرة أطفال."

- سابعا: قانون العمل ينص على عدم جواز فصل المرأة الحامل ابتداءا من الشهر السادس، أو خلال إجازة الأمومة، وهذا لم يمنع خطر اذا ما تم فصل العاملة التي قد تظهر عليها أعراض الحمل قبل الشهر السادس، وبالتالي يجب منع فصل المرأة الحامل بغض النظر عن شهر الحمل. (قانون العمل الأردني رقم ٨ للعام ١٩٩٦)

من الحملات المهمة التي عملت من أجل تحقيق المساواة في الأجور بين الجنسين وتسهيل عمل المرأة في مكان عملها من خلال قانون العمل هي :

١- مبادرة الإنصاف في الأجور

[١٧]تم إطلاق اللجنة التوجيهية الوطنية للإنصاف في الأجور في تموز /يوليو ٢٠١١ تحت رعاية وزير العمل وبرئاسة مشتركة ما بين الأمين العام لوزارة العمل والأمين العام للجنة الأدنية الوطنية لشؤون المرأة ودعمٍ من منظمة العمل الدولية لتعزيز الإنصاف في الأجور بين النساء والرجال في الأردن كما تضم اللجنة ممثلين عن النقابات العمالية والمهنية والمجتمع المدني والهيئات الحكومية وغرفة التجارة وغرفة الصناعة. حيث أن مبادرة الإنصاف في الأجور هي مبادرة وطنية تركز على البدء في ردم الفرق في معدلات الأجور بين الجنسين في الأردن عن طريق إنشاء إطار مؤسسي قوي واستحداث سياسات وخطط عمل مبنية على الأدلة فضلا عن تعديل التشريعات الحالية ذات العلاقة .

ومن أهداف اللجنة تعزيز التعاون بين أعضائها لتطبيق خطة العمل الوطنية حول الإنصاف في الأجور وتنسيق الأنشطة الهادفة الى تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية في الأردن.

ويُعتبر الانصاف في الأجور أولوية في كل من الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠١١ – ٢٠١٥ والاستراتيجية الوطنية للتشغيل باعتبارها وسيلة للتغلب على الوظائف ذات الاجور المتدنية التي

[١٧]الموقع الرسمي لمبادرة الإنصاف في الأجور

تشكل الاناث غالبية الايدي العاملة فيها والهدف من ذلك المضي قدما في زيادة مشاركة المراة في القوى العاملة .

٢- حملة صداقة من أجل بيئة صديقة للمرأة

[١٨]انطلقت حملة "صداقة"عام ٢٠١١ من قبل عدد من الناشطين والناشطات لتفعيل المادة ٧٢ من قانون العمل الأردني والتي تطلب صاحب العمل بتهيئة مكان آمن لرعاية الأطفال في مكان العمل، عند وجود عشرين امرأة عاملة لديهن عشرة أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات، وذلك من أجل تأمين بيئة صديقة للعمل تفتح المجال أمام المرأة العاملة للتقدم في العمل ولتحسين الإنتاجية والتطور في المراكز الوظيفية.

تفعيل المادة ٧٢ من قانون العمل يخدم كافة الأطراف من خلال اتباع استراتيجية وضعها أعضاء الحملة تقتصر عملهم في حصر عدد الشركات التي يتوفر بها العدد القانوني من النساء وهو ٢٠ إمرأة عاملة، والتواصل مع الشركات التى توظف أكثر من ١٠٠ إمرأة في القطاع الخاص، حيث أن معظم هذه الشركات موزعة على خمس محافظات (عمان، إربد، الزرقاء، السلط والكرك) ومتواجدة ضمن قطاعات المدارس والجامعات، مصانع البسة ومنسوجات، المستشفيات، البنوك، شركات الإتصال وشركات ادوية وحيث أنها تشكل ٥٦% من النساء في سوق العمل.

ومن خلال مبادرة "في مؤسستي حضانة" والتي أطلقت في آذار ٢٠١٤ بمناسبة يوم المرأة العالمي، والتي تسعى من أجل استهداف ١٦٢ شركة توظف أكثر من مائة امرأة عاملة من خمسة قطاعات مختلفة، تشمل قطاع الصحة، التعليم، الصناعات الخفيفة، البنوك، والاتصالات.

قانون الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ٢٠١٤

[١٩]صدر في العام ١٩٧٨م أول تشريع ينظم مؤسسة الضمان الاجتماعي الذي يمثل بقانون الضمان المؤقت رقم (30) لسنة (١٩٧٨)، مواده في أغلبها ركزت على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للمواطن، وتأمين إصابات العمل، بعد ذلك تم تعديل قانون الضمان الاجتماعي وصدر قانون الضمان رقم (١٩) لسنة (٢٠٠١)، ثم عاد المشروع وأجرى تعديلات جديدة

---

[١٨]الموقع الرسمي لحملة صداقة

- [١٩]قانون الضمان الاجتماعي الجديد (١)، الساري (٢٠١٤\١٢\٢٨) سندا لأحكام المادة (٩٣)، (٢٠١٤\١١\٢٩)، الجريدة الرسمية، ع: ٥٢٦٧.

عليه بموجب قانون الضمان المؤقت رقم (٧) لسنة (٢٠١٠)، إلا أن جميع الموادالمذكورة لم تقرّ أية امتيازات للمرأة على وجه الخصوص، إلى أن تم إقرار قانون الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ٢٠١٤، الذي تضمن في داخلهعدداً كبيراً من الإصلاحات التي من شأنها أنتصعد بالصالح العام مثل (تحقيق العدالة بين فئات المتقاعدين، وضمان العدالة التوزيعية، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وسلامة الجانب الاستثماري، وضمان ديمومة النظام التأميني)، لكنه قد جاء بالعديد من الأحكام التي لم تخدم المرأة ودورها في المجتمع، وعلى سبيل المثال من تلك الأحكام، القانون الذي اشترط استحقاق الزوج لراتب زوجته المتوفاة والمؤمن عليها، أو أن يكون الزوج مصابا بالعجز الكلي وليس له دخل خاص به، وهذا انتهاك صارخ لحق العاملة، التي اقتطع من راتبها طوال هذه الفترة عملها، ومن حق زوجها أن يرثها، بغض النظر عن الحالة الصحية والمادية له.

وسننوه بالذكر إلى الحكم الذي مفاده أن والدة المؤمن عليه المتوفي، إذا تزوجت بغير والده، لا تحصل على راتب ابنها، وهنا كأن الدولة تجيز عقاب المرأة إذا تزوجت مرة أخرى، وزواجها لا ينفي صفة الأمومة تجاه ولدها.

قانون الجنسيــة

من حق المرأة أن تمنح زوجها أو أبناءها أو كلاهما معا جنسيتها إنسجاما مع مبدأ المواطنة والتساوي أمام القانون الذي نص عليه الدستور في المادة السادسة، وكفل دستورنا الأردني كما ذكرنا للأردنيين والأردنيات جميعاً حق المواطنة، المتزوجون منهم والمتزوجات منهن وغير المتزوجين وغير المتزوجات، ويجب إدراك أن هذا الحق هو حق متكامل وغير منتقص، فلا يحق للقانون أو لأي من المجتمع أن يضفي على المرأة إرادته بمن تتزوج ويوحي لادراكها وعقلها بطريقة ملتوية بالمصاعب التي قد تواجهها إن فكرت أنتتزوج بغير أردني وفي نفس الوقت يعطي الحق للرجل الأردني بطريقة مباشرة وواضحةأنه يستطيع الزواج بمن يشاء، ويعطيه الحق في أن يمنح زوجته إقامة في وطنه بعد الزواج وحقه في أن يمنحها أيضا جنسيته بعد ثلاث أو خمس سنوات من هذا الزواج، إن هذا التمايز الجندري الواضح والملموس الذي يقوم عليه قانون الجنسية الأردنية، يتعارض بشكل كلي مع الدستور الأردني ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإيضا مع جميع التشريعات الدولية التي تطالب بمنح المرأة حقوقها الطبيعية الفطرية.

وبالعودة إلى قانون الجنسية الأردني رقم ٦ لعام ١٩٥٤ والتعديلات الواردة فيه القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٨٧، فإننا نجد أنه تضمن نصاً يفيد بأن من حق الطفل عند ولادته اكتساب جنسية

والده[٢٠]، بحيث أن نص القانون المذكور على أن (أبناء الأردني أردنيون)، المنظمات غير الحكوميةمنها اتحاد المرأة الأردني وإيضا الاتحاد النسائي الأردني، والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، طالبت بتغيير هذا النص وعدم اقتصاره على الأب بما معناه إعطاء الحق للأم بمنح الجنسية لأولادها وهذا ما يتفق مع ما ورد في الاتفاقية الدولية (إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، ويحب التنويه أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية صادقت على هذه الاتفاقية وتحفظت على موضوع الجنسية.

العديد من الجهات المعنية قامت برصد نوعية القوانين التمييزية والتي منها لجنة "سيداو"، بالمطالبة بتعديل قانون الجنسية، بحيث يسمح للمواطنة الأردنية المتزوجة من أجنبي باعطاء جنسيتها لزوجها وأبنائها، وللأسف جاء الرد الحكومي مراراً وكان مفاده الرفض من منطلق تسييس القضية وربطها بموضوع الحفاظ على الهوية الفلسطينبة وحق العودة.

بعد ذلك ونتيجة عن التحرك النسوي القائم والذي قادته بعض البرلمانيات في مجلس النواب السابع عشر، تمت بالنهاية الموافقة من قبل الحكومة على منح أبناء الأردنيات الحقوق المدنية وتمتعهم بها دون الحقوق السياسية، ذلك يعني أنه قد أصبح بإمكان أبناء الأردنيات المتزوجات بأجنبي أن يتمتعوا بحقوقهم في الحصول على تعليم مجاني والخدمات الصحية والتنافس على الوظائف المختلفة على قدر المساواة مع من يتمتع بالجنسية الأردنية الكاملة ، وبجد ذاتها تعتبر الخطوة هذه انجازاً في طريق الحصول على المساواة الفعلية الكاملة بين أبناء الأردنيات المتزوجات بأجنبي وبين الأردنيين الذين يحملون الجنسية الأردنية .

ومن الحملات المهمة التي قامت من أجل تحصيل حق المرأة الأردنية في إعطاء الجنسية لزوجها وأولادها هي:

حملة "أمي أردنية وجنسيتها حق لي" لتجنيس أبناء الأردنيات

[٢١]تم "إطلاق حملة أمي أردنية وجنسيتها حق لي " بمبادرة نسائية من أجل منح أبناء الأردنيات والأردنيين الجنسية دون تمييز، حيث بين بيان إطلاق الحملة أن عدم تطبيق قانون الجنسية الأردني أحد أشكال التمييز الصارخ ضد المرأة، حين يمنح فيه هذا القانون للرجل الأردني المتزوج من أجنبية الحق فى نقل جنسيته لها ولأبناءها، يمنع هذا الحق أبناء المرأة الأردنية المتزوجة من أجنبى ، مما خلف أوضاعاً مأساوية لآلاف النساء وأبناءهن كما أنه قانون مخالف

---

[٢٠]الفقرة الثالثة من المادة ٣ من قانون الجنسية الاردني رقم ٦ لعام ١٩٥٤ وتعديلاته والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٧١١ تاريخ ١٩٥٤/٢/١٦

[٢١]ما ورد في بيان إطلاق الحملة بعنوان أمي أردنية وجنسيتها حق لي ، تطالب بتجنيس ابناء الأردنيات بالجنسية الأردنية، وكالة جراسا الإخبارية

لأحكام الدستور الأردني الذى ساوى بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ويتعارض إيضا مع المواثيق الدولية التى وقعت عليها الأردن مثل اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتــى تحفظــت الأردن عنــد توقيعهــا علــى حــق الجنســية كافــة الحقــوق المدنيــة .

قانون الأحوال الشخصية

[٢٢]عدل قانون الاحوال الشخصية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بقانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم (٣٦) لسنة (٢٠١٠) والذي اعتبرعددا من الباحثين أنه مجرد خطوة للوراء في إطار توضع حقوق المرأة على الصعيد المتعلق بالأسرة، لأن التعديلات الأخيرة في قانون الأحوال الشخصية لم ترتفع إلى مستوى الطموح وأصبح لزاما إجراء تعديلات على التعديلات الأخيرة، والتعديلات الأخيرة لم تبق على استثناء تزويج من هن أقل من ١٨ عاما، وألغت الخلع بعد الدخول، كما لم تضع هذه التعديلات ضوابط لحالات الطلاق التعسفي الذي تتعرض له النساء، ولا لحالات الزواج المكرر كذلك، وهذاالمطلوب إجراء التعديلات التالية على قانون الأحوال الشخصية :

- أن يضاف شرط إلى شروط تعدد الزوجات يعطي الحق للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق لكن مع الاحتفاظ بكافة حقوقها الشرعية.
- أن يلغى الاستثناء في حالة تزويج من هن أقل من سن ١٨ سنة، وملاحقة قانونية لكل من يعقد قران لفتاة أقل من سن ١٨ عاما.
- إعادة النص المتعلق بالخلع بعد الدخول، مع السماح للمرأة بتقسيط المهر إن لم يكن بقدرتها إعادته دفعة واحدة.
- أن توضع ضوابط على واقعة الطلاق بحيث يتم تسجيله أمام المحكمة، وأن المرأة بطبيعتها أحرص من الرجل على استمرارية الحياة لزوجية، وهي معدة ومدربة من الأسرة والمجتمع، على تحمل كل أصناف الانتهاك والأذى الذي قد تتعرض له في بيت الزوجية، ولا تطلب الطلاق إلا في الحالات المستعصية جدا، لكن الرجل والذي يملك حق الطلاق، ويستفرد به، يمارس أداءه التعسفي بهذا الحق بدون رقابة أو سلطة عليه، لذلك وجدت الحاجة لوضع ضوابط تحد من تفرد الزوج بهذا الحق .

- ٢٢قانون الأحوال الشخصية (٥٠٦١) ،(٢٠١٠/١٠/١٧).

قانون العقوبات الأردني

خلال الإستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي عقد بمدينة جنيف خلال شهر تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٣، أبدى الأردن تأييده لعدد من التوصيات أثناء جلسة التحاور، ومن أبرزها التوصية المقدمة من كندا حول تعزيز التشريعات التي تحمي النساء والفتيات، الحركة النسائية منذ سنوات طالبت بتعديل أو إلغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات الأردني أو كلاهما وارد فيه القبول،[٢٣]وهذه المادة التي ألغيت بموجب القانون المؤقت رقم ١٢ لعام ٢٠١٠ 'قانون معدل لقانون العقوبات الأردني' واستعاض عنها بما يلي :

١- إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها يوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه ما لم يكن مكرراً للفعل.

٣- ويتم تنفيذ العقوبة قبل إنقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وخمس سنوات على الجناية إذا إنتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع ."

حملات عديدة رتب لها ونفذت ولا زالت تنفذ لإلغاء المادة ٣٠٨ بإعتبار أنها تشكل عقوبة للمغتصبة، عقوبة مزدوجة وذات صورة إجتماعية ولكن بقوة القانون، والكثير من النقاشات أثيرت حولها والتي أكدت في مجملها على رفض هذه المادة لاعتبارها إنتهاك صارخ لحقوق النساء،وتعرض المغتصبات لمعاناة نفسية شديدة الخطورة على حياتهن. من هذه الحملات حملة " أين نقف" ضد جرائم الشرف، قانون ٣٠٨ "ضد تزويج الضحية من مغتصبها، مش شطارة "ضد التحرش". وكأحدث إلغاء لنص مشابه، وافق مجلس النواب المغربي بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ أن يلغي المادة ٤٧٥ من قانون العقوبات المغربي والتي كانت تعفي المغتصب من أن يلاحققانونيا في حال تم الزواج بالمغتصبة، ويذكر أن جمهورية مصر العربية كانت من أوائل الدول العربية التي ألغت مادة مشابهه من قانون العقوبات المصري رقم ٨٥ لعام ١٩٣٧حيث ألغت في عام ١٩٩٩ المادة ٢٩١.

الحركات النسوية في هذه الاثناء تضع تساؤلات في موضوع اذا كنا نحتاج في الأردن كمثل هذا النص ؟ وهل يحتاج الأردنيون لذريعة من أجل أن يقتلوا بعضهم بعضا ؟ ، ولكن على الأغلب تدفع المرأة ثمن مجرد الشك في سلوكها ، ويخ ارج الجاني في النهاية بطلا، لما لا؟ والقانون

- [٢٣]قانون العقوبات الأردني (١٦)،(١٩٦٠)، المعدل (٢٠١٠\٦\١١) بموجب قانون المؤقت(١٢)(٢٠١٠)،الجريدة الرسمية.

بذلك يكون قد كافؤه على فعلته، بالعذر المخفف، وإسقاط الحق الشخصي، ولذلك يجب أن تطبق عقوبة القتل العمد على مرتكبي جرائم الشرف، وتحقيق التعديلات التالية على قانون العقوبات :

- تعديل المادة ٣٤٠ المتعلقة بجرائم الشرف برفع الحد الأدنى للعقوبة في حالة العذر المخفف إلى ما لا يقل عن خمس سنوات.
- تعديل قانون العقوبات رقم ٣٤٠ ، والذي اشترط على المرأة في حال فاجأت الزوج في حالة الزنا وقتلته، أن يكون على فراش الزوجية، ولم يطبق هذا الشرط على المرأة!لذلك أعطى الصلاحية لقتل المرأة بداعي الشرف، واشترط على المرأة أن تستفيد من الحكم المخفف فقط لو ضبطت زوجها على فراش الزوجية، فينبه القانون الزوج أن لا يقدم على فعلته على فراش الزوجية ، ويبحث له عن مكان آخر.
- عدم اعتبار اسقاط الحق الشخصي كسبب مخفف للعقوبة إذا كان المجني عليه من ذات العائلة.
- فرض عقوبة على المغتصب وإلغاء المادة ٣٠٨ التي تمنع ملاحقته إذا تزوج من المعتدى عليها.
- تشديد العقوبات على الجرائم التي ترتكب بحق من هم دون الثامنة عشر كجرائم الاغتصاب وهتك العرض.

اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

عمل المركز الوطني لحقوق الإنسان على تعزيز دور المركز في مجال حماية حقوق المرأة من خلال الدفع باتجاه نشر اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية وتم ذلك في عام ٢٠٠٧ وبذلك أصبحت الاتفاقية جزءً من منظومة التشريعات الوطنية، وعمل إيضا على الدفع باتجاه رفع تحفظات الأردن على اتفاقية سيداو، حيث تم رفع التحفظ عن المادة ١٥/٤ من الاتفاقية بفعل جهد مشترك بين المركز واللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

[٢٤]تم تشكيل تحالف خاص بتقرير الظل للجنة الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أ شكال التمييز ضد المرأة (السيداو) مكونة من 23منظمة نسوية وحقوقية بقيادة اتحاد المرأة الأردنية. وفي إطار رصد القوانين التمييزية في الأردن، طالبت بتعديل قانون الجنسية، بحيث يسمح للأردنية المتزوجة من أجنبي بإعطاء جنسيتها لزوجها وأبنائها. شددالتحالف، في البيان الصحفي الذي تم

[٢٤]بيان صحفي صادر عن التحالف الخاص بتقرير الظل للجنة الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة سيداو، الموقع الرسمي لإتحاد المرأة الأردنية

نشره أنه على الرغم من كل جهود المجتمع المدني لرفع التحفظ عن المادة ٩ من اتفاقية السيداو والعمل على منح المرأة الأردنية الحق بمنح جنسيتها لإولادها وزوجها غير الأردني فقد جاء الرد الحكومي بالرفض من منطلق تسيس القضية وربطها بموضوع الحفاظ على الهوية الفلسطينية وحق العودة.

وفيما يخص التحفظات الاردنية على المادتين ٩و١٦ من اتفاقية سيداو،أكدت اللجنة ضرورة رفعها كون هاتين المادتين من روح الاتفاقية والتحفظ عليهما يشكل تمييزا ضد المرأة، رافضة المبررات الحكومية المستندة للدين فيما يخص المادة ١٦ التي تعطي حقوقا متساوية للرجل والمرأة في الزواج والطلاق والوصاية وغيرها من الأمور الأسرية .

بين التحالف أن قيام الأردن بسحب تحفظها على المادة١٥ هو خطوة إيجابية ، إلا انها مازالت تتحفظ على المواد (٩) و(١٦)، وتعتبر هذه المواد من المواد الأساسية المرتبطة بالنظره للمرأة كمواطنة من الدرجة الأولى متساوية في الحقوق والواجبات سواء على الصعيد الخاص او العام.إن عدم التمييز ضد المرأة هو جوهر الاتفاقية وبالتحفظ على هذه المواد فإن الأردن يخالف هذا المبدأ ويتناقض مع المادة الأولى من الاتفاقية، والمادة الخاصة بعدم قبول التحفظ في اتفاقية في حال خالف التحفظ روح وجوهر الاتفاقية. وأوصت اللجنة على أهمية توقيع البروتوكول الاختياري الخاص بالاتفاقية.

[٢٥] قامت الأردن عام ٢٠٠٩ بسحب تحفظها على المادة ١٥ وفي ما يلي نصها:

١-تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.

٢- تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشئون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوى بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

٣- تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

٤- تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

الأردن مع كل ذلك مازال يتحفظ على المواد (٩) و(١٦)، وتعتبر هذه المواد من المواد الأساسية المرتبطة بالنظره للمرأة أنها مواطنة من الدرجة الأولى وانها متساوية في الحقوق والواجبات سواء على الصعيد الخاص أو العام.ونص المادة (٩) ينص على التالي:

---

[٢٥]نص إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

١- تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

٢- تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

أما نص المادة (١٦)فانه كالتالي:

١-تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج،

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفى عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل،

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه،

(ح) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفى جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفى الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق،

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفى جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل،

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

٢- لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي اثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.

ومن خلال التحفظ على هذه المواد فإن مجتمع الأردن للأسف يبقي على النظرة الدونية للمرأة والتمييز ضدها في التشريعات الأردنية ، ولا بد من التذكيرأن عدم التمييز ضد المرأة هو بحد

ذاته جوهر الاتفاقية، وبالتالي من خلال التحفظ على هذه المواد فإن الأردن يخالف هذا المبدأ ويتناقض مع المادة الأولى في الاتفاقية، والمادة الخاصة بعدم قبول التحفظ في الاتفاقية في حال خالف التحفظ الجوهر الرئيسيللاتفاقية.

لابد من الإشارة إلى تطور وضع المرأة الأردنية في المجالات المتعددة، والذي أنجز بمساهمة من مطالبات الحركة النسوية والانفتاح الحاصل من قبل الإرادة السياسية تتمثل بنشر مفاهيم المساواة والعدالة والديمقراطية والتي تنصب بشكل مباشر في مصلحة المرأة وتمثيلها في المجالات المختلفة.

في بداية الألفية الجديدة تمإقرار نظام الكوتا الذي عزز من مشاركة المرأة في الحياة السياسية . ففي انتخابات عام ٢٠٠٣أعطيتالمرأة ستة مقاعد في مجلس النواب، وارتفع العدد لسبعة بعد ذلك نتيجة فوز النائب فلك الجمعاني خارج نظام الكوتا عام ٢٠٠٧م.

وفي انتخابات ٢٠١٠ تم رفع عدد مقاعد الكوتا إلى ١٢ مقعدا، حيث فازت ١٣ سيدة واحدة منهم فازت بالتنافس الحر وهي النائب السابق ريم بدران. أما حاليا فقد وصل عدد السيدات النواب إلى ١٨ سيدة، ١٥ سيدة نجحت من خلال نظام الكوتا الذي غطى جميع المحافظات والبوادى الثلاث الشمالية والوسطى والجنوبية، ونجحت سيداتان بالتنافس الحر هما وفاء بني مصطفى ومريم اللوزي و رلى الحروب عن القائمة الوطنية . ونلحظ هنا أن القاعدة الشعبية أصبح لديها إيمان بدور المرأة خصوصا بعد فوز عدة نساء بالتنافس الحر خارج الكوتا.

[٢٦]وصلت مشاركة المرأة في مجلس الأعيان لعام ٢٠٠١ ما نسبته ٢,٥%، وفي عام ٢٠٠٣ عين صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (٧) سيدات أعضاء في مجلس الأعيان يشكلن نسبة ١٢,٧% لعدد الأعيان البالغ ٥٥ عضواً. وصلت نسبة تعيين الأعيان السيدات عام ٢٠٠٨ إلى ١٢%، وعادت للانخفاض عام ٢٠٠٩ حيث أصبح ١٠,٩% واستمرت بالانخفاض في ٢٠١٠ و٢٠١١، حيث أصبحت ٩,٧ % عام ٢٠١٠ و ١١,٧ عام ٢٠١١. في العام ٢٠١٢ وصلت النسبة ل ١٣% واستقرت عام ٢٠١٢ لتصبح ١٢%. (دائرة الإحصاءات العامة)

وحسب دائرة الاحصاءات العامة ووصلت نسبة النساء في المجال الوزاري عام ٢٠٠٨ ل ١٤,٣ %، وارتفعت عام ٢٠١٠ ل ١٥%، وعادت للانخفاض بشكل ملحوظ عام ٢٠١١ حتى

---

[٢٦]موقع دائرة الإحصاءات العامة

وصلت ٧,٤. أما عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٣ فقد وصلت النسبة ١٢,٣ % و ١١,١% على التوالي. وارتفعت نسبة مشاركة النساء في المجالس البلدية عام ٢٠١٣ ل ٣٠,٦% بعد أن كانت ٢٤,٨ % لمدة ٣ سنوات متتالية.

وعلى مستوى السلطة القضائية، تم تعيين قاضية للمرة الأولى عام ١٩٩٥، و بلغت مشاركة المرأة في الجهاز القضائي عام ٢٠٠١، ما نسبته ١،٤%. وحسب دائرة الاحصاءات العامة فقد ارتفعت النسبة في العام ٢٠٠٨ ل ٦,٢% للنساء العاملات في سلك القضاء و ٢٠,٥% للمحاميات. الجدول في الأسفل يوضح تطور مشاركة المرأة في سلك القضاء كمحاميات وقاضيات حتى العام ٢٠١٣. (دائرة الاحصاءات العامة)

وفي مجال التعليم بينت الاحصائية أن المسح الاحصائي لعام ٢٠٠٧ يشير إلى أن نسبة النساء الأميات في الاردن تصل الى ١١,٦%، مقارنة بـ٤,٨% عند الرجال، في حين كانت نسبة النساء الأميات العام ١٩٩٤ ٢١,٠%، مقارنة مع ٩,٩ % عند الرجال.

ما تشيره الأرقام فيما تقدم، يقدم لنا مؤشرا إيجابيا على تطوروتقدم وضع المرأة في تمثيلها وتواجدها في المجالات المختلفة. حيث استطاعت المرأة أثبات قدراتها عند تواجدها في أي من المجالات السابقة، ويمكن إثبات ذلك من خلال ارتفاع نسب مشاركتها على مدى السنوات المتتالية. ويبن لنا أنه ما أن تعطى الفرصة للمرأة الأردنية فإنها قادرة على انتهازها بالشكل الصحيح.

المبحث الثالث

الوثائق الوطنية الصادرة والتي ساهمت في تقدم المرأة والحركة النسوية الأردنية

تمثلت الفترة التي تقلد فيها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بكونها فترة إصلاح وانفتاح شاملة. جاءت بدعم من الملك الشاب الذي أتصف بانفتاحه على العالم وإدراجه لمفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان ضمن سياسة حكمه.

وهذا الأمر انعكس على السياسات المطبقة في كل المؤسسات الوطنية في الدولة، فنجدها ذهبت نحو اتباع النهج الذي قاده جلالة الملك عبدالله. فإن نشر مفاهيم مثل الديمقراطية والعدالة والمساواة وثقافة حقوق الإنسان تصب في مصلحة المجتمع ككل وتصب في مصلحة المرأة بشكل خاص، لأن إدراج وتطبيق هذه المفاهيم في الدولة لن ينعكس إلا إيجابا على تطور وضع المرأة.

يبين هذا المبحث أهم الوثائق الوطنية التي استحدثها جلالة الملك عبدالله الثاني والتي تتضمت مشروع لتنمية الطاقات وتغير المفاهيم وتعزيز المشاركة المجتمعية تتصف بالعدالة والمساواة من أجل تحقيق المصلحة العليا وهي تقدم المجتمع. وركزت هذه الوثائق الوطنية على مخاطبة الشباب بشكل رئيسي لأن الشباب هم الشريحة الأكبر في المجتمع وإصلاحهم يعني الإصلاح الشامل لهم وللأجيال اللاحقة. وهذا يعني أن رسم جميع السياسات ستعمل على تمكين وشمل المرأة في جميع المجالات، وعلى أنها ستكون شريك أساسي في عملية الإصلاح الديمقراطي، لأنه لا معنى لنشر مفاهيم التسامح والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان اذا لم تكن المرأة في رأسها.

وثيقة " الأردن أولا"

[٢٧]بأمر من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، تم التكليف بوضع وثيقة الأردن أولا عام ٢٠٠٢م، ومشروع نهضة واستنهاض يحرك مدافن القوة عند الفرد والمجتمع ويكمل ما بدأه الرواد والبناة الأوائل في الماضي ويؤسس لمرحلة جديدة من التنمية الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والإدارية ويبنيها، وهي مشروع تنمية تطلق طاقات شباب الأردن إناثا وذكورا وتحفزعملهم المبدع، الذي ينبع من الاعتزاز بالانتماء لوطنهم.

---

[٢٧]الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

الأردن أولا، مبادرةتنبع من توافق اجتماعي بين الأردنيين والأردنيات أفرادا وجماعات، حكومة ومعارضة يؤكد على تقديم مصلحة الأردن على غيرها من الحسابات أوالمصالح الأخرى، ويبني صياغة جديدةلعلاقة الفرد بالدولة، فهي تخص جميع ابنائها وبناتها بشكل مساو، لهم من الدولة العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية وحق المساءلة وعليهم بناءا عليها واجب احترام قوانينها وهيبتها وصون ثوابتها وحماية استقرارها وأمنها الوطني والذود والتفاني عن مصالحها بكل إخلاص وتفان.

تضمنت الأردن أولا العديد من الإجراءات المقترحة بما يخص وضع المرأة الأردنية، وذلك لتحسين وضعها وأدائها في القطاعات المختلفة الحكومية والخاصة، وفي التشريعات الوطنية والمشاركة الحزبية وفي مواقع صنع القرار وفي مجالات العمل والصحة والتعليم والإعلام. (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني)

وثيقة "رسالة عمان" :

[٢٨]تم إصدار رسالة عمان في رمضان عام ٢٠٠٤م، لتبين تعاليم الأسلام السمحة وأنه دين قائم على التسامح والرحمة والعدالة والمساواة، وأن ما يحدث من هجمات أرهابية باسم بالأسلام ليست صحيحة و لاتمس للأسلام بصلة. وذكرت الرسالة أن من أهم مبادئ الأسلام هي أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات، وأن الدين الأسلامي قام على العدالة والمساواة والتوسط والتيسير، لذلك فكان يواكب ما حصل من تطورات في العالم على الصعيد التكنولوجي والعلمي والمعرفي، فتنبي المنهج الأسلامي في تحقيق التنمية الشاملة الذي يقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحية والاجتماعية والإقتصادية والاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتأكيد حقه في الحياة والكرامة والأمن، وضمان حاجاته الأساسية، وإدارة شؤون المجتمعات وفق مبدأي العدل والشورى، والإستفادة مما قدمه المجتمع الإنساني من صيغ وآليات لتطبيق الديمقراطية. (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني)

وثيقة "كلنا الأردن "

[٢٩]أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مبادرة سميت ب"كلنا الأردن" في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، بهدف تأسيس منظور وطني يكون شامل ويستند إلى اهداف مشتركة بين أصناف المجتمع الأردني، ويكون ذلك من خلال مشاركة واسعة وفاعلة، وليس في صياغة آلية

[٢٨]الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم
[٢٩]الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

القرارات العامة التي تتعلق بالحراك الوطني فقط، ولكن أيضا وبنفس القدر، تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها.

حيث تضمنت الوثيقة برنامج عمل خاص بالإصلاحات السياسية والتعليم والرعاية الصحية ومحاربة الفقر وغيرها، حيث تم إدراجات بنود خاصة لتحسين وضع النساء فيما ذكر أعلاه. (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني)

وثيقة المرأة الأردنية

[٣٠]تم إعداد وثيقة المرأة الأردنية من قبل مجموعة من النساء العاملات في مؤسسات المجتمع المدني حيث تضمنت برنامجا لعمل البرلمان الرابع عشر من ٢٠٠٤-٢٠٠٧. حيث تم توزيع الوثيقة على النواب الفائزين في الانتخابات والتوقيع عليه والالتزام ما يتضمنه التزاما أدبيا من أجل المساهمة الجادة في الانتخابات ومابعدها من أجل العمل على الإصلاح السياسي. يتناول البرنامج الذي تتبناه الوثيقة ٤ محاور هي التشريعات والقوانين، المحور الاقتصادي والمعيشي، المحور الثقافي والاجتماعي، المحور الإعلامي.

تضمن الفصل الثالث من هذه الدراسة التطرق لأهم التطورات التي حصلت على الحركة النسوية الأردنية منذ العام ٢٠٠٠-٢٠١٤م والتي تعتبر فترة تطورات إقليمية وسياسية وإجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي، كان أهمها تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في ٧ شباط ١٩٩٩ مودوره الكبير في عملية الإصلاح والتغيير والانفتاح التي شهدتها الأردن والتي كانت دائما في صالح المرأة، منها وثائق وطنية ذات صبغة ديمقراطية تحث على مبادئ العدالة والمساواة إلى تعديل السياسيات المحلية بشكل يكفل مشاركة جميع الفئات والأقليات.

في الفصل القادم سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال المقابلات المعمقة التي أجريت على العينة، من خلال تحليلها والوقوف على أبرز مضامينها.

---

[٣٠]جريدة الدستور، ١٦ حزيران،٢٠٠٣

الفصل الرابع

التحليل والمناقشة

في هذا الفصل سيتم مناقشة النتائج والاستنتاجات، حيث تم التطرق لأهم مراحل وتطورات الحركة النسوية الأردنية والعوامل التي ساهمت في تطورها من خلال الفصول السابقة. سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال المقابلات المعمقة التي تم إجراؤها مع العينة من الناشطات والناشطين وممن عاصروا وأضفوا للحركة النسوية الأردنية على مختلف السنوات وكانوا أحد رموزها.

المبحث الأول

مراحل تطور الحركة النسوية الأردنية

نشأة الحركة النسوية الأردنية

من خلال القراءة والمقابلات المعمقة من قبل الباحثة، فإن يمكن القول أن الحركة النسوية الأردنية مرت في أربعة مراحل قسمتها الباحثة في الفصل الثاني من الرسالة والتي سيتم عرض التحليل من خلالها لمراحل الحركة النسوية الأردنية وهي : تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٢١م - ١٩٥٢م (مرحلة النشوء والتأسيس)، تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٣م - ١٩٥٧م(مرحلة المطالبة والإعتراف بالحقوق السياسية)، تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٨م- ١٩٨٩م (مرحلة الإنغلاق السياسي)، مرحلة الممارسة والتطبيق في الفترة مابين ١٩٩٠م- ١٩٩٩م (مأسسة العمل النسوي).

بدأت الحركة النسوية بكونها حركة تطوعية إجتماعية طارئة ذات طابع إنساني مقاوم للاحتلال من خلال تقديم المساعدات الخيرية والطبية للمحاربين والجرحى واللاجئين، وهذه الصفة هي التي أعطت الشرعية للنساء للانخراط بالعمل خارج إطار مؤسسة الأسرة الضيقة والأعمال المنزلية والزراعية والإنتاجية المختلفة، إذ أن الحدود المرسومة للنساء آنذاك لا تسمح بخروج المرأة من ضمن الدائرة الضيقة التي رسمت لها من قبل المجتمع، ويمكن إضافة أن بداية

تأسيس الجمعيات النسائية جاءت بمبادرات ملكية من قبل العائلة المالكة الأمر الذي أعطى شرعية إيضا للنساء للعمل والمشاركة.

لا بد من الإشارة هنا لما تم ذكره سابقا في الفصل الثاني من الدراسة أن الحراك النسائي في تلك الفترة أي نشوء الحركة كان حاشدا ولكنه غير منظم ويمكن وصفه بالطارئ، إذ أنه تكرر تأسيس العديد من الجمعيات النسائية ذات أهداف متشابهة إلى حد كبير وفي مناطق متقاربة، وكما يبدو من القراءة التي سبقت أنه لايوجد تنسيق بين القوى النسائية المختلفة، إذ نجد أن المحرك الأساسي لجهود النساء هو الوضع السياسي والإقتصادي المتردي ولايوجد ترتيب زماني أو مكاني أو أهداف قريبة المدى أو بعيدة المدى ذات إيدولوجية واضحه للعمل على تحقيقها، لذا في اعتقاد الباحثة أنه في هذه الفترة لايمكن أن يطلق عليها اسم حركة ولكنها جهود متفرقة لخدمة النساء.

المساهمة في الأعمال التطوعية وتنامي روح القومية والوطنية لدى النساء من المعاناة التي تعرضنّ لها من قبل الاستعمار سواء باغتصاب الأوطان ومن خلال التشتت وفقدان أفراد من العائلة والمقربين أثناء المقاومة، نمّت لدى النساء الحس بضرورة الوقوف في وجهة الاستعمار ومحاربة العدو، فتشكلت نواة حركة سياسية نسوية عربية قومية رافضة لكل أشكال الاستعمار للدول العربية والأخص الأراضي الفلسطينية. هذه النقطة تعتبر تحولا جذريا في مسار الحركة النسوية الأردنية والتي كانت متصلة بشكل مباشرة بالحركة النسوية الفلسطينية حيث تشكل تحولا في الفكر السائد لدى النساء في كلا الضفتين، إذ أن الانتقال من دائرة العمل التطوعي الاجتماعي والانخراط في العمل السياسي المرتبط بالرجال يعتبر تحول في الإدراك المبكر للنساء على أن دورهنّ في المجتمع يتخطى ما تم وضعه لهنّ، وأن مفاهيم القومية والحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة ليست حكرا على الصالونات السياسية الذكورية، والتي من خلالها يتم رسم هذه المفاهيم بالقدر المناسب للنساء بشكل يحدد دورها ويرسم وظيفتها ويهبها هذه المفاهيم على أنها فسحة من الترف منحه إياها المجتمع ولا يتم تقديمه على أنه حق أصيل من حقوق الأنسان سواء كان ذكرا أم أنثى. وما يمكن قراءته من المشهد حينذاك أن النساء أدركنّ بغياب الرجال في الدفاع عن الوطن والمقاومة ضد العدو، الحاجة الماسة لتمكين أنفسهن في كافة مجالات الحياة للحافظ على ما تبقى، إذ أن النساء كما ذكرت سلوى زياديين لم يكنّ قادرات على قراءة الرسائل التي أرسلها أزواجهنّ بسبب الأمية التي كانت منتشرة بشكل واسع بين صفوف النساء، ويمكن قياس ذلك على المسؤولية التي وقعت على عاتق النساء من الاهتمام بالأطفال وتوفير الغذاء والدواء للعائلة في غياب الرجل. وهذا ما يتوافق مع ما ورد في

نظرية السلوك الجمعي حيث تبدأ عملية التغيير مع "الاضطرابات الاجتماعية" وهو ما حدث فعلا مع النساء في تلك الفترة، والذي يعطي بدوره الفرصة لنشوء ما يسميه "السلوك الجمعي الإبتدائي" والذي تمثل بتجمع النساء بداية في الأعمال التطوعية والاجتماعية من ثم حصول تنظيم مجتمعي متطور والذي أعطى الفرصة لتطوير "مجموعات الجمعيةالإبتدائية" نشأت منها حركات تدعو إلى التغيير، وتم ذلك من خلال إدراك النساء لدورهنّ وتطور سلوكهنّ للعمل بشكل منظم وضمن أهداف ومطالبات واضحة.

"نفيت أنا إلى الجنوب إلى السماكيه حيث بدأ المد الثوري بدأ يتصاعد بسبب حلف بغداد، وبدأنا ندرك أهمية حقوق المرأة والمساواة وميزات التعليم وفرص العمل لكن إذا كان الجو السياسي لا يساعد لا يمكن للمرأة أن تحصل على هذه الحقوق من هون بدأ عملنا سياسي أكثر منه نسائي من أجل حقوق المرأة وبدأنا بالمشاركة في المظاهرات حيث استشهدت أثناء ذلك رجاء أبو عميشة التي صعدت على عامود السفارة البريطانية وأطلقوا الرصاص عليها"
(سلوى زياديين، من مؤسسي الحركة النسوية الأردنية، ٩٤ عام)

لابد من الإشارة أن الفترة التي بدأت فيها الحركة النسوية الأردنية، هي أصعب الفترات التي تعرضت فيها النساء لمواجهات عنيفة يمكن تصنيفها ضمن دائرتين أساسيتن الداخلية وهي المجتمع الذكوري الرافض لأي مفاهيم يمكن لها أن تعمل على خلخلة النظام المجتمعي الأبوي، والخارجي وهو مقاومة الاستعمار والتحديات الخارجية.

مشاركة النساء من الطبقة الوسطى المتعلمة كان له أثر كبير في المساهمة في التغيير ورسم المسار للحركة النسوية الأردنية، حيث كان جليا إدراك أنه لايوجد تقدم للنساء دون التعليم وتجاوز أمية النساء حيث بدأت النساء المتعلمات بتنبي مشاريع لمحو الأمية في وقت موازي لتنامي نشاطات النساء الرائدات في الانخراط في العمل الحزبي. وكان من الذكاء في مكان أن النساء في تلك الفترة عملنّ على صعيدين أساسيين والأول هو بناء الأساس لحركة نسوية من خلال محو الأمية وإدماج النساء في النشاطات المختلفة المقبولة إجتماعيا، والثاني نشاط سياسي منظم من قبل النساء الرائدات من الطبقة المتوسطة اللاتي يتمتعن بقدر وافر من الحرية والدعم والثقافة للمطالبة بالحقوق وتحقيق مكتسبات من شأنها تحسين وضع المرأة.وفقاً لنظرية الحركة الاجتماعية الجديدة يبينأوفي أن أعضاء الطبقة الوسطى وأعضاء الجماعات غير السلعية مثل

الطلاب والعاطلين عن العمل والآباء الذين يبقون في البيوت والمتمثلة هنا بالنساء، غالبا ما ينضمون إلى قوى في تحالفات لتعزيز أهداف الحركات الاجتماعية الجديدة، كما ارتبط صعود الطبقة الوسطى الجديدة التي تتألف من مجموعات من الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا والآمنين إقتصاديا بتطور الحركات الاجتماعية الجديدة. ويعتقد أن الطبقة الوسطى قد تكون متعاطفة بشكل خاص مع القضايا التي تقدمت بها الحركات القائمة على هذه المسألة بما في ذلك حركة السلام والحركة البيئية والحقوق المدنية و الحركة النسوية، وهو تماما ما يمكن تفسيره من خلال مسيرة الحركة النسوية الأردنية.

حيث ذكرت سلوى زياديين أن الاصطدام الأول كان بالأمية المتفشية، لذلك تم تأسيس رابطة اليقظة النسائية بالتعاون مع النساء الفلسطينيات والتي تم دعمها من قبل اليونسكو بإعطاءهم الكتب وتسهيل مهمة محو الأمية. وهنا يتضح إيضا دور المؤسسات الدولية في دعم قضية المرأة والمساعدة على تحسين أوضاعها.

"ومعظم الرجال سافروا ولم يكن بالإمكان للنساء أن يتراسلنّ مع أزواجهنّ مما دفعهن إلى الاستعانه بغرباء لقراءة رسائلهم ، حيث تعلموا اللغة" (سلوى زياديين، من مؤسسي الحركة النسوية الأردنية، ٩٤ سنة)

تقول أسمى خضر أنه في بداية نشأة الحركة كانت النساء المثقفات والمتعلمات أكثر قدرة على التحرك في المجتمع لكن بشكل تدريجي، ناهيك عن حاجة النساء المهمشات للانخراط في العمل العام وذلك بسبب القيود التي كانتمفروضة عليهنّ، الأمر الذي دفع للتفكير بضرورة الاهتمام بأوضاع المرأة بشكل خاص، وبدأ التركيز على محو الأمية وتعليم المرأة باعتبار أن التعليم مفتاح التقدم.

بدأ التركيز على محور الأمية لإنصاف المرأة، وفي الخمسينات بدأت المناداة بالحقوق وخاصة الحقوق في قانون الأحوال الشخصية والمشاركة السياسية، وبدأت المطالبة بحق المرأة في الترشح والانتخاب، وتشكلت التنظيمات النسائية لدعم هذه المطالبات. في أواسط الإربعينات نشأت تنظيمات نسائية أردنية، وهذه التنظيمات كانت ذات طابع خيري تطوعي، ثم تطور الأمر وأصبح هناك تنظيمات نسائية تهدف إلى نهوض شامل بأوضاع المرأة وتنظيم صفوف النساء، وفتح باب العضوية لهنّ في الاتحاد النسائي في الأردن وغيرها من التنظيمات.

" وهذا التطور طبيعي لأن النشيطات في مجال الحركه النسائية كانوا ناشطات في النقابات مثل إميلي نفاع أو في الأحزاب السياسية، وشجع ذلك النساء على التصدي للمجالات الخيرية مثل رعاية الإيتام ورعاية اللاجئيين و الإسعاف وكبار السن،

وبدأت تنضج الحركه النسائية باتجاه المطالب المدنية والإصلاح التشريعي وتنظيم صفوف النساء "(أسمى خضر، الأمين العام السابق للجنة الوطنية لشؤون المرأة ومؤسس جمعية تضامن النساء، ٦٢ سنة)

نجد روح القومية الذي كان طاغيا في بداية نشأة الحركة النسوية وحتى الخمسينات من خلال تسمية الأولى لاتحاد المرأة العربية الذي برئاسة إيميلي بشارات عام ١٩٥٤م إذ ظهرت مفاهيم ومطالبات جديدة لم تذكر قبل من قِبل أي تجمع نسائي آخر مثل مفاهيم المواطنة والسلام ومطالبات بحقوق سياسية للمرأة مثل المطالبة بحق الانتخاب بداية للمرأة ومن ثم المطالبة بحق الترشح سواء في الانتخابات البلدية أو الانتخابات البرلمانية دون تمييزمبني على أساس الجنس، والذي تحول اسمه بعد إعادة تأسيسه عام ١٩٦٦م إلى الاتحاد النسائي في الأردن والذي يمكن أن يعطي مؤشر إلى أن الشعوب العربية ومنها الأردني عامة أدركت أن قرارات التقسيم والاحتلال لفلسطين هي قرارات محسومة وأكبر من أي مواجهة عادية وأن العمل الثوري والمطالبات الحقوقية ضمن الدائرة القومية لن تجدي نفعا دون العمل على تقوية الجبهة الداخلية والعمل على انتزاع الحقوق وتغيير الفكر السائد، هي أولوية ومنطلق للعمل على الصعيد القومي فيما بعد. وكان ذلك واضحا من خلال تغير الأنشطة التي قادتها النساء في تلك الفترة وتمثلت كما تم ذكره سابقا في الفصل الثاني من الدراسة في رفع مستوى المرأة السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتمتين علاقات الصداقة مع الاتحادات والجمعيات العربية والدولية وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها الكاملة كمواطنة وعاملة وربة منزل.

يمكن القول أن تأسيس اتحاد المرأة العربية هو النواة لنشأة الحركة النسوية الأردنية، حيث نجد عوامل مثل التنظيم والتخطيط ووضوح المطالب ورقي المفاهيم بدأت تتبلور لدى النساء. حيث ذكرت إيميلي نفاع أنه في عام ١٩٥٥م التقينا مجموعة من النساء برئاسة المحاميه إيميلي بشارات وسهام العامري وفيروز سعدو سعاد الحسيني، حيث اجتمعنا وقررنا تأسيس اتحاد المرأة وقررنا التقدم بمطالب السياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة، وتم إعداد مذكرة إلى رئيس الحكومة (التلهوني) آنذاك وتواصل النشاط وكان اتحاد المرأة يشكل العنصر الأساسي في البدايات.

" *وكان يوجه لي انتقاد بسبب تركيزي على الوضع السياسي، ولكنه الطريق إلى تقدم المرأة، بينما يركز الاتحاد على تحقيق حقوق المرأة، شاركت في كثير من المؤتمرات من خلال هذا الاتحاد حيث شاركت ملايين النساء من جميع أنحاء العالم*

وكانت هذه المؤتمرات تركز على حرية المرأة وفرص العمل، وكان هناك مجلة عالمية للمرأة تنشر في أربع لغات (انجليزي، فرنسي، الماني، واسباني) وكنت جزء من أسرة التحرير وعملت على أن تكون ناطقه إيضا باللغة العربية وأصبحنا نرسل نسخ منها الى الاردن وفلسطين حيث تحتوي على مواضيع تهم المرأة "
(سلوى زياديين، من مؤسسي الحركة النسوية الأردنية، ٩٤ سنة)

المفاصل التاريخية التي أثرت في تطور الحركة النسوية الأردنية

من خلال عرض النتائج التي توصلت لها الباحثة، فسيتم تقسيم المفاصل على المراحل تطور الحركة النسوية الأردنية التي ذكر سابقا كالآتي :

تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٢١م - ١٩٥٢م (مرحلة النشوء والتأسيس)

- **نشوء وتطور المجتمع المدني ١٩٢١م-١٩٤٨م**

بدأ نشاط النساء مع نشوء وتطور حركة المجتمع المدني في إمارة شرق الأردن، الذي مهد بعد ذلك لنشوء وتطور حركة مستقلة ضمن المجتمع المدني وهي الحركة النسوية الأردنية. إن الحراكات الاجتماعية التي بدأت بنشوء وتطور المجتمع المدني الأردني تمثل أحد المبادئ الرئيسية لنظرية الحركة الاجتماعية الجديدة وهي أن الحركات الاجتماعية هي جماعات ذات توجهات سلطوية وليست حركات ذات توجهات تشاركية، وهذا يعني أن مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية ليست بالضرورة أن تعود بالفائدة الأساسية على الأفراد ولكنها تخدم الأهداف الكبرى للمجموعات.

- **عقد المؤتمر الأول للاتحاد النسائي العربي العام عام ١٩٤٤م**

عقد المؤتمر الأول للاتحاد النسائي العربي العام عام ١٩٤٤م هو من أهم الخطوات التنظيمة لحشد الجهود العربية من أجل تحسين وضع النساء في العالم العربي، بالإضافة إلى الإدراك أنه لا يمكن لجهود دولة واحدة مثل مصر على سبيل المثال التي بدأت منها حركة تحرير المرأة أن تعمل على تغيير الأنماط المجتمعية السلبية المتعلقة بالنساء دون أن تتضافر الجهود مع الدول العربية الأخرى، لأنه الثقافة والتاريخ والهم المشترك من أهم العوامل التي تجمع النساء العربيات في العالم العربي والتي يمكن أن تقود من خلالها حركة للتغيير لتحسين وضع المرأة. مشاركة الأردن في المؤتمر في تلك المرحلة المبكرة وقبل استقلال المملكة يدل على وعي صاحب القرار أن التغير حاصل لامحالة وأنه من أجل بناء دولة قوية متينة لابد من العمل على التغيير ودعم كل فئات المجتمع ومنها النساء، وخاصة أنه في تلك الفترة تصاعدت الموجات

التي رفعت رايات حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والتي تم في ما بعد بلورتها تشكيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

" المفصل الأول مفصل رئيسي هو تواصلها مع الحركه النسائية العربية منذ عام ١٩٤٤ م عندما عقد المؤتمر الأول للاتحاد النسائي العربي العام وكانت الأردن جزء منه بالضرورة " (عبلة أبو علبة، ناشطة وأمين عام حزب حشد، ٦٥ عام)

- **نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م**

أجمعت العينة من المشاركين في هذه الدراسة، أن السبب الرئيسي والمحرك لجهود النساء هو احتلال الأراضي الفلسطينية وتهجير اللاجئين للضفة الشرقية ومقاومة المخطط الصهيوني لاحتلال الأراضي الفلسطينية وتحويلها لدولة يهودية. ويمكن النظر لآثار النكبة على كلا الشعبين من ناحية أخرى، إذ أن الاندماج الحاصل بسبب الهجرة بين فئات الناس المختلفة عمل على نشر الوعي ومشاركة التجارب المختلفة وخصوصا من قبل المتعلمين القادمين من المدن الساحلية والمنفتحة ثقافيا مثل القاهرة وبيروت والقدس وحيفا الذين عملوا على نشر فكر ومفاهيم موجودة ولكنها غير مطبقة أو غير منتشرة إلا على شريحة معينة من الناس مثل محو الأمية، المساواة، المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية.

" هذا الوعي بدأ مبكر في الأردن بالذات بعد نكبة فلسطين ووصول أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين للأردن واندماج الشعب الأردني في القضايا الوطنية بشكل كبير للدفاع عن قضية فلسطين" (إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

- **الانفتاح السياسي ومشاركة الأحزاب عام ١٩٥٠م**

لابد من الاعتراف أن مرحلة الانفتاح السياسي والمشاركة الحزبية في الخمسينات هي نواة الحركة النسوية الحقيقة الشعبية التي بدأت هناك عن إيمان راسخ ومحرك أساسه المطالبة بالحريات والمساواة والحقوق المدنية والسياسية المساوية للرجال. وكما أجمعت أغلب العينة على أن فترة الحريات التي توفرت في الخمسينات من القرن الماضي هي المحرك الأساسي للمطالبات الحقوقية، يمكن تفسير ذلك من خلال انتهاز الفرصة من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب في فترة سياسية تسمح بذلك، لأنه كما نعلم أن ما تلا هذه الفترة من أحكام عرفية

وتضييق على الأحزاب السياسية وعلى الناشطين والناشطات حولت مسار الحركة النسوية الأردنية من الاتجاه السياسي للاتجاه الاجتماعي التوعوي بأهم الحقوق والواجبات.

" دعم الأحزاب السياسية للحركة النسائية الأردنية هو المفصل الثاني وهذا كان واضح جدا في الأعوام ١٩٥٤- ١٩٥٦ " (عبلة أبو علبة، ناشطة وأمين عام حزب حشد، ٦٥ عام)

وما يمكن قراءته في هذه الفترة والذي كونّ برأي الباحثة شرعية وقوة حضور الحركة النسوية الأردنية أن النساء حينها لم يفصلنّ قضية المرأة عن المجتمع، أي أنهم لم يحملنّ لواء حقوق المرأة بمعزل عن القضايا الوطنية الأخرى واعتبرهنّ بالضرورة أن المطالبات الحقوقية التي من شأنها رفع مكانة المرأة هي من القضايا الوطنية الأساسية التي يجب العمل عليها بشكل مجتمعي وليس نسائي لأن رفعة وتقدم المرأة يعني بالضرورة رفعة وتقدم المجتمع ككل. فقضية فلسطين مرتبطة بقضية المرأة، وقضية الاستعمار مرتبطة بقضية المرأة، وقضية الدفاع عن الأراضي العربية مرتبطة إيضا بالمرأة.

" نحن الشيوعيات لم نتراجع عن المطالبة عن القضايا الوطنية ومنها قضية المرأة وكنا ندرك أنه لا يمكن لاي مجتمع أن يتطور دون تقدم المرأة" (إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

" وصار في نهضة حزبية في الخمسينات ومشاركة النساء في مجمل الحركة السياسية في ذلك الوقت قربهم من المفاهيم المرتبطة بتحسين أوضاع النساء ووعيهم واندماجهم بالحركة المجتمعية، وهذا العنصر قوى من عمل النساء وحرصت الأحزاب القومية واليسارية والشيوعية بالذات بالدفع بالنساء إلى الواجهة" (ليلى نفاع، جمعية النساء العربيات، ٧٠ عام)

- **صدور الدستور الأردني في ١٩٥٢/١/٨**

الذي يمثل شكل الدولة المدنية القائمة على الحقوق والواجبات التي توفرها للشعب، وكان من أهم خصائصه النص على أن : الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ومبدأ سيادة الأمة، والأخذ بالنظام النيابي البرلماني، ومبدأ فصل السلطات والأخذ بنظام المجلسين في

تكوين البرلمان.وتميز هذا الدستور أنه عمل على تشكيل ديوان المحاسبة لمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وكما جاء بتنظيم كامل للحقوق والحريات

تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٣م - ١٩٥٧م
(مرحلة المطالبة والإعتراف بالحقوق السياسية)

- **تأسيس اتحاد المرأة العربية عام ١٩٥٤م**

تأسيس اتحاد المرأة العربية يعد إيضا من أهم المفاصل التاريخية كما أجمعت أغلب العينة على ذلك، وليست الأهمية تكمن في التأسيس بذاته ولكن الأهمية تكمن في القائمات والمؤسسات على الاتحاد، إذ يجتمع لدى جميع من أشتركنّ في التأسيس الإيمان المطلق بقضية المرأة وتقدمها وأنهنّ نساء متعلمات من الطبقة المتوسطة أي من نبض الشارع، وأنهنّ لم بدأنّ هذا العمل بداعي البرستيج والترفيه ودليل ذلك اعتقال العديد منهم والتعرض بالتهديد والوعيد بسبب نشاطاتهنّ القائمة .

وكما ورد على لسان تهاني الشخشير(رئيسة اتحاد المرأة الأردنية حاليا، ٥٣ عام) أن اتحاد المرأة هو المؤسسة الأولى والأكبر والأكثر تأثيرا على الأرض، لأن فلسفة الاتحاد كرؤى ونشاطات بدأت بشكل مختلف من حيث الجوهر والتطور النوعي في الأداء.

تذكر إيميلي نفاع حادثة تدل على ردة الفعل المجتمعية لتأسيس اتحاد المرأة وخروج النساء للمطالبة يحقوقنّ من أحد المشرعين في مجلس الأمة :

"عام ١٩٥٥ علامه فارقه أي بعد تأسيس الاتحاد، لمسنا تلبيه لمطالب النساء، اذكر في حادثه نادره ضمن وفد حيث قابلنا أحد أعضاء مجلس الأعيان، فكان رده : روحي دوري على جوزك يضبك" (إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

ينظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة بوصفها تعبيرا عن رغبة المجتمع المدني من أجل التغيير الهيكلي وتنشأ من الأهمية المتزايدة وانتشار المعلومات في مجتمع قائم على المعرفة بشكل متزايد.

وينظرللحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسوية على أنها نتيجة حتمية لتغيرالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع مابعد الصناعي، كما أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي حركات التغييرعلى أساس الرغبة في الإصلاح الهيكلي بدلا من الثورة، ويتضح

ذلك من خلال التدرج الذي مرت به الحركة من تطوعية ثم إلى مطلبية هدفها الاصلاح وليس الصراع.

- **فرض الأحكام العرفية عام ١٩٥٧م**

مرحلة فرض الأحكام العرفية هي إيضا من الفوارق في تاريخ الدولة الأردنية وتاريخ الحركة النسوية الأردنية والحراك المجتمعي بشكل عام كما أجمع الجميع على ذلك. حيث انتقلت الحركة النسوية من الوجهة السياسية العلنية إلى العمل السياسي السري ومن ثم للعمل بالنفس الاجتماعي بعيدا عن السياسة لضمان استمرارية عمل النساء، والذي لازال تأثيره حتى اليوم. إذ أن القوة التي برزت فيها الحركة ونشأت من منطلقات سياسية ومقاومة للاستعمار الأجنبي بداية والاستعمار الأبوي ثانيا بدأت تتراجع، وأصبحت الأولوية هي الحفاظ على ما تم اكتسابه وإعادة مسار العمل النسوي كما بدأ بالشكل التطوعي الاجتماعي الذي يعطي الشرعية للوجود أولا ومن ثم متابعة العمل العمل والمطالبات ولكن على صعيد أقل حده متمثل بالتوعية والأعمال التطوعية وفصل السياسة عن العمل المجتمعي والعمل ضمن ما ترسمه الدولة ما يسمحه الوضع السياسي القائم.

" مفصل سلبي عندما فرضت الأحكام العرفيه عام ١٩٥٧ تراجعت الحركه النسائية الأردنيه كثيرا لأنها مدعومه أصلا من الأحزاب السياسية المحظورة وعادت واستأنفت وجودها ونشاطها عام ١٩٧٤ عندما أعيد تأسيس اتحاد المرأة في الأردن" (عبلة أبو علبة، ناشطة وأمين عام حزب حشد، ٦٥ عام)

يمكن القول أنه في هذه المرحلة فقد العمل النسوي الجوهر والذي لازال حتى وقتنا الحاضر. ويمكن توضيح ذلك من خلال أن الإرادة الشعبية خضعت للإرادة السياسية وبدأت تعمل ضمن دائرة رسمت لها وأن ما يحرك الجهود لتحسين وضع المرأة هو الإرادة السياسية التي تعطي فسحة من الحرية للنساء للعمل وتحقيق المكتسبات، ولكن ضمن ما تسمحه الإرادة السياسية، فإن مفهوم انتزاع الحقوق غاب وأصبح المفهوم توفير الحقوق بما تسمحه الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية الراهنة. من هنا بدأ العمل النسوي يأخذ شكل الوظيفة لتحقيق أهداف يريدها المجتمع المدني المنفتح على المجتمع الدولي من أجل تحسين حقيقي لوضع النساء أو من أجل تحسين صورة الدولة في المحافل الدولية وليس في ذلك عيب، ولكن الإيمان الحقيقي بتقدم المجتمع من خلال المرأة وغير المرتبط بتحقيق مكتسبات شخصية أو عامة بدأ يتلاشى.

ذكرت ليلى نفاع في المقابلة أن من العوامل التي أثرت على الحركة النسوية الأردنية ، أنه تشكل في حضن الحركة الفدائية منظمات نسوية، ومن بقاياهم رند ورابطة النساء الديمقراطيات، وهي بالأصل منبثقة من الجبهة الشعبية ومن ثم انتقلت إلى حزب الوحدة الشعبية، فكان هناك حراكات نسوية غير مرئية وغير مرخصة. وتقول من تجربتها الشخصية أنه كانت تتم لقاءات مع اتحاد المرأة الفلسطيني غير معلنة على مدى ٣٠ سنة أو ٤٠سنة وكنّ يلتقينّ بالبيوت للتحضير للاعتصامات وكلها مرتبطة في دعم وتعاون في سبيل دعم القضية الفلسطينية. وتضيف إيضا أنه في السبعين إلى تقريبا نهاية التسعينات كان هناك مجموعات نسوية نضالية تلتقي ولكن ليس رسميا وبدون ترخيص وتقوم بالنشاطات التي تهدف إلى رفع الوعي السياسي وإذكاء شعلة الوعي عند النساء، حيث عملوا على مدى ٣٠عام والتقينّ أمثال السيدة عصام عبد الهادي و هي من النساء المؤثرات في الساحة السياسية الأردنية، مثل تنظيم المسيرات عند الصليب الأحمر ودعم المرأة الفلسطينية.

" أما الأحكام العرفيه لم تخيف المرأة، إذ تم تسليم قوائم أعضاء الاتحاد إلى المخابرات، حيث منعنا من السفر ومن العمل، وأصبح دورهم ثوري نضالي منهم من قتل، ومن اعتقل، أو منع من الدراسة و العمل" (سلوى زياديين، من مؤسسي الحركة النسوية الأردنية، ٩٤عام)

يمكن تفسير السابق من خلال نظرية السلوك الجمعيفإن "إعادة التعريف الجمعي"، وهي نظرية تشبه العدوى كيف تأتي مجموعة لتجربة المقاطعة على أنهتظلم. نظرية تفترض الوضع الراهن على أنه شرعي وتميل لعرض التظلموهو في حد كبير شكل غير عقلاني من علم النفس الجمعي. وهو في هذه المرحلة يمكن للجماهير المنظمة أن تفسح المجال لحشود غير عقلانية وخصوصا في وجود الخطوة الرابعة وهي عملية القيمة المضافة ووجود "عوامل الاندفاع"، والأحداث الحقيقية التي تحصل ضمن "إعادة تعريف السلوك الجمعي" كدليل على الوضع الظالم وبالتالي شرعية التظلم بهم. بعد كل هذا يقدم سيملسر دور التنظيم والاتصالات الرسمية. يتم الدخولللمرحلة الخامسة فقط كشرط مسبق للسادس، وهو "استجابة مؤسسية" للسلطات عقلانية لسلوك الجماعي. فبالرغم من أثر فرض حالة الأحكام العرفية ولكن العمل النسوي استمر ولم يتوقف وتم إعادة تعريف التجمع بطرق سرية و من خلال الابتعاد عن العمل السياسي المباشر إلى العمل المجتمعي.

تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٨م- ١٩٨٩م (مرحلة الإنغلاق السياسي)

- نكسة فلسطين عام ١٩٦٧م

بعد نكسة عام ١٩٦٧م إيقن العرب أنه من الصعب استعادة الأراضي الفلسطينية التي سلبت وأصبح الخوف كبيرا من فقدان المزيد من الأراضي العربية، مع ازدياد أعداد اللاجئين وتنامي الحس الوطني وتضافر الجهود من أجل تقديم المساعدة والمعونة ازدات حركة النساء في المجتمع من خلال الأعمال التطوعية والخيرية وهو استمرارية لما حصل بداية عام ١٩٤٨م.
تقول أسمى خضر(الأمين العام السابق للجنة الوطنية لشؤون المرأة ومؤسس جمعية معهد تضامن النساء،٦٢ عام) أن الحاجة للتصدي لمشاريع تستهدف الوجود الوطني في كل من الأردن وفلسطين مثل حلف بغداد والتيارات اليسارية والوطنية التي تصدت له، ومثل العصابات الصهيونية التي بدأت مشروعها للاستيلاءعلى الأرض الفلسطينية وما تلا ذلك من نزوح ولجوء الذي كان فيه واجب إنساني على النساء للتصدي لمتطلباته. ومع تنامي تعليم المرأة أصبح هناك مزيد من الوعي بين النساء للحاجه للإصلاح القانوني وضمان حق المرأة بالتمتع بكل بحقوقها.

- حق المرأة في الترشح والانتخاب عام ١٩٧٤ م

منح المرأة الحق في الترشح والانتخاب يعد من أهم المفاصل التاريخية في تطور الحركة النسوية الأردنية، إذ أنه الحق الذي انتزعته النساء بعد مطالبات كثيرة. تكمن أهمية منح هذا الحق للنساء من عدة جوانب الأول أنه تم مساواة المرأة بالرجل في تطبيق هذا الحق حسب ما ذكر الدستور الأردني، إذ أن هذا الحق كان حكرا على المرأة المتعلمة في الانتخاب دون الترشح عكس الرجل الأمي الذي يسمح له بالانتخاب والترشح. الأمر الثاني أن الاستجابة لمنح الحق للنساء هو دليل على أن المجتمعات وصاحب القرار يستجيبان للمطالبات الشعبية المطلبية، الأمر الأخير تمكن الأهمية الكبرى لمنح النساء حق الترشح والانتخاب أنها بوابة المرأة من أجل تقلد المواقع القيادية ومواقع صنع القرار وكسر النمط المجتمعي في كون المرأة ربة منزل وعاملة وليس قائد ومؤثر وإيصال هموم النساء لأصحاب القرار والمسؤولين.

" لم يكن للمرأة الأردنية حق الانتخاب وكان في حينه وعندما صدر قانون الانتخاب كان الحق فقط للذكور، وبعد مطالبات نسوية تم تعديل القانون على أن يجوزحق الانتخاب للرجال والنساء وعلى أن تكون النساء متعلمات، وأقيمت في حينه حمله لفت جميع مناطق الأردن وأطلقت حملة تم جمع التواقيع فيها وحملت شعار " نحن الباصمات أدناه" نطالب بمشاركه فاعله وحقيقيه حتى وإن كنا لا نقرأ

ولا نكتب نتيجة ظرف معين وإن لم تتح فرصة لكننا لا يعني أننا لانفهم ولا نستطيع المشاركه ويمكن لمشاركتنا تقديم إضافه نوعيه، وأجريت تعديلات على قانون الانتخاب الأردني ولا زال حتى اليوم" (أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

- **دعوة الأمم المتحدة للتحضير لعقد عام المرأة ١٩٧٥م**

أجمعت العينة أن دعوة الأمم المتحدة لعقد عام المرأة عام ١٩٧٥م كان من أهم المحركات الأساسية في تاريخ الحركة النسوية الأردنية والتي تعتبر إيضا من أهم المفاصل التاريخية لأسباب عديدة. حيث أن دعوة الأمم المتحدة لعقد عام للمرأة هو توجيه صريح لدول العالم بأهمية المرأة وتقدمها، وإشارة ضمنية أن تقدم الدول في المستقبل سيكون انعكاسه من خلال وضع المرأة وتقدمها، والذي بدوره سوف يقدم صورة مشرقة أو مظلمة عن الدول وسياساتها الإصلاحية وصدق مسيرتها نحو الديمقراطية والعمل على ثقافة حقوق الإنسان.

ويمكن رؤية ذلك من خلال ما قالته سلوى زيادين أن الحكومة الأردنية وافقت على إعادة تشيكل الاتحاد النسائي في الأردن ليشارك في أعمال المؤتمر، وذلك يبين حرص صاحب القرار على سمعة وصورة الأردن في المحافل الدولية. من ناحية أخرى فإن الأردن أصبح لديه الوعي الكامل أنه لابد من تنظيم العمل النسوي وإقامة مبادرات من طرف الحكومة تمثل النساء وكان مقدمتها إنشاء الاتحاد النسائي الأردني ومن هذه النقطة أصبح هناك محركان للعمل النسوي في الأردن الأول على الصعيد الشعبي والثاني بدفع من الحكومة.

" وفي عام ١٩٧٠م أقرت هيئة الأمم المتحدة بأن عام 1975م عام المرأه العالمي، وعز علي أن لا يكون الأردن وضع في هذا المؤتمر، فأتصلت بالسيدة إيميلي بشارات التي عرف عنها سيدة نسائية لها تاريخ في الحركه النضاليه وحقوق المرأة واتفقنا على إعادة الاتحاد النسائي الأردني الذي تشكل، ولكن كنا بحاجة إلى إذن وذهبت إيميلي إلى زيد الرفاعي رئيس الوزراء وقالت له هل يجوز للعالم أن يحتفل باليوم العالمي للمرأة والأردن لا يفعل ذلك؟ فوافق وتم تأسيس الاتحاد النسائي الأردني وتم إعداد نظامه الداخلي " (سلوى زياديين، من مؤسسي الحركة النسوية الأردنية، ٩٤ عام)

- **تأسيس الاتحاد النسائي الأردني العام عام ١٩٨١م**

وجد عدد قليل من العينة تأسيس الاتحاد الأردني مفصل لتطور الحركة النسوية الأردنية، ووجد البعض الآخر من العينة أن تأسيس الاتحاد هو مفصل يعبر عن تراجع الحركة النسوية الأردنية. ويمكن تفسير ذلك أن توجه الحكومة لانشاء الاتحاد النسائي الأردني العام وذلك لتوجيه العمل النسوي بالنحو الذي ترتضاه الحكومة ضمن خطة مرسومة وبالتالي تراجع العمل النسوي الشعبي، ويمكن أن نراه وعي من قبل المشرع بأهمية إعطاء الأولوية لدعم العمل النسوي الذي تلقى الدعم عالميا بعد عقد مؤتمر المرأة عام ١٩٧٥م.

ذكرت هيفاء البشير أول من تقلد منصب رئيس الاتحاد، أنة في العام١٩٨١م تأسس الاتحاد النسائي الأردني، وكان أحد دوافع تأسيسه قصة ذكرتها حيث تقول أنه كان هناك أميرة اسمها لالا فاطمة الزهراء شقيقة الأمير محمد في المغرب، طالبت بتشكيل اتحاد نسائي منتمي وطني يغار على الأردن بسبب موقف الوفد الأردني المشكل من المؤسسات النسوية الأخرى والذي وجه انتقادات عديدة. تم تكليف أنعام المفتي وزيرة التنمية الاجتماعية حيث شكلت لجنة من أربع نساء وتم منح الاتحاد ٢٥ ألف لتشكيله وتم تأسيس ١١ فرع في الأردن ، وعقدت أول انتخابات للاتحاد النسائي الأردني عام ١٩٨٣م وفازت بها هيفاء البشير، وبقيت كرئيسة للاتحاد حتى العام ١٩٩٠م وأصبح الاتحاد عضو في الاتحاد النسائي العربي العام .

- **عودة الحياة الديمقراطية بعقد أول انتخابات نيابية عام ١٩٨٩م**

اعتبرت مجموعة من العينة أن عقد أول انتخابات نيابية عام ١٩٨٩م من المفاصل التاريخية المهمة إيضا، كونها تمثل انفتاح جديد للديمقراطية ولممارسة الحريات أي فسحة جديدة لممارسة العمل السياسي والاجتماعي خصوصا بعد فترة ركود بقيت سنوات عديدة، نجد أن الشارع الأردني بكل مكوناته عمل على الاستعداد لبداية فترة إصلاحية جديدة يتمثل ذلك من خلال التطورات الحاصلة على مدار السنوات التي تلتها. إيضا نجاح السيدة توجان فيصل بالانتخابات النيابية عن المقعد الشركسي يعد من الأمور المهمة والتي تعتبر تحول في مسار الحركة النسوية، لأن دخول سيدة مثل توجان فيصل في تلك الفترة كان مهما من حيث الشخصية القوية التي كانت تمتلكها ومواقفها المعارضة أغلب الأحيان، بالإضافة إلى أنها السيدة الوحيدة بين صفوف الرجال والتي استطاعت أن تفرض نفسها واحترامها، الأمر الذي ساعد على كسر الصورة النمطية للمرأة الأردنية من جديد بعد سبات طويل دام عدة سنوات، وتهيئة المناخ لمستقبل تصبح فيه مشاركة النساء في الانتخابات بحرية وبشكل مبرر. نشاط أي من السيدات اللاتي دخلنّ في مضمار الحكومة لم يكن له قوة تأثير توجان فيصل في ذلك الوقت مثل تعيين

أول وزيرة تنمية اجتماعية وهي أنعام المفتي، إذ أنه لاتجد أثر قوي لوجود امرأة في موقع صنع قرار.

" بقي النشاط النسوي السياسي لم يتكلل بالوصول على المراكز العليا ولم نشهد الولوج للمناصب السياسيه للمرأة إلا مأخرا بدأ هذا الدخول عبر الكوتا وكانت بدايتا بكوتا الأقليات وهي كوتا الشركس عبر السيده توجان فيصل ب ١٩٩٣م وبعد ذلك تعطل هذا الدخول حتى إقرار الكوتا في نظام الإنتخابي أكيد كان الخطاب الاجتماعي للحركات النسائية موجود ولكن النشاط السياسي كان غائب" (وفاء بني مصطفى، ناشطة ومحامية ونائب في البرلمان الأردني، ٣٦ عام)

مرحلة الممارسة والتطبيق في الفترة مابين ١٩٩٠م- ١٩٩٩م

(مأسسة العمل النسوي)

- **تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة عام ١٩٩٢م**
- **المصادقة على اتفاقية سيداو عام ١٩٩٢م**

تمثل مرحلة تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بداية لمأسسة العمل النسوي، من خلال تأسيس لجنة تعنى وتعتبر مظلة للعمل النسوي في الأردن. وإيضا اعتراف ضمني أن تأسيس الاتحاد النسائي الأردني العام لم يحقق الأهداف المرجوة بعيدة المدى ، لذلك جاءت فكرة تأسيس اللجنة تحت مظلة ملكية برعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال، الأمر الذي يعطي شرعية وأفضلية لتولى اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأمر النسوي في الشارع الأردني. نرى أن بداية العمل النسوي جاءت بمبادرة ملكية منذ عام ١٩٤٤م وكانت بداية مرحلة سياسية جديدة لنشوء الدولة، وأن مأسسة العمل في بداية مرحلة إصلاحية بداية التسعينات جاءت إيضا بمبادرة ملكية، وفي كلا الحالتين صدور المبادرة من أعلى الهرم يعطي الشرعية والقوة للمتابعة. وهذا إيضا سبب جعل العديد من العينة تعتبر اللجنة الوطنية هي ممثل آخر للحكومة.

يمكن الربط بين إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة و التصديق على إتفاقية سيداو، ويمكن اعتبار أن تأسيس اللجنة جاء لتنظيم الجهود الإصلاحية التي على الدولة العمل بها بعد المصادقة على إتفاقية سيداو.

" الأميرة بسمة كان لها دور ولمسنا منها تجاوب مع مطالب النساء ودعم، وهي كانت مسؤولة عن اللجنة الوطنية لشوؤن المرأة " (إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

ورد في نظرية تعبئة الموارد أن التغيرات في البنية السياسية والعملية السياسية يمكن تحليله في أن العواملالرئيسية المستقرة في بنية الفرصة تنطوي على قوة ومركزية الدولة، فضلا عن أشكال القمع وأنها قادرة وجاهزة للاستخدام . ويمكن تفسير ذلك من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة حيث أن الدول تبحث عن الاستقرار السياسي بشكل عام من خلال استدامة عناصر الاستقرار وأحدها الحراكات المجتمعية مثل الحركة النسوية الأردنية.

- **<u>بداية مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية والنيابية عن طريق تخصيص مقاعد نسائية للكوتاعام ٢٠٠٠م .</u>**

تخصيص مقاعد للكوتا النسائية في المجالس البلدية ومجلس النواب من أهم الخطوات التي قامت بها الدولة من أجل الدفع بعجلة التقدم من أجل تحسين وضع النساء. إذ أن تبوأ النساء في مواقع صنع القرار الممثلة بالقاعدة الشعبية في المجالس البلدية والنيابية أتاح الفرصة لتفرض نفسها في مجتمعاتها المحلية وكسر القاعدة المجتمعية السائدة بعدم تواجد النساء في هذه المواقع. إيضا أتاح للمرأة الفرصة لعرض قضايا النساءومعالجتها من مواقعنّ، ولو أن الطرح لم يكن بذلك القوة ولكن مجرد وجود النساء في تلك المواقع، عمل على إيجاد قدوة حسنة للفتيات في المجتمع بالتالي السعي في عجلة التغيير.

" برأي حتى وصول النساء إلى المجالس المتنخبة البلدية لم يكن له أثر كبير ملموس للمجتمع الأردني بسبب قانون البلديات قانون من الواضع الصلاحيات بيد رئيس البلدية وليس بيد أعضاء البلدية وإذا عدنا حتى بالنسب العظيمة التي تشارك به النساء بالبلديات رأي أنه لم نشاهد بهذه الدورة أي سيدة فازت بمقعد رئاسة البلديه بالتالي وكان المجتمع يقبل بالمرأة ولا ينازعها عندما يتعلق الموضوع بمناصب ذات بعد سلطوي وتأثير حقيقي ولكنه ينازعها وينافسها عندما يتعلق الموضوع بمناصب سلطوية حقيقية وهي قرائه شخصية بالنسبة لي ." (وفاء بني مصطفى، ناشطة ومحامية ونائب في البرلمان الأردني، ٣٦ عام)

- **<u>الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م</u>**

لم تنظر أغلب العينة على أن الحرب على العراق من المفاصل التي أثرت على الحركة النسوية الأردنية. ولكن برأي الباحثة فإن الحرب على العراق في بداية الألفية، والتي جاءت على أثر أحداث أيلول ٢٠٠١م بتفجير الأبراج في الولايات المتحدة وإعلان البدء بالحرب على الارهاب، هي نواة الأساسية للأحداث التاريخية الجديدة ورسم خريطة جديدة للعالم العربي التي

بعدها توالت الأحداث السياسية ونشطت فيها الحركات الشعبية السياسية والاجتماعية وعلا فيها الصوت من جديد. إيضا انتقالنا إلى مرحلة جديدة من الهجرات العربية بسبب الحروب والنزاعات السياسية، والتي كان لها دور كما قبل بتبادل الخبرات والأفكار وتجديد الدماء، نشطت فيها الحركة النسوية الأردنية بالعمل على مساعدة اللاجئات.

"*حرب الخليج كان فيها تأثير وسعت إطار عمل الحركة النسوية حيث أصبحت تركز ليس فقط على النساء الأردنيات بفئتها المختلفة وتشمل النساء اللاجئات في الصراع العراقي والآن في الصراع السوري* "

(رنا أبو السندس، جمعية معهد تضامن النساء، ٤٠)

- **الربيع العربي ٢٠١١**

يعد ما اختلف على تسميته بالربيع العربي من أهم الأحداث التاريخية المعاصرة والتي عملت على تغير الخارطة السياسية والجغرافية في العالم العربي، والذي على أثره تم إحياء الحركات الشعبية والاجتماعية وظهورها للسطح. ومن هذه الحركات كانت الحركة النسوية، حيث شهدت الدول العربية حراكات نسائية ونسوية منظمة من أجل تحصيل الحقوق والإصلاح، والتي تم استثمارها بشكل جيد في مصر وتونس والمغرب وتم على أثرها تحقيق العديد من المكتسبات. في الأردن كان تأثير الربيع العربي مغايرا لما حصل في الدول العربية الأخرى، لم يكن هناك انتفاضة شعبية أو انقلابات، ولكن حراك شعبي من أجل إصلاح السياسات وتحصيل المزيد من الحريات بدأت من جانبين أعلى الهرم والقاعدة الشعبية.

ذكرت حياة المسيمي (حزب جبهة العمل الأسلامي،٥٣ عام) أن الربيع العربي أثبت أن المرأة العربية والمسلمة قادرة على الانتاج، فكان هنالك العديد من القيادات والتضحيات النسائية، على سبيل المثال من يقود التظاهرات في مصر يخرجنّ إلى الشارع هنّ النساء، حيث تعرضت المرأة العربية أثناء مشاركتها في الربيع العربي إلى القتل والاغتصاب والسجن والتعذيب تماما كما الرجل، ولكن كانت فرصة لأن تظهر المرأة العربية أنها قادرة على فلا يستطيع أحد أن يقول أن المرأة فقط للبيت والتربية لأنها قامت بعمل جبار. في الساحة الأردنية كان الربيع العربي أفضل من بقية الدول بسبب عدم دموية الإصلاح .

سيتم تناول موضوع الربيع العربي بالتفصيل ضمن الإجابة على العوامل التي أثرت على الحركة النسوية.

تباينت آراء العينة حول صفة الحركة النسوية الأردنية كونها حركة شعبية أم حكومية ويمكن ملاحظته من الآراء أدناه. ولكن في اعتقاد الباحثة أن الحركة النسوية الأردنية بدأت شعبية طارئة ولكن تابعت بكونها شعبية ولكن بتوجيهات حكومية، إذ أن الحركة الشعبية لا يمكنها التحرك دون المباركة الحكومية ودليل ذلك حالة الحظر التي تمت عند حل اتحاد النسائي في الأردن عدة مرات، وفرض حالة الأحكام العرفية، وتقييد حرية الأحزاب السياسية، وهي بذاتها عملية ترويض للحركة من أجل إحتوائها في ما بعد. حيث أنه لايمكن اعتبار الحركة النسوية ذات اتجاه واحد يسير في مسار واحد، تتعدد التوجهات في الحركة بكون بعض نشاطاتها ذات مطالبات سياسية حقوقية تهدف لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، أما الأخرى فهي اجتماعية تطوعية تهدف لمساعدة الفقراء والمحتاجين ورفع الوعي بالقضايا المجتمعية مثل الفقر والبطالة والزواج وغيرها، وهذه مرحلة إحتواء الحركة. الدليل الآخر على أن الحركة النسوية سارت بدعم حكومي، أن جميع ما تم تحقيقه ومنحه للمرأة من حقوق وتقليدها في مواقع صنع القرار جاءت على شكل هبات مثل الكوتا في البرلمان والمجالس البلدية ووجود المرأة في الأعيان والسلك والوزاري والقضائي، لا ننفي أنه كان هناك مطالبات من أجل تحقيقها ولكن لولا الإرداة السياسية ما تم تحصيلها.

حيث ذكرت أسمى خضر(الأمين العام السابق للجنة الوطنية لشؤون المرأة ومؤسس جمعية معهد تضامن النساء، ٦٢ عام) أنه ما زالت طائفة واسعة من المنظمات النسائية هي منظمات مجتمع مدني ومستقلة عن الحكومة، بل حتى في البدايات كانت هيئات معارضة، لكن نشأت تيارات بإرادة حكومية وبقرارات سياسية حكومية، أسهمت في دور في فتح عدد من المجالات التي كانت مغلقة أمام المرأة، مثل تعين النساء في المجلس الوطني الاستشاري، تخصيص مقاعد الكوتا في مجلس الأعيان والنواب، وتعين النساء في البلديات وتشجيع النساء للدخول في الانتخابات النيابية والبلدية، لكن الحركة النسائية ليست حركة سياسية واحدة، بل سياسيا متعددة، ويعد هذا إفرازا طبيعيا لأي مجتمع ديمقراطي، أن يكون متعدد للاتجاهات السياسية ولحركة المجتمع المدني.

في نفس السياق تقول عبلة أبو علبة (ناشطة وأمين عام حزب حشد،٦٥ عام**)** أن الحركة النسوية الأردنية بالضرورة هي حركة شعبية، فيها اتجاهات متعددة منها اتجاه شعبي ناقد للسياسات الرسمية الحكومية اتجاه المرأة واتجاه القضايا العامة ومنها اتجاه مائل للسياسات الرسمية أي فيها اتجاهات متنوعة، ولا يمكن القول أن الحركة النسوية حركة حكومية بل هي

حركة متنوعة فيها اتجاهات متعددة، وهذا التعدد علينا أن نقبله دائما ونقره لأنه يمثل آراء ووجهات سياسية واجتماعية وديمقراطيه تسعى إلى تطوير وضع النساء .

" الحركه النسوية شعبية لأنها تناضل من بين النساء، برغم وجود حركات حكومية لكن تأثيرها بسيط ويخلو من الثقه فيما تقوم به " (إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

ومن منظور مغاير لما تقدم ترى إسراء محادين (ناشطة حقوقية، ٣٦عام) ونهى معايطة (رئيس الاتحاد النسائي الأردني العام حاليا، ٦٤ عام) أن إنشاء المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وجعلها كمظلة لكل المؤسسات التي تعنى بالموضوع النسوي مثلا كاللجنة الوطنية لشؤون المرأة التي تعتبر المظلة لكل المؤسسات النسوية هي بالأساس حكومية أو شبه حكومية،وهي محاولة لجعل الحركة النسوية حكومية مع أنها بالأساس شعبية منذ زمن، ولكنها حاليا حكومية لأنها هي التي تحظى بالدعم والإطار القانوني وتسهيل المهمات مع المنظمات التي تنطوي تحت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

" انا لا أجامل عندما يتعلق بحقوق النساء كان التقدم يأتي من الأعلى كان جلالة الملك وسمو الأميرة بسمة، ويجب علينا الأعتراف بهذا الأمر أنها حكومية "(وفاء بني مصطفى، ناشطة ونائب في البرلمان الأردني، ٣٦ عام)

أما في ما يتعلق بشكل العلاقة بين المنظمات النسوية فقد تكرر لفظ تنافسية، نديّة، وليست علاقة تعاون لوصف شكل العلاقة بين المنظمات النسوية المختلفة، وفي حقيقة الأمر أن شكل العلاقة حاليا كذلك. ويمكن ربط شكل العلاقة بالسؤال الذي تمت الإجابة عنه سابقا بكون الحركة النسوية الأردنية حركة شعبية أم حكومية، إذ أن التوجهات لكل من المؤسسات النسوية تختلف باختلاف المرجعية التي نشأت منها وهو المسبب الأولي لشكل العلاقة السلبية بين المنظمات، أما السبب الثانوي والمسيطر حاليا هو الصراع على مصدر التمويل والذي سيتم التحدث عنه لاحقا.

في اعتقاد الباحثة أن شكل العلاقة بين المؤسسات النسوية المختلفة يمكن أن يطلق عليه أنها علاقة غير منظمة ولا ممنهجة رغم أن الأهداف واحدة، ولكن الشخصنة والمصالح الشخصية طغت بالتالي سببت هذا الشكل السلبي من العلاقة، إذ تجد أن جميع المنظمات النسوية والناشطات سواء من خلفية حكومية أو حزبية معارضة أو إسلامية يجتمعنّ على الحقوق

المراد اكتسابها والبرامج المراد تطبيقها ونشرها والتعديلات القانونية المطالب بالعمل عليها ، ولكن يتم العمل عليها بشكل فردي وليس جمعي تحت مظلة حركة نسوية أردنية . لذا على المنظمات أن تكون واعية أكثر والنظر إلى المصلحة الوطنية كهدف رئيسي والعمل على الأولويات بتكاتف واتحاد وبناء على أجندة موحدة باختلاف المرجعيات لآنه سيكون سببا رئيسا في تقدم الحركة وارتقائها وتحقيق المزيد من المكاسب.

أما عن كون أن هناك إزدواجية أو تضارب في عمل المنظمات فإن أغلب العينة رفضت كلمة إزدواجية وتوافقت على أن هناك نوع من التضارب. في رأي الباحثة أن هناك معايير مزدوجة لدى المؤسسات النسوية المختلفة وتضارب إيضا، تكمن الإزدواجية في كون أن المنظمات العاملة في شؤون المرأة تعمل من أجل نهضة المرأة وتحسين أوضاعها والرقي بها، ولكن العدو الأساسي للمنظمات النسوية هي المنظمات النسوية نفسها ويمكن تصديق ذلك من خلال النقد الشديد الذي تقوم به المنظمات النسوية لنرى أنها هي الحاكم والجلاد، وأن الأصل أن تكون داعمة مؤمنة بعمل بعضها البعض وأن لاتنساق خلف المنافسة السلبية بسبب التمويل أو من أجل تحقيق مصالح ذاتية. التضارب يمكن أن يحصل من خلال تطبيق نفس البرامج والأنشطة على عينة محدودة، ولكن لو أن هناك منبر وخطة ممنهجة لعمل المنظمات النسوية لكان من الأجدر أن يطلق عليه اسم تقاطع وليس تضارب.

" اعتقد الأهداف واحدة، ولكن المشكلة كل مؤسسة تشتغل على حدا وأكثر المؤسسات موجودة في عمان وذلك أضعف عمل المؤسسات، كل ما أبعدنا عن المحافظات يضعف دور الحركات النسوية ... هناك جهود ولكنها لا تتكاتف مع بعضها البعض وقد يتفقوا بالمسار " (بثينة فريحات، المركز الوطني لحقوق الإنسان- رئيس وحدة حقوق المرأة والطفل، ٤١ عام)

تذكر حياة المسيمي (حزب جبهة العمل الإسلامي، ٥٣ عام) حاولنا أن يكون هناك اتصال مع المنظمات النسوية الأخرى، ولكن غالبية المنظمات النسوية أصبح إطارها العام سيداو، ونحن لنا مشكلة مع روح سيداو وليس نصوصها، أي الأسس التي قامت عليها سيداو، أولا قامت على المساواة المطلقة التي هي غير موجودة، وهي ظلم للمرأة، لأن الرجل لا يحمل ولا يربي ولا يرضع، والأمر الآخر سيداو تؤمن بحتمية الصراع بين الرجل والمرأة وتعمل عليه، و تعتبر سيداو أن الدين سبب رئيسي في تخلف المرأة، أسهل مثال الزواج تحت سن ١٨ ممنوع ولكن الجنس تحت سن ال ١٨ مسموح، وبالتالي هي مبنية على أساس خاطئ.تضيف أن التواصل مع المنظمات النسائية كان بين مد وجزر، وكان هناك تنسيق مع بعض المنظمات النسائية التي

نتوافق معها في الأدبيات الاجتماعية وفي فترة من الفترات في التسعينيات وبداية ال ٢٠٠٠، كانت المنظمات مقسمة إلى جزئين حكومية التي كان خطها الاجتماعية يتوافق مع خطنا الاجتماعي، في قضايا المرأة والأسرة متفقين ولكن سياسيا وفي القضايا السياسية مختلفين، وبالمقابل الأحزاب اليسارية والقومية واتحاد المرأة الاردنية كنا معهم متفقين سياسيا ولم نكن متفقين اجتماعيا.

" نعم في تشرذم في الجهود، نعم في ازدواجية، في نفس الشارع في عشرين محل خلوي، الغيرة، في تنافس وأنا مع التنافس اللي بعمل شي كويس، التنافس الذي يتحول إلى صراع، هذا يخرب العمل النسوي ويخرب البرامج ويشوه الأهداف التي نعمل عليها. لكن إذا التنافس من أجل تقديم الخدمة الأفضل ومن أجل الوصول إلى قطاعات أوسع وأن اكون أنا الأميز في خدمتي، اعتقد حينها أنه شيء إيجابي .....وشكل العلاقه، تنافسيه وأحيانا صراعية (أقل)، الأصل أن تكون تكامليه، هدر للجهود والتمويل والوقت في حال الصراع والتنافس والعمل في جانب ضيق تستهدف نفس الفئة، والعلاقة التكاملية صحية أكثر، ومشكلتنا أن الرموز النسوية تكون غير متفقة ويتم عكس ذلك على عملهم" (أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

تضيف أسمى خضر أن هناك عدد كبير منظمات تنفذ برامج مكررة، ولكن الوضع يحتاج، وإذا كان هناك عشرين منظمة يقدمون خدمة الارشاد إلا أنها لا تخدم كل النساء وإنما عدد محدد من النساء، فوجود هيئات تنفذ ذات البرامج في نفس المدينة مختلفة المنطقة هو ذات الأمر لأن الطاقات محدودة ، لكن يجب بذل مزيد من الجهد في بناء التحالفات والتنسيق والتشبيك والتوافق على الأجنده المشتركة والقواسم المشتركة وترك المجال لكل من يرغب في المبادرة أن يبادر. تضيف أن غياب التنسيق وما زال في عقلية المنظمات الآن التي تعمل في التنوير السياسي ورفع الوعي ما زالت رواسب العمل التنافسي وعدم التعاون والانسجام والعمل، ما تزال تعاني الحركة النسوية في الأردن من الفرقة والعمل المستقل لكل منظمة على حدى .

أما عن قيام الحركة على أفراد أم على مؤسسات فقد أجمعت أغلب العينة على أن الحركة النسوية الأردنية قامت على أفراد قاموا على مؤسسات قادت الحراك النسوي في الأردن.
أما من وجهة نظر الباحثة فلا يمكن القول أن الحركة النسوية الأردنية قامت على أفراد. من خلال التتبع لمسيرة الناشطين والناشطات الذي نهضوا وأنشأوا الحركة النسوية الأردنية، يجتمع

لديهم جميعا أنهم كانوا تابعين لمؤسسات سواء أحزاب أو جمعيات أو حركات سياسية عربية وقومية، أمثال إيميلي بشارات وإيميلي نفاع وسلوى زياديين وهيفاء البشير، وانبثق عملهم بداية من خلال المؤسسات التي نشطوا فيها ومن ثم اجتمعوا على تأسيس جمعيات وتنظيمات متخصصة بحقوق بالمرأة والارتقاء بها بعد التوسع الإقليمي. لا تعتقد الباحثة أنه من الصحي حصر حركةشعبية تمثل كل النساء الأردنيات وتطالب بحقوقهنّ في أفراد، حتى لو ارتبط اسم الفرد ببعض المؤسسات لفترة طويلة وحقق إنجازات من خلالها ولكن هذه المؤسسات لاتعمل فقط بجهود هذا الفرد ولكن يوجد طاقم كامل يمكن أن يمثل الجنود المجهولة والتي لا تظهر على الساحة، السلبية هنا أن تبوأ الأفراد في مواقع صنع القرار لفترات طويلة كان السبب بنسبة المنظمات لأفراد لانه تلاشى مبدأ تداول السلطة وإعطاء فرصة للدماء الجديدة للتقدم وتحقيق النجاح.

> *"مؤسسات وأفراد في المؤسسات، يعني قوة الفرد فيها كانت من المؤسسة، يعني عندما صارت إيميلي بشارات كان في جمعية وكان في اتحاد نسائي، إيميلي بشارات محامية وطالبت بحق المرأة بالانتخاب للمرأة غير المتعلمة وكانت قوتها نابعة هي كسيدة قوية مؤهلة وكفؤة من خلال مؤسسة، ولذلك الفرد وحدة لا يقدر أن يفعل شيء"* (نهى معايطة، رئيس الاتحاد النسائي الأردني العام، ٦٤ عام)

يقول ميلوتشي أن مسألة الهوية تفصل الحركات الاجتماعية التقليدية عن الحركات الاجتماعية الجديدة. وتستند نظريته على افتراض أن هوية الفرد والجماعة في الحركات الاجتماعية الجديدة مرتبطة بعمليات اجتماعية مهمة فالحركات الاجتماعية الجديدة تصل وتجذب الداعمين من خلال عروض الهوية والانتماء. وهذا الشيء يظهر لثلاثة أسباب وهي:الانتقال من المجتمعات الصناعية إلى المجتمع ما بعد الصناعي، صعود الطبقة الوسطى الجديدة، التحول في الهويات الاجتماعية من كامنة الى مرئية. إن العامل المشترك بين المنظمات النسوية المختلفة هي مسألة الهوية والتي تعمل على تحركهم بشكل جماعي بالرغم من افتقارهم للتنظيم الداخلي، حيث أن جميع العاملين في هذه المؤسسات ممن يؤمنون بقضية المرأة يجتمع لديهم عنصر الانتماء للقضية، والإرادة من أجل التغير بشكل شامل يصب في المصلحة العامة للنساء.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية الأردنية

سنقوم بعرض نتائج أبرز العوامل التي ساهمت في ظهور الحركه النسوية منذ نشأتها من وجهة نظر العديد من القيادات النسوية اللواتي عاصرنّ ظهورها ونشوءها وتطورها حتى يومنا هذا حيث التي ترى الباحثة أنها تنقسم إلى ثلاث مراحل وهي الانطلاق، والحظر ثم الاحتواء.

العوامل التي ساهمت في ظهور الحركة النسوية الأردنية منذ نشأتها

- **العوامل السياسية:**

١. المشروع الوطني السياسي للدولة الأردنية بدستوره وقوانينه.
٢. نهوض الحركة الوطنية وتطلعاتها والتيارات الفكرية.
٣. الإستقرار السياسي والأمن الوطني.
٤. تنامي قوى الإخوان المسلمين وظهور تيارات نسويةإسلامية.
٥. الإرادة السياسية المتمثلة بقبول تبوء المرأة مكانه في الشأن العام.
٦. نشوء منظمات المجتمع المدني وتطورها.
٧. وصول النساء إلى مواقع صنع القرار.
٨. شكل ومضمون الخطاب النسوي الإردني.

- **عوامل ذات طابع يتسم بالتحدي المجتمعي**

١. الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة.
٢. العلم والتعليم وبرامج التوعية والتمكين والتدريب للمرأة.
٣. الدعم والمساندة المجتمعية.
٤. منابر التواصل الاجتماعي.

- **عوامل خارجية ودولية**

١. المؤتمرات العربية والدولية وبدء مشاركة المرأة فيها وتبادلها للخبرات.
٢. المد الإسلامي وانهيار الاتحاد السوفياني وظهور الحركات المتطرفة.
٣. التمويل الدولي
٤. الربيع العربي

- **عوامل ذات طابع اقتصادي**

العوامل سياسية

- **المشروع الوطني السياسي للدولة الأردنية بدستوره وقوانينه**

أظهرت النتائج العينةأن بدايات تأسيس الدولة الأردنية وما أظهرته من حاجه لصياغة دستورها وما ينبثق عنه من تشريعات وطنية، قد انعكس إيجابا على مسار الحركة النسوية من حيث تضمين قضايا المرأة وحقوقها في الدستور وفي التشريعات الوطنية اللاحقة، حيث تطلع الشعب الأردني كله للنهوض بالبلاد وتشكيل حياه مدنية مؤسسيه وحالة وعي سياسي عام حتى تأخذ الفئات الاجتماعيه المختلفه حقوقها، هذا هو العامل الأساسي في بداية رسم التشريعات ووضع الدستور الأردني والقوانين.إن منظومة التشريعات مع تطور بناء الدولة دفعت باتجاه إصدار وتضمين التشريعات ما يحمي حقوق النساء،مع عدم قناعة المستفتى بهذه التشريعات بالرغم من أنها تعتبر الأولى على دول المنطقة.

" نحن نسير إلى الأمام، انظري إلى منظومة التشريعات فهي في حال تغير دائم، خذي مثال قانون الحماية من العنف الاسري، قانون أعرج لكنه الأول في المنطقه العربيه ونستطيع أن نطوره، قانون منع الاتجار بالبشر ومعظم ضحاياه ٨٠% من النساء وهو الأول في الوطن العربي، صحيح بحاجه لتعديل لكن هناك مستلزمات للقانون، لكننا وضعنا الأساسات، اذا نحن نسير إلى الأمام، نسبة تعليم النساء، المرأو في قطاع القضاء، حتى في الملكيةهناك نسبة من النساء لهنّ ملكية، عجلة التطور لا تتوقف تستمر بالسير إلى الأمام" (أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

- **نهوض الحركة الوطنية وتطلعاته والتطلعات الفكرية**

كان المجتمع في بداية تأسيس الدولة والأوضاع السياسية السائده الأقليمية والدولية تشهد اضطرابا مما شكل ذلك من أوضاع وتحديات صعبة فرضت وجودها على المرأة كي تسهم القيادات منهم من مجابهة التحديات و في تعزيز تطلعاتها والاستفاده منها لإطلاق وبناء الحركه النسوية الأردنية، ناهيك عما رافق ذلك من إرداة سياسية، وانفتاح المرأة الإردنية على المحيط القريب والبعيد.هذا بالإضافةإلى ازدهار التياراتالفكريه والأحزاب السياسية متمثلة بحركة نهوض وطني نبتت من بينها الحركه النسوية الأردنية، الأمر الذي يتلاقي مع ما ذهبت إليه عينة الدراسة.

- التيارات الفكريه السائده

هناك تيارين رئيسين تأثرت بهما الحركة النسوية، الأول هو التيار القومي وكانت تلك الفترة حالة نهوض قومي من أجل الاستقلال وضد الاستعمار و جزء من الحالة العامة، والتيار الثاني هو التيار اليساري، التيار التقدمي الاشتراكي حيث اسهموا في جزء كبير في أوضاع الحركة النسوية وحتى هذه اللحظة، ففي بعض الأحزاب اليسارية اهتمام جدي وبرامجي في قضية المرأة، لأن ذلك جزء من إيدلوجياتهم و برنامجهم السياسي.

و كان هناك تيارين في الأردن تيار خيري يعطي مساعدات إنسانية حيث يتغير مع الوقتليصبح ذا طابع تنموي يساهم في التنمية العامة داخل المجتمع، هذا التيار تغير منذ تأسيسه، وأصبح أقرب إلى الحركة النسوية الواعية التي انبثقت من الأحزاب حتى تدمج النساء في القضايا المطلبية، وعندها تلتقي الحركتين ويصبح هناك في برامج مشتركة. وكانت المطالبة بالكوتا نقطة لقاء بين الحركة الموجهة اجتماعيا والحركة الموجهة سياسيا، فنقطة اللقاء كانت جيدة من أجل تطوير العمل المشترك وتفعيل الحركة.

" مبادرة قيادات نسائية استطاعت أن تجابه تحديات المجتمع وأن تفرض وجودها من خلال تناول قضايا تهم المجتمع ثم الإراده السياسية بفتح الباب لتبوء النساء تبوء مراكز قيادية في المجال العام، وتبادل الخبرات على المستوى العربي والدولي ساعد على تشجيع وتحفيز واستنهاض طاقات النساء على تنظيم أنفسهم، وقدرتهم على انتزاع بعض الحقوق مثل الأرادة الملكية بمنح المرأة الحق في الترشح والانتخاب عام ١٩٧٤ جاءت لتلبية لهذه المطالب التي استمرت لمدة أكثر من ٣٠ سنة، وعندما بدأت الحركة النسائية تحصد نوع من النتائج لمطالبها وجهودها بدأ لها الاحترام لوجود هذه الحركه والترحيب به من قبل المجتمع ودعمها ومساندتها "(أسمى خضر، مؤسس جمعية معهد تضامن النساء،٦٢ عام)

وبرغم الظروف والتحديات القاسية التي واجهت المجتمع والمرأة مع بداية تأسيس الدولة، وبرغم ضعف التعليم والإعلام في إيصال صوت المرأةإلا أن المرأة كانت مبدعة بالطريقة التي انتهجتها في المشاركة في الدفاع عن القضايا الوطنية والعربية وفي الدفاع عن قضايا وحقوق المرأة.

- **الإستقرار السياسي و الأمن الوطني**

اتفقتبعض العينةعلى أن الظروف الأمنية المستقرة بشكل عام لعبت دورا مهما في تطور الحركة النسوية الأردنية.

الأوضاع السياسية غير المستقرة تؤثر على الرجل والمرأة وتضع الإنسان في جو من عدم الاستقرار النفسي والأمني. في الأردن كنا ولازلنا نتنعم في هذا الاستقرار، ساهم هذا بإبقاء اللحمة بين جميع طبقات الشعب، بين الشعب والحكومة والجهات الرسمية، بين النظام الرسمي والنظام العام، ليكون هناك نوع من التواصل ومتانة في العلاقة، فيصبح الإنسان يدافع عن بلده، ويدافع عن حق ليس فردي بل جماعي، حق دولة وحق وطن .

- **تنامي قوى الإخوان المسلمين وظهور تيارات نسويةإسلامية**

اتفقت العينةعلى أنه لا توجد حركة نسويةإسلامية،وذلك بالرغم من تنامي الحركات الإسلامية وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين. واتفق البعض الآخرعلى تأثير الحركة الإسلاميةالسلبي في مسيرة الحركه النسوية الأردنية وإعادتها إلى الوراء، وأشار البعض إلى أن نشوء ما يسمى بالحركة النسوية الإسلامية جاء لمواجهة المد الشيوعي.

ظهر تيار نسوي إسلاميفي الثمانينيات ووصلت ذروته في التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، هذا فتح المجال للإخوان المسلمين أن يسودوا في الأردن و فلسطين خصوصا و في المنطقة. وحسب ما أشارت اليه العينة أن التحرك كان متاح لهم عندما كان هناك محاربة للتيارات القومية والشيوعية،حيث كان الأسلاميينأداة للدولة أمام هذه التيارات، وكانت المنابر والمساجد والجامعات والمدارس والبنوك والمستشفيات متاح لهم،لأن أغلب الناس يتأثرون بالخطاب الديني بالفطرة.

رافق تنامي الحركة الإسلامية ظهور خطاب نسوي إسلامي يهدف للوصول إلى العدالة الاجتماعية من خلال إعادة قراءة النصوص الدينية وتفسيرها. فإن من أولويات النسوية الإسلامية هو التوجه مباشرة إلى النص الاسلامي المقدس وهو القرآن الكريم من أجل نشر رسالة المساواة التي جاءت فيه.

يتم الارتكازعلى الآيات القرانية التي تشير الى تساوي بني البشر بغض النظر عن النوع وأن الله عز وجل لاينظر إليهم إلا من خلالأعمالهم ويحاسبهم على هذا الاساس،ويكمن التساؤل هنا عن السبب الذي دفع بالفقهاء الرجال إلى التركيز على الذكورة ووضعها دوما في المقدمة ويفسر ذلك بأن العقلية الذكورية والثقافة الأبوية كان لها أكبر الأثر على هؤلاء الذين تغاضوا

عن المساواة في سبيل إظهار تقدم نوعهم على النوع الاخر.[٣١] يعتقد الكثيرون أن المطالبات النسائية في الأردن لمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل،انطلاقاً من فكرة مواطنة المرأة كما الرجل، تدفع الكثيرين لاعتبار هذا التيار النسائي علمانيا، وظهر ذلك بشكل واضح من خلال الأنشطة النسوية التي نظمتها الحركة الإسلامية من خلال ذراعها النسائي الرافض لاتفاقية سيداو والتي تمثلت بالاعتصامات والمسيرات المناهضة. وورد على لسان الدكتور عبد اللطيف عربيات أن اتفاقية سيداو تخالف تقاليد المجتمع والشريعة الإسلامية، وأنه هناك ميزات إيجابية للعمل الإسلامي في الأردن إذ أنه مفتوح للجميع وأنه يؤمن بالتعددية والإصلاح وإعطاء المرأة مكانها في الشأن العام قولا وفعلا من خلال الشريعة الإسلامية. ومنها نلاحظ إدراك الحركة الإسلامية لضرورة مواكبة التغيرات وتقبلها لوجود المرأة في مناحي الحياة المختلفة، ولكن ضمن صبغة إسلامية واضحة.

تختلف العينه مع التسميات، فهي لا تحبذ تصنيف الحركه النسويةإلى إسلاميةأو قوميةأو خلافه واعتبارها حركة نسويةأردنية ولكن ذات اتجاهات فكرية مختلفة.

" أنا مش مع نسويه أردنيةأو إسلامية، قومية، النسوية تعني إدراك المرأة لهويتها وإدراك المجتمع لهوية المرأة، وإنما أطلق عليها نسوية لكن في الحركة النسائية هناك اتجاهات فكرية وسياسية متباينة، ولذلك لا أطلق عليها مسميات اسلاميه، قوميه .. الستينات والسبعينات ازدهار اليسار والقومي، ثم التيارالإسلامي وهذا لا يعني إن القومي ليس إسلامي ....الأصل نقابي سياسي لا يعني أن نحول السياسي إلى نسوي، لأن النسوية هي إدراك هوية المرأة،كأمراة لها حقوق إنسانية و لها مسؤوليات في إدارة الشأن العام دون تمييز... الفكر السياسي اذا تبنى قضايا المرأة سيضفي عليه لونه سواء كان إسلامي قومي .. الخ" (أسمى خضر، جمعية معهد تضامن النساء، ٦٢ عام)

" لم تظهر في الأردن حركة سياسية وطنية عامة إلا في فترات محددة في فترة الاتحاد النسائي كانت سيدة من الزميلي، اعتمدت على أفراد و واحدة كانت جيدة وغنية وقدرت أن تحرك وبعدها حياة المسيمي في الزرقاء لها جذور من التربية والتعليم والمعاهدوهؤلاء شخصيات كأفراد اثروا في الحركة النسوية" (ليلى نفاع، جمعية النساء العربيات،٧٠ عام)

---

[٣١] مقال حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، أسماء المنور

" لقد ظهر تيار إسلامي وفيه نساء، أي لم يظهر تيار نسوي إسلامي لديه برنامج عمل وآليات عمل وإيدلوجية معينة، يوجد لهم نظر في قضايا المرأة في أكثر من موقع لكنه غير مطّ ر ومبلور في إطار معين" (عبلة أبو علبة، ناشطة وأمين عام حزب حشد، ٦٥ عام)

- **عدم الاستقرارالسياسي للمنطقه وإعلان الأحكام العرفية**

شهدت الخمسينات بداية تأسيس الدولة الأردنيواحتلال جزء من فلسطين،بالإضافةللاضطرابات التي كان يشهدها العالم بدءا من الحرب العالمية الأولى ثم .

وشهدت الحركة النسوية الأردنية في مطلع الستينات وحتى بداية التسعينات كما ترى العينة، تضييقا على مشروعها على الصعيدين التشريعي والقانوني مرتبطا بالظروف السياسية ومن بينها تصاعد وتيرة الصراع العربي الاسرائيلي واحتلال باقي فلسطين ودخول أفراد الأسرة الملكية على خط ضبط الحراك النسوي من خلال تبوء الأميرة بسمة للجنة الوطنية، وهي المرحلة التي اتصفت باحتواء الحراك النسوي والشعبي.

" أثر المؤسسات الملكيه دعم مالي معنوي، شوفانية، من أجل الاختباء ورائهم، مع أن العائله المالكة تنأى بنفسها عن الغوض في هذه القضايا، فمثلا الأميرة بسمة في الماده ٣٤٠ في حملة ال ١٦ يوم لم تقل رأيها بشكل واضح وهي ضد العنف لكنها لا تتدخل في التفاصيل. وللاسف هناك مؤسسات دولية تمول منظمات يرأسها أحد أعضاء الأسرة المالكه ويتعبرون ذلك بمثابة ضمانه، هناك العديد من المنح تذهب للجنه الوطنيه لشؤون المرأه وهذا الأمر ليس صح "

(أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

- **الإرادة السياسية المتمثله بقبول تبوء المرأة مكانه في الشأن العام**

ومع مرور الوقت أصبح من الصعب على النظام السياسي الأردني المماطلة بعدم دعم الحركة النسوية وتقييد حركتها، في عالم متحضر بدأ يمنحها هذه المكانه ناهيك عن رغبة المرأة بأنصافها في حقوقها، حيث ظهر بوضوح سيادة الإرادة السياسية والتقنين الذي اتبع في دعم المرأة وتبوؤها مكانه مجتمعيه وبرضى تدريجي من قبل المجتمع الذي وفره على دفعات، وهو ما ذهبت وأقرت به عينة الدراسة. وكما تم ذكره سابقا أن الإرادة السياسية من أعلى الهرم هي المحرك الأساسي لتبوء المرأة في الشأن العام، وما لم يكن ذلك لشهدنا تأخرا كبيرا في تواجد المرأة في مواقع صنع القرار وغيرها. الإرادة السياسية في الأردن هي المحرك للإرادة الشعبية

وليش العكس لذلك نجد تقبل المجتمع لتواجد المرأة في مواقع صنع القرار والشأن العام، خصوصا أن من قاد الراية هي سمو الأميرة بسمة بنت طلال وبدعم من جلالة الملك الحسين – طيب الله ثراه-.

- **نشوء منظمات المجتمع المدني وتطورها**

وأشارت العينةإلى جهد بدأ يظهر ويتنامى وهو جهد المجتمع المدني الذي دعم الحركة النسوية الأردنيةمن خلال تشكيل جمعيات تعنى بالشأن النسوي.

لعبت منظمات مجتمع مدني دورا كبيرافي إبقاء قضية المرأة على الأجندة والمطالبة فيها، وبعد ذلك جاءت منظمات مجتمع مدني استطاعتأن تحافظ على حيوية مطالبة الحركة النسوية من خلال البرامج التي تنفذها الداعمة للمرأة والتي تعمل على تمكينها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كان من أهمية مشاركة المرأة في المجتمع المدني الانفتاح عالمجتمع والمشاركة في القضايا المجتمعية المختلفة والمساعدة فيها، بالإضافة لتقبل المجتمع تواجد المرأة ومشاركتها في المجتمع المدني لانه محفل تشارك فيه كل فئات المجتمع من أجل أهداف سامية هي التوعية والتقدم بالمجتمع. وكما برزت أهمية المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق المرأة وتقديم التقارير التي تبين وضع المرأة في المجالات المختلفة والانتهاكات التي تتعرض لها.

" ٢٠١٠/٥/١ تم تأسيس وحدة شؤون حقوق المرأة في المركز الوطني لحقوق الأنسان، ولكن الاهتمام بشؤون المرأة بدأ منذ تأسيس المركز ... التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن يرفع لجلالة الملك ومجلس النواب والأعيان والوزراء وبنزل على الموقع الالكتروني للمركز يتناول مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك خاصة المرأة وهذا التقرير بدأ منذ مباشرة المركز أعماله منذ ٢٠٠٣/٦/١ ... أثر هذه التقارير التي صدر ١٠ منها حتى الآن كان يحكى عن حقوق الإنسان في الأردن وكان في جزئية عن المرأة تتحدث عن الإنجازات والتحديات التي لازالت تواجهه حقوق المرأة ويتم توزيعه على المؤسسات النسوية وبالنهاية التقرير تتم كتابة التوصيات " (بثينة فريحات، المركز الوطني لحقوق الإنسان- رئيس وحدة حقوق المرأة والطفل، ٤١ عام)

- **وصول النساء الى مواقع صنع القرار**

واجمعت العينه على أن وصول المرأةإلى مواقع صنع القرار قد أسهم في دعم الحركة النسوية، وأن تأثيرها كان إيجابي في الوصول إلى إهدافها في الحقوق والمساواة مع قناعة البعض بأن دفع الحكومةللنساء في مواقع صنع القرار هي عملية تجميليه وأنها لا تتم عن قناعة وإيمان بدورها وأهميتها.

" أكيد كان لها أثر إيجابي على النساء بصوره عامة وإيضا على الحركات النسوية ولو بطريقة غير مباشره لأنه ساهم كثيرا في تحقيق أهدافها التي ناضلت عليها ومن أجلها وفي أمثله كثيره على ذلك..وهنالك جوانب إيجابيه على المجتمع ككل وجودنا ليس عباره عن ديكور وليس إيضا مرتبط بحقوق النساء فقط ولكن في جميع النواحي السياسية والأجتماعية والاقتصادية....افتخر كل الفخر أني وصلت المره الأولى للمجلس البرلماني عن طريق الكوتا وبالمرة الثانية وصلت عن طريق التنافس ومع ذلك المجتمع لا يعطي المساحة الكافية للوصول للمواقع السلطويه وفي مواقع صنع القرار ولا زال المجتمع يسمي الذكور أو الرجال في مثل هذه المواقع أكثر وهذا يجب أن تبقى الكوتا مرحليا وأنا مع بقائها لكن لحين وجود أنظمة انتخابيه أكثر عدالة، حتى نظام الصوت الواحد برأي هو نظام غير صديق للمرأة وإذا تم تعديل للأفضل يكون وقتها آن الأوان للتخلي عن الكوتا "(وفاء بني مصطفى، ناشطة ونائب في البرلمان الأردني، ٣٦ عام)

عندما تنظر الفتيات في المدارس إلى النساء في مواقع القرار المختلفة، يصبح لهن طموح، وتبدأ في الانخراط في الشأن العام تمهيدا لفتح دروب أمامها للوصول إلى مواقع قيادية، وأثر هذا على الرأي العام الذي كان يعارض وجود المرأة في هذه المواقع، وعندماتتقن المرأه عملها ومهنتها في موقعها فأنها تقدم نموذج إيجابي يخدم الحركة النسوية وجميع النساء.

ومن ناحية أخرى فقد اجمع عدد من العينة على أن وجود المرأة في مواقع صنع القرار لم يكن له التأثير المطلوب لان النساء في تلك المواقع تفتقر للخبرة والتأهيل لذلك فهي غير قادرة على عرض قضايا المرأة بالشكل الصحيح، ناهيك عن تواجد العديد من النساء في مواقع صنع القرار اللاتي لا يؤمن بقضية المرأة واللاتي لازلن أسيرات الفكر المجتمعي الأبوي السائد.

" لم يساهم وصول النساء الى مواقع صنع القرار بالكثير وذلك اولا ان هذه المساهمة رمزية وموسمية لا تعبر عن حجم مساهمة النساء في كافة الحقول ومن

جهة اخرى لم تقدم النساءالكثير لقضية النساء لا على المستوى التشريعي ولا على المستوى التنفيذي في دوائرهن ، ومنهن من يرفضن الاعتراف بقضية النساء ،وتظل القضية الاهم هي قدرة الحركة النسائية على ايصال رموز نسائية تحمل خطابها الى مراكز صنع القرار ليتسنى لهولاء احداث تغييرات ، فالقضية ليست وجود امراة في موقع ما بل القضية وجود امراة مقتنعة بحقوق النساء وقادرة على احداث تغيير ما من موقعها،فهناك نساء اكثر ذكورية من العديد من الرجال" (سهير التل، اتحاد المراة الاردنية سابقا، باحثة مستقلة حاليا، ٦٠ عام)

- **شكل ومضمون الخطاب النسوي الاردني**

تشير العينةإلى أن الخطاب النسوي متميز ومتجاوب مع القضايا الوطنية ومع مطالبها وحقوقها، وأنه غير موحد عندما يتعلق بالقضايا الفكرية حيث يتسم بالرؤيا غير المتطابقه رغم التوافق والتقاطع مع بعض السياسيات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية.

وصفت مجموعة أخرى من العينة أن الخطاب النسوي أنه خطاب متوتر، متشرذم، عصبي ، قلق، ليس له بوصله، مفتت،غاضب، خطاب ليس عقلاني، وزادته الظروف الجديدة سوء على سوء. وأن الخطاب الحالي السائدفيه بعض التقاطعات، حيث تشكلت لجان وسيطة مثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأةتعمل على توحيد هذا الخطاب، للخروج برؤيا واحدة ومطالب واحده وخطاب واحد، لذلك تم تحديد مطالب المرأة الأردنية في الجانب التشريعي، والجانب الإعلامي، والجانب الاجتماعي، والجانب السياسي والاقتصادي.

" خطاب الحركه تجاوب مع القضايا الوطنية ومطالب المرأة وإنصافها وإحقاق حقوقها "

(إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

لابد من التطرق إلى التحول الذي حصل على الخطاب النسوي الأردني والذي كان في البداية متأثرا بالخطاب الماركسي من قبل الناشطات مثل إيميلي بشارات وسلوى زياديين، حيث يقوم على الإيمان بأن قضية تحريرالمرأةمرتبطة ارتباطا وثيقا مع تحرير المجتمع من كل أشكال الاضطهاد الطبقي والقومي والاثني والديني، وأن النظرة الدونية للمرأة هي نتاج تطور تاريخي اجتماعي، لاتتعلق بالفروق البيولوجية بين المرأة والرجل،حصلت نتيجةلظهور المجتمعات الزراعية والرعوية والفروق الطبقية والدولة، وتركز الثروة في يد الرجال(ملكية الاراضي

الزراعية وقطعان الماشية)، فبدأ يظهر عدم المساواة بين المرأة والرجل ، وأصبحت الوراثة من جهة الاب لاستمرار سيطرة الرجل. وتنطلق بالإيمان أن [٣٢]تطور المجتمع يقاس بتقدم المرأة وخروجها للعمل مع الرجل، ولابد أن يصبح بالضرورة مصدرا للتقدم الانساني. كان هذا الخطاب متأثرا بالمد الشيوعي الذي رفضته الدولة آنذاك بسبب تأثر العديد من الشخصيات الوطنية بالأفكار الشيوعية والرغبة في السعي لتطبيقها من خلال الحراكات المختلفة ومنها الحركة النسوية الأردنية، ويمكن فهم تأثر النسويات في هذا الخطاب أنه حقق بعد الثورة الروسية كل الشعارات التي كانت تطالب بها الحركة النسوية في أوروبا منذ الثورة الانجليزية والثورة الفرنسية، فحصلت المرأة على الحق الكامل في الاقتراع، وحق الطلاق والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

وكما بينا سابقا أن المد الإسلامي الذي جاء في بداية الثمنينات والذي بلغ ذروته بداية التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدعم من الدولة من أجل الحد من المد الشيوعي، رافقه ظهور تيار نسوي إسلامي يحمل مفاهيم جديدة لتحرير المرأة والعمل على تقدمها من خلال الدين الإسلامي، ومن خلال إعادة قراءة النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة قراءة نسوية بعيدا عن التفسيرات القديمة. [٣٣] والمقصود بالنسوية الإسلامية أنها منهج في إعادة قراءة التاريخ الإسلامي والنصوص الدينية وتأويلها، وتأسيس حقوق النساء والمساواة، فضلا عن تحديد معالم رؤية تحررية نسوية للقرآن لا تخرج أصحابها أو صاحباتها من حدود الدين والإيمان.

الخطاب النسوي الماركسي والخطاب النسوي الإسلامي هما الخطابان البارزان عند تتبع الحركة النسوية الأردنية، وارتبط وجودها بالحالة السياسية التي سادت في الدولة عبر الفترات التاريخية المختلفة.

ويوضح فوكو أن "نظام الخطاب" يرسم ذلك التخوف من الخطاب، ذلك التخوف الذي يعكس في الحقيقة سلطة وقوة الخطاب، وهو تخوف تبديه الذات أو المؤسسة أو السلطة على السواء، تجاه ما يشكله الخطاب : (في حقيقته المادية، كشيء منطوق أو مكتوب، التخوف تجاه هذا الوجود العابر المتجه إلى الامحاء بدون شك، لكن خلال مدة لا نتحكم نحن فيها، التخوف من أن نحس بأن تحت هذه الحركة، التي هي مع ذلك حركة يومية ورمادية، سلطة أو أخطارا لا

---

[٣٢]ابحاث يسارية واشتراكية وشيوعية ، تاج السر عثمان
الحوار المتمدن-العدد: ٢٥٤١ - ٢٠٠٩ / ١ / ٢٩ -

[٣٣]جدعان،فهمي، (٢٠١٠)،خارج السرب بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية، ط١،بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

نتصورها جيدا، التخوف من توقع وجود صراعات وانتصارات وجروح وعبوديات عبر الكثير من الكلمات، التي قلص استعمالها منذ زمن طويل، من فضاضتها). هذا يوضح تخوف الدولة من انتشار خطاب معين في المجتمع، لانللخطاب سلطة مادية، تملك القوة والقدرة، وتتضمن مخاطر ومخاوف وتحمل صراعات وما تسفر عنه من انتصارات وهزائم، من تحرير واستعبادات، سلطة تعبر الذات والمؤسسة على السواء، وتؤسس وجودها المستقل، هذا الوجود الذي يخيف الذوات، والمؤسسات، والمجتمعات.

<u>عوامل ذات طابع يتسم بالتحدي المجتمعي</u>

- **الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة والتحديات التي تواجهها**

ترى العينه بأنه برغم التحديات التي تواجهه المرأه إلا أنها إيضا تعرضت للانتهاك في حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما حصنها ودفعها بإتجاه الدفاع عن هذه الحقوق من خلال حركة نسوية وتشبيك مع الحراكات الوطنية الأخرى، هذه التحديات لم توقف المرأة أو تمنعها من المطالبة بحقوقها بالرغم من المواجهه الصعبة مع المجتمع بل عملت على شحذ الإرادة باكتساب المزيد من الحقوق ورفض سلبها أي حقوق أخرى.

" طبيعة الظروف طبيعة التحديات، تواجه المرأه بانتهاك لحقوقها مما اضطرها لحماية ما تم تحقيقها وتحقيق مزيد من المكاسب لقضايا المرأة، تأثرنا وعملنا جنب إلى جنب مع القوى الوطنية والعمل الوطني العام لم ننعزل عن العمل الوطني العام حيث نمى ووسع مداركنا "

(إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

- **العلم والتعليم وبرامج التوعية والتمكين والتدريب للمرأة، المؤتمرات العربية و الدوليه وبدء مشاركة المرأه فيها وتبادلها للخبرات**

أجمعت العينة على أن العلم والتعليم والتدريب وتمكين المرأة كلها تقينات وأدوات غاية في الأهميه لتعزيز مسيرة وحركة المرأة. كما أن مشاركتها في المؤتمرات العربية والدوليةمكنّها من التعرف على تجارب حركات النساء الأخرى والإستفادة من تجاربهن. ويمكن لمس ذلك في الخمسينات عندما جاءت المبادرة من النساء المتعلمات المتثقفات.

" وهناك متغيرات على صعيد العالم، حقوق الأنسان والمرجعيات والمواثيق الدولية خاصة وأن الأردن جزء من العالم، ولا يمكنه التغريد خارج السرب "
(أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

ارتفاع نسبة التعليم بين صفوف النساء في الوقت الحالي والتي فاقت نسب الذكور، يدل على تغيير واضح في التفكير المجمتعي من ناحية وعلى اهتمام الفتيات والنساء بتنمية أنفسهنّ والرقي لأعلى درجات العلم، رغم أن هذا التقدم في التعليم لم يرافقه تقدم المرأة ومشاركتها في سوق العمل، ولكن هذا مؤشر على التغيير البطيء. ومن ناحية أخرى فإن الانفتاح الذي حصل في العالم والذي أتاح الفرصة للنساء للاطلاع على تجارب النساء في العالم رفع نسبة الوعي من خلال تبادل الخبرات والعمل من أجل تطبيق التجارب الناجحة التي تم تطبيقها في الدول الأخرى.

" في البداية في الأربعينات من الملاحظ أنه كان كل النساء اللواتي انطلقوا بالحركة النسويةإلى الأمام هنّ النساء المتعلمات من فئات البرجوازيات الكبيره حصلوا على تعليم جامعي وهذا ليس بسهل أن يكونوا حصلوا على تعليم جامعي في الثلاثينيات والأربعينات ومعظهم كنّ زوجات أما سياسين في الجهاز الرسمي أو في المنظمات الشعبيةوكلهنّ من المتعلمات، وهذا شئ طبيعي لأن التعليم يعطي مزيد من التنوير والتثقيف وتطوير الاهتمام بالحياه العامة والبلد والوطن والشعب " (عبلة أبو علبة، ناشطة وأمين عام حزب حشد، ٦٥ عام)

- **الدعم والمسانده المجتمعية للمرأة**

أجمعت العينة على أن المجتمع قد شهد حركة متدرجة في قبول مشاركة المرأة في المجالات المختلفة، ولكن مع مرور الوقت كان هو الداعم والمناصر لها، حيث بلغ أوج هذا الدعم في عصرنا الحالي.

إن مشاركة النساء في البرلمان وفي الوزارات والأحزاب وخوض الانتخابات على رأس القوائم من أكثر الأمور التي تسرع في قبول المجتمع لوجود النساء في الحيز العام وتقديمهم دور مجتمعي.اعتاد المجتمع الأردني على تقديس وتعزيز دور المرأة الإنجابي، ومع مرور الوقت أصبح دور المرأة الإنتاجي خارج البيت مع المحافظة على دورها الإنجابي داخل البيت مقبولا،عملت المرأة في مجالات لم تكن مقبوله مجتمعيا ولكنها أصبحت مقبولة في الوقت الحاضر، فنجد المرأة تدرس لتكون قاضية ومدربة طيران وشرطية وغيرها.

- **منابر التواصل الاجتماعي**

اتفقت العينة على أن منابر التواصل الاجتماعيهي سلاح ذو حدين ولابد من توجيهه لتفادي الضياع بين الغث والسمين وأنه لا يستثمر بشكل جيد وهو يعتمد على الرسالة وعلى قيم ومبادئ القائمين عليها، كما أجمعت العينة على أن الشباب أقدر على التعامل مع منابر التواصل الاجتماعي.

"بالتأكيد ولكنها لا تستثمر كما يجب، وتستخدمه الشابات على نطاق واسع لكنه لا يستثمر بشكل جيد " (عبلة أبو علبة، ناشطة وأمين عام حزب حشد، ٦٥ عام)

استفادت الحركة النسوية من الثورة المعلوماتية من خلال تصميمها لمواقع إلكترونية تحمل رسالتها وصوتها إلى جمهور أوسع وبخاصة جمهور الشباب، والحقيقة معرفة مدى استفادة المنظمات من تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي بحاجة إلى دراسة علمية معمقة، لكن اللافت ظهور مجموعات شبابية من خارج المنظمات النسوية تنشط على وسائل التواصل الاجتماعي تطلق حملات نسوية مثل حملة (لا شرف في الجريمة) وغيرها .
ولكن بالرغم وجود نتائج إيجابية لمواقع التواصل الاجتماعيإلا أنه هناك مواقع تواصل اجتماعي أصبحت منبر لنشر الأفكارالمتطرفة والاقصائية ولغة الكره والتمييز والصور الاستهلاكية للمرأة، ولذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر عالم مفتوح وفيها كل شيء سيف ذو حدين.

" أكيد طبعا وانتشارها وخاصة في هذا الوقت وهو سيف ذو حدين تعتمد على الرساله الموجهه" (محاسن الإمام، مركز الإعلاميات العربيات، ٦٥ عام)

عوامل خارجية ودولية

- **المد الإسلامي وانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الحركات المتطرفة**

رغم أن العينة اجمعت أن الحركات اليسارية والقوميةأسهمت في دفع مسيرة الحركة النسوية الأردنية، إلا أنها اجمعت بأن ظهور الحركات المتطرفةأمثال داعش قد أسهمت بشكل سلبي جدا وأثرت على الحركة النسوية الأردنية، وذلك من خلال نشر الأفكار المتطرفة والتي تحط من قدر ومكانة المرأة وتعود بنا لعصور الجاهلية، أصبح الأمل أن نحافظ على ما تم اكتسابه في المراحل السابقة وعدم العودة للوراء بسبب نشر الفكر المتطرف الهادف للسيطرة على المجتمع.

لابد من التفرقة ما بين تأثير المد الإسلامي المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة مثل داعش وغيرها. وكما ذكرت حياة المسيمي (حزب جبهة العمل الأسلامي) أن مرحلة الثمانينيات كانت المرحلة الذهبية للحركة الإسلامية النسائية حيث كان هناك امتداد كبير للعمل الجامعي ووجدت المرأة في الجمعيات والاتحادات الطلابية، وظهرت النساء في ذلك الوقت في العمل النقابي الإسلامي مثل نقابة الصيدلة والهندسة، ولكن هذا النشاط النقابي كان ضعيف مقارنة النشاط الخيري والإغاثي والوعظي.

في التسعينيات بدأ الاهتمام بالعمل السياسي من خلال المشاركة في تأسيس حزب جبهة العمل الاسلامي، وشاركت النساء في قيادة الحملات الانتخابية لمرشحين الحزب سواء كان في انتخابات ال١٩٨٩ و١٩٩٣حيث كانت تعمل النساء تحت لافتة الحركة الإسلامية بغض النظر عن كونهنّ عضوات أو مؤازرات. وعند تأسيس الحزب عام ١٩٩٢ كان عدد الأعضاء المؤسسين ٣١١ منهم ١٣ سيدة بنسبة ١٠% وكانت حياة المسيمي أحد الأعضاء المؤسسين. وبعد ذلك في التسعينيات تم التوسع في العمل السياسي وتم تأسيس القطاع النسائي في الحزب في عام ١٩٩٤، وجدت النساء في مجلس شورى الحزب منذ انعقاد أول مجلس شورى، حيث اختلف عدد النساء من دورة انتخابية إلى أخرى، وصل أعلى حضور للنساء في مجلس الشورى ل ٩ نساء، وأقلها إمراة واحدة. حاليا يوجد ٥ نساء في شورى الحزب. هذا المنصب هو أعلى منصب وصلته النساء في الحزب، حيث أن مجلس الشورى هو أعلى هيئة قيادية في الحزب.

أما فيما يتعلق بالحركات المتطرفة فقد أثر سلبا على الحركة النسويةمثل داعش وغيرها، لأن ما تتعرض له النساء في المنطقة لم يرد إلا العصورة القديمةوالقصص الخيالية مثل سبي النساء والجواري اللاتيتبعنّ بالأسواق مثل سوق النخاسة، هذه النظرة المتدنية البعيدة عن مبادئ الدين المعتدلة والفطرة البشرية السليمة أثرت على النساء بشكل سلبي ولدت الخوف لدى المجتمع ككل رجالا ونساء من تفشي الأفكار المتطرفة بالتالي فقد الأمان المجتمعي.

- **التمويل الدولي**

أجمعت العينة على أن التمويل الأجنبي هو من أهم العوامل التي أثرت والتي لازالت تؤثر على الحركة النسوية الأردنية، وأنه كما تم ذكره سابقا لعبت دورا مهما في خلق التنافسية السلبية وتحقيق المصالح الشخصية من خلال العمل في المنظمات المختلفة. بالإضافة إلى دور التمويل في فرض الإجندات التي يمول على أساسها لذلك فهي السبب في خلق حالة من التضارب بين المؤسسات بسبب تحديد المواضيع التي تطرحها للعمل عليها. إضافة أن الأولويات التي

يفرضها أحيانا الممول لا تشكل أولوية وطنية لقضايا المرأة الأردنية، ولكن عدم توفر التمويل الوطني هو الذي دفع المنظمات باتجاه التمويل الدولي.
عامل التمويل الأجنبي كعامل اقتصادي أدى إلى إدخال أهداف وبرامج جديدة تترتبط بأجندات المنظمات المانحة وترتبط إيضا بأولويات لم يكن ليتم الالتفات إليها لولا هذه الإجندات.وهنا يمكن التحدث عن تأثير ليبرالي/ راديكالي، أدى إلى تبني قضايا كالعنف المجتمعي والأسري وقضية القتل بدواعي الشرف والاغتصاب الزوجي وغيرها.من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى تراجع مفهوم العمل التطوعي فكنتيجةلتراجع أوضاع النساء الاقتصادية أدى إلى بحثهنّ عن عمل ذي مردود مادي، ساعدت برامج التمويل في تركيز مفهومه في المنظمات العاملة، لذلك بتنا نرى جحافل الموظفات في المنظمات النسوية العاملة ولا نرى متطوعات مما يؤدي إلى التساؤل حول مدى جدية واقتناع العاملات في هذا الحقل.

" تحول الاردني إلى موظف لدى الممول، وبغياب الموارد الوطنية تضطر المنظمات النسوية الركض خلف المنظمات الدولية المانحة وتنفيذ أولوياتها. ولا يوجد لدينا موارد وطنية ولا عربية، الأصل وجود صناديق عربية " (أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

التقارير الدولية التي تصدر والتي يقدمها الأردن في المحافل الدولية عن وضع المرأة وتقدمها في المجالات المختلفة يؤثر على التمويل المقدم له، خصوصا عند إصدار التقارير الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني النسوية حيث يوجد تضارب أغلب الأحيان في نتائج هذه التقارير.

من ناحية أخرى فإن النساء العاملات من خلال الحركة الإسلامية كما ذكرت حياة المسيمي لا يعتمدنّ على التمويل الخارجي لأنه توجد لديهنّ موازنة داخلية من الحزب، حيث أن الأموال الممنوحة للحزب تجمع من الأعضاء والحكومة التي تدعم الاحزاب جزئيا والتي يتم استخدامها في النشاطات النسوية المختلفة، وكما تقول المسيمي أن هذا أعطى ميزة للحزب حيث لا يوجد ممولين ولا قوى خارجية تؤثر على الأجندة العامة.

- **الربيع العربي**

اختلفت العينه حول إسهامات الربيع العربي في الحركه النسوية الأردنية، فمنها من ارتأى أن الربيع العربي عاد بالحركة النسويةإلى الوراء، في حين رأى آخرون أن الربيع العربي لعب دورا في دفع مسيرة المرأة وتمثل ذلك من خلال مشاركتها في حركة الربيع في البلدان العربية التي انطلقت فيها.

في بداية الربيع العربي وحركة الإصلاح من أجل تحقيق الديمقراطية، كانت الشعارات العامة تتقاطع مع شعارات النهوض بأوضاع المرأة مثل شعارات إطلاق الحريات العامة من أجل المساواة ومنأجل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهذه الشعارات جميعها تصب في صالح الحركة النسوية.شاركت المرأة بأعداد هائلة لأنهنأدركن أن تحقيق هذه الشعارات تخدم المرأة والنساء العربيات لادراك النساء أنهنّ تعيشنّ في بيئة سياسية واجتماعية غير صديقة، فتحقيق أي مطلب من المطالب سيكون لصالح المرأة.مشاركة المرأة الأردنية في حركة الإصلاح كانت ضعيفة والسبب أنه لم تحدث في الأردن ثورة ولم تشارك فيها كل الفئات الاجتماعية، إضافه إلى أن المنظمات النسوية جميعها هي أميل إلى النخوبية وأبعد عن التواصل مع الفئات الشعبية الأوسع، والنخوبية هنّ مجموعات واعيات من النساء في الواجهة يعملن الحوارات فيما بينهن في قضايا ومشاريع وبرامج معنية فيها فئة من النساء وليس عموم النساء. تراجع التحرك الشعبي الذي بدأ في عام ٢٠١١م مع بقية الدول العربية وذلك لعدة عوامل منها، أن الدولة الأردنية انتبهت وبسرعة إلى مخاطر تصاعد الحراك الشعبي فقامت بامتصاصه من خلال إجراء مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية، كما ساهمت التغيرات الدموية في دول الجوار مثل سوريا والعراق في نشر حالة من العقلانية تصل حد الخوف من أن أي تحرك سيؤدي إلى إخراج التيارات التكفيرية العنيفة التي ستقود إلى دمار البلاد،الأمر الذي لاتريده مجموع القوى المطالبة بالإصلاح بما في ذلك المنظمات النسوية التي تهدف إلى الإصلاح القانوني مجتمعيا ونسائيا، لذلك رغم ضعف مشاركة الحركة النسوية الا أنها تمسكت بإصلاحيتها واعتدالها .

" أثر الربيع العربي إيجابا على الحركة حيث بدأنا نلمس مزيد من الرغبة من النساء للعمل معنا والتعاطف معنا وفي رغبة وعدم خوف في الدفاع عن قضايا المرأة "

(إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

وصفت وفاء بني مصطفى الربيع العربي بأنه ربيع نسائي ودليل ذلك ما حققته النساء في المغرب حيث استطعنّ الحصول على مكتسبات رائعة من خلال التعديلات على الدستور

المغربي تمثلت في دسترة الكوتا، وإنشاء هيئة للمناصفة وبإلغاء المادة الشبيه للمادة ٣٠٨ من المنظومه الجنائيه المغربية، النساء في الأردن لم يقمنّ باستغلال اللحظة التاريخية ولم يقمن بعمل ربيع نسائي أردني كان منالممكن أن يحقق كثير من المكاسب ويوفر عليهن الكثير من الوقت والمعاناةمثل العمل على تعديل المادة السادسة من الدستور الأردني.

عوامل ذات طابع اقتصادي

ترى العينةأن النساء بدأنّ التركيز على التمكين الاقتصادي لأنه مدخل إلى مشاركة المرأة بقوة ووصولها إلى حقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية. ويمكن النظر إلى العامل الإقتصادي من ناحية أخرى وهي الناحية الوظيفية للمشاركة والاندماج في الحركة النسوية لتحقيق مكتسبات مالية عن طريق العمل في المنظمات المختلفة وهو الذي شكل نقطة تحول في كون الانتماء للحركة تحول من كونه تطوعي إلى مأجور.

" طبعا أكيد تحولت من تطوعي إلى مأجور الآن الجمعيات تعطي رواتب فيما سبق كان التطوع إيمانا لخدمة الناس والمجتمع أما الآن أصبحو يطالبوا مثلا رواتب لتغطية أجرة المواصلات والتعب "

(محاسن الإمام، مركز الإعلاميات العربيات، ٦٥عام)

الحركة التعاونية عند النساء هي قصة نجاح في الأردن لآن العوامل الاقتصادية كانت الدافع لتشكيل التعاونيات النسائية في مختلف أنحاء الأردن والقرى و البوادي وهذا مؤشر أن العوامل الاقتصادية كانت دافع لنمو حركة مجتمعية غير سياسية بدأت في العمل الاقتصادي ومن ثم انتقلت للحديث عن الحقوق السياسية،ولكن المحرك الحقيقي لها هو العامل الاقتصادي.

" التمكين الاقتصادي يساعدهم أن ينطلقوا يعملوا، ويسافروا وكل النشاطات، ويؤسسوا جمعيات، ممكن نحسب أن العملية هذه تحرك وبغض النظر عن المنتج الذي يخرج فيما بعد "

(إسراء محادين، ناشطة ومحامية حقوقية، ٣٦ عام)

وحسب نظرية الحركة الإجتماعية الجدية فإن ما تم ذكره من عوامل ساهمت في التأثير على الحركة النسوية الأردنية فإن حيث الحركات الاجتماعية التقليدية تميل إلى أن تشارك في الصراع الطبقي في حين تشارك الحركات الاجتماعية الجديدة في الصراع السياسي والاجتماعي وهو تماما ما قامت به الحركة النسوية الأردنية، كما تميل الحركات الاجتماعية

التقليدية إلى التركيز على المخاوف الاقتصادية وعدم المساواة وغالبا ما يكون أعضاءالحركات الاجتماعية الجديدة في معظم الأحيان من شريحة الطبقة الوسطى الجديدة من المجتمع.

تشجع الحركات الاجتماعية الجديدة أعضائها على الانخراط في تغيير الأنماط الحياتيه، تميل إلى أن تكّون أنصاراً بدلا من أعضاء، ويمكننا وصفها بأنها شبكات منتظمة فضفاضة، ونرى ذلك جليا في الحركة إذ انه ليس من مصلحة حركة مثل الحركة النسوية غير مقبولة مجتمعيا أن تكون أعداء بقدر ما تكون أنصارا يدعون ويدفعون للتغيير الإيجابي.

المبحث الثالث

أثر العوامل المختلفة على كل من خطاب الحركة النسوية الأردنية وإنجازاتها

اختلفت العينة بطريقة وصف الخطاب النسوي في الأردن وتأثره بالعوامل التي ذكرت سابقا، حيث تم وصفه أحيانا أنه خطاب حقوقي إصلاحي، وأحيانا خطاب تقليدي كلاسيكي، والبعض وصفه أنه خطاب لم يعد مرتبط بحركات الإصلاح والتحرر وما زال عالق في الخطاب التنموي غير موحد ومنفر، وتم وصفه إيضا أنه خطاب مباشر منمق مقنع بعض الأحيان وأن العوامل السابقة عملت على إنضاجه.

ترى الباحثة أن العوامل السابقة أثرت بشكل مباشر على خطاب الحركة النسوية بمختلف مراحلها. يمكن أن نرى أن العوامل السياسية عملت على بلورة خطاب ومطالبات حقوقية منذ نشأة المملكة، حيث تتشابه المطالبات والصحوة النسوية بسبب العوامل السياسية في بداية نشأة الحركة وفي التاريخ الحديث بعد الحرب على العراق ٢٠٠٣ وفيما بعد الربيع العربي. وهذا يمثل وعي متقدم لدى النساء أن تحقيق المكتسبات يأتي ضمن الظروف السياسية الحرجة التي تكون فيها الدولة ملزمة بالاستجابة . ونرى إيضا أن الخطاب النسوي كما تم شرحه فيما تقدم، تأثر عبر السنوات الماضية بالقوى المتصاعدة الفترات المختلفة، حيث أنه كان أقرب للشيوعية واليسارية ومن ثم ظهرت التيارات الإسلامية ومن ثم تيارات موالية لسياسية الحكومية ومنفذة لخططها.

" في البرلمان تحصل مطالبات بتغيير قوانين معينة أوتدعونا الحكومة لقضايا معينة مثل إنشاء الهيئة المستقلة ولجنة النزاهة، كل هذا يعمل على تقوية الحركة ، يصبح لدينا سيدات قادرة أن تنشر الوعي ووقادرة أن توصل الرسالة إلى الجهات المختلفة سواء حكومية أو للقيادة "

(نهى معايطة، رئيسة الاتحاد النسائي الأردني العام، ٦٤ عام)

أما العوامل التي تتسم بالتحدي بالمجتعي فقد لعبت دورا إيضا في بلورة الخطاب، إذ أن ارتفاع نسبة التعليم والدخول في عالم التكنولوجيا من قبل النساء رفع درجة الوعي والمعرفة وارتفع سقف التساؤلات عن الحقوق وعدم القبول بالمسلمات المجتمعية التقليدية والتي أثرت على الخطاب بشكل كبير لذلك نرى أن الخطاب لابد من أن يتنقل من الخطاب التقليدي القديم إلى خطاب تنويري جديد يستخدم الأدوات المعاصرة.

وارتبط الخطاب النسوي الأردني منذ نشأته بالعوامل الخارجية المحيطة ولم يمكن فصله عن الخطاب النسوي العربي لأنه الظروف الإقليمية كانت ولا زالت تؤثر على المرأة العربية في كل أقطار الوطن العربي، لذلك نجد نفس المقاومة والقومية والحرية والانتصار لأي إنجاز تحققه المرأة العربية حاضرا في الخطاب النسوي الأردني. لعبت العوامل الخارجية من حيث التمويل الخارجي دورا رئيسيا في التأثير على الخطاب كما تم ذكره سابقا، لأن الخطاب أصبح مرتبط بنوع البرامج التي يتم تمويلها والتي يحددها صاحب التمويل وليس بناء على الاحتياجات الوطنية. ولذلك يمكن ربطه إيضا بتأثير العوامل الاقتصادية على الخطاب، لأن الحاجة الاقتصادية هي المحرك في كثير من الأحيان لجهود النساء بغض النظر عن نوع البرامج، لأنه أصبح ينظر للقضية على أنها وظيفة ومصدر دخل وليس إيمان معمق. الظروف الإقتصادية الصعبة لعبت دورا مهم في زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية ودخولها سوق العمل، واختلف الخطاب هنا عن كونه مطالبة بالمشاركة إلى المطالبة بالحقوق التي تسمح للنساء العمل في بيئة مريحة وراتب منصف وضمان حقها في إجازة الأمومة والرضاعة وغيرها.

تقول سهير التل(باحثة مستقلة،٦٠ عام) إن الخطاب السائد هو خطاب حقوقي إصلاحي ينتمي بشكل أو بآخر إلى إرهاصات في التيار الليبرالي العالمي السائد بعد مؤتمر بكين، وهو خطاب تجاور مع خطاب عملي تمكيني جاء وريثا لما عرفته الحركة طويلا تحت عنوان العمل الخيري والذي استمر نتيجة استمرار الازمات السياسية الكبرى وتأثيرها الكبير على النساء.

أما قوة تأثيره في المجتمع فلا يتعلق فقط بقدرة المنظمات النسوية على الحركة والوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية وهي قدرة محدودة بكل الأحوال، بل يعود لعوامل كثيرة، منها مستوى الديمقراطية الاجتماعية بالإضافة إلى الديمقراطية السياسية، والواقع أن مجتمع ما بعد الربيع العربي كما سبق وأشرنا هو مجتمع أكثر إقصائية وتشددا يضع أمام الحركة النسوية عراقيل كثيرة .

" استطيع القول بأن هذه المنابر فتحت مجال للخطاب الوطني وتطور لمزيد من المطالبه بحقوق المرأة ووقف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأولت مزيد من الاهتمام والتطوير"

(إيميلي نفاع، مؤسس جمعية النساء العربيات، ٨١ عام)

من جهة أخرى انخرطت الحركة النسوية في مناهضة الإرهاب، وفي نشر ثقافة احترام الآخر، وحرية الرأي والتعبير والبعد عن العنف، وبناء السلام، لأن الخطاب النسوي خطاب موارب

(قبل الربيع العربي) أي منقسم بين العادات والتقاليد والحقوق، الربيع العربي فرض مزيد من الوضوح في الموقف، بالتمسك بالحقوق بأنها غير قابله للجدل وغير متناقضه مع ثوابت المجتمعات المتمثله بالإيمان بما فيه الديني لأن جوهر الدين الاحترام والمساواة والعدالة وليس بالضرورة محاربة حقوق المرأة .

تأثر الخطاب في الفترة الأخيرة بأولويات الدولة التي تغيرت بسبب ضغوط اللجوء السوري والهاجس الأمني الاقتصادي، فنجد أن المرأة والطفل قد سقطوا من الأجندة التنموية، وأصبح هناك تركيز على قضية المرأة اللاجئة وكيف نتعامل معها وتأثير وجود اللجوء على المجتمعات المستضيفة وكيف انعكس على النساء المهمشة في المجتمعات المستضيفة .

تأثر الخطاب سلبيا في بعض الأحيان عمل ذلك على جعل الخطاب عدائيا بسبب الخوف من التغيرات والأفكار المتطرفة التي انتشرت في الفترة الأخير، هذا الأمر الذي جعل الخطاب منفرا للفئات الشعبية المختلفة في بعض الأحيان وخصوصا فئة الشباب، فالخطاب بحاجة للتوحيد والتجديد ومراعاة المتغيرات السريعة التي تحصل في العالم والعمل على مواكبتها. ناهيك عن دور ممثلي الحركة النسوية في طريقة طرح الأفكار وإيصال الخطاب التي يمكن لها أن تجذب العديد ويمكن لها العمل على إيجاد المزيد من المناهضين.

لم تتفق العينة على توجهه الخطاب السائد حاليا، وعدم الاتفاق في رأي الباحثة يمثل الخطاب السائد. ذكر جزء من العينة أن خطاب الحركة النسوية يحتوي على أكثر من خطاب متفرع وهو أمر مقبول ولكن طيف الخطاب ككل لا يصب في مكان واحد وهو تحقيق المصلحة الأسمى للمرأة الأردنية. الخطاب الحالي هو خطاب توعوي مطلبي وأحيانا هجومي يفتقر للإبداع والتجديد والتنظيم، لازال الخطاب عالقا منذ عدة سنوات ضمن نفس الدائرة التقليدية التي كونت حالة من الركود والتقدم البسيط وعدم استقطاب للجيل الجديد، حتى أن لغة الخطاب أحيانا لاتحاكي لغة المجتمع ولذلك نرى هجمات كثيرة عند طرح أي من القضايا المطلبية، فتكون المشكلة عادة بطريقة الطرح وليش القضية ذاتها.

ترى رنا أبو السندس (جمعية معهد تضامن النساء، ٤٠ عام) أن الخطاب السائد حاليا له علاقة ب ٣ مستوايات، له طابع تشريعي، له طابع إجرائي، له طابع سياسي. أما التشريعي يقصد فيه تحديد المطالب النسائية فيما يتعلق بالتشريعات التي تحتاج إلى إعادة نظر أو تعديل أو تطبيقات الإتفاقيات الدوليه التي صادقت عليها الأردن، وأما الإجرائي هواعتماد سياسات تنفيذ برامج على مستواى المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لخدمة النساء وإتاحة فرص متكافئة بالعمل والمشاركة السياسية ومواقع صنع.

أثرت الحركة بشكل كبير في المجتمع ورفع الوعي بأهمية المرأة، ولكنها لم تكن على قدر كبير وواسع. مثلا ارتفاع نسب التعليم لدى النساء ودخولها سوق العمل دليل على تأثير الحركة في المجتمع، ولكنه بشكل محدود لأنه ما تم تحقيقه من تواجد النساء في مواقع صنع القرار وتقلدها الشأن العام كان بإرادة سياسية وبقبول شعبي وليس العكس. الحركة النسوية الأردنية قادرة على التأثير بقوة في المجتمع لو تضافرت الجهود وتنظمت بشكل منهجي.

الحركة النسوية الأردنية لازالت مؤثرة في الشارع الأردني رغم اختلاف قوة تأثيرها في الفترات المختلفة. ويكفي وجود العديد من النساء الآن في مواقع صنع القرار على أن يكون دليل تأثيرها، لأن الأثر يقاس من خلال التمثيل ومن خلال تقبل المجتمع لوجود المرأة في المحافل المختلفة. ويمكن أن يقاس الأثر إيضا أنه كلما ابتعدنا عن العاصمة إلى الأماكن الريفية والنائية حيث نجد فيها المرأة العاملة المربية المنتجة المتعلمة رغم صعوبة الظروف المحيطة هناك من ناحية الموارد والمواصلات وقلة الموارد المالية من ناحية أخرى، ناهيك عن وعي النساء حاليا بالعديد من القضايا الحقوقية التفصيلية في القوانين المختلفة، على سبيل المثال بدأنا نشهد في الوقت الحالي العديد من النساء اللاتي يطالبن بحقهنّ بالميراث بعيدا عن سيطرة العادات والتقاليد في التنازل للأخوان أو الأقارب. وهذا التغير لم يكن ليحدث في ليلة وضحاها لولا الجهود التي عملت ولا زالت تعمل من أجل تحسين وتقويم وضع المرأة الأردنية.

" نعم بالتأكيد لا زالت الحركه النسويه مؤثرة...هي أحدثت تغير على أكثر من مستوى منها القاعده الشعبية و القيادات الشبابية والنسوية ومنها أصبح لدينا نساء ريفيات قائدات وشباب أصحاب مبادرات وعملت إيضا على التأثير على صناع القرار ... وهذه تأثير قوي يدل على المثابرة التي كنا نمتلكها والعمل المنظم مثلا أصبح لدينا قانون حماية من العنف الأسري ولم نكن نتوقع أن يكون عليه قبول بهذه السرعة وتعديل على قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل والعمال وهذا لم يأتي من فراغ لقد عملت الحركة النسوية بشكل ممتاز مقارنتا بالحركات النسويه المنتضره في الوطن العربي " (رنا أبو السندس، جمعية معهد تضامن النساء، ٤٠ عام)

أخيرا فقد أجمعت العينة على أنه يتم التعامل مع الحركة بعداء من خارج وداخل الحركة نفسها بسبب التوجهات السياسية لدى المنظمات النسوية، وبسبب ما تتلاقه من تمويل أجنبي اتهامها أنه تنفذ أجندات خارجية، وبسبب الخوف من كسر القالب المجتمعي الأبوي. وكان ذلك واضحا من

خلال تتبع مسيرة الحركة النسوية الأردنية، ففي بدايتها كان سبب العداء هو التوجهات الشيوعية واليسارية لدي الناشطات في الحركة، ومثل أصبح العداء موجها لمن يدعم الحركة النسوية ولكن ليس بالنفس الشعبي ولكن بنفس الحكومة والإرادة السياسية. حاليا العداء موجه للحركة النسوية بسبب تلقيها الدعم الخارجي والتمويل الأجبني والذي يفرض عليها أجندات العمل المختلفة، بالتالي اتهامها أنها تنفذ إجندات غربية بعيدة كل البعد عن مجتمعاتنا. كل أشكال العداء التي ذكرت خلال المراحل المختلفة ترافقت مع العداء الأعظم من قبل المجتمع الأبوي الرافض لكسر أي شكل من أشكال السيطرة على المجتمع من خلال تقيديه للمرأة.

" نعم طبعا، بالنسبة لنا يوجد بعض المنظمات النسوية تتعامل معنا بعدائية، وترفض فكرتنا وهنا القضية فكرية ..عالأغلب نسائية أحيانا بعض منظمات غير نسائية كالإعلام أو القرارات الحكومية هم عامل عدائي ولكن فكري وليس شخصي " (حياة المسيمي، حزب جبهة العمل الإسلامي،٥٣ عام)

المبحث الرابع

التحديات والمعوقات التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية

بداية لابد من ذكر أن هناك عدد من السيدات لم تجاوب على هذا السؤال بسبب ضيق الوقت والاعتذار عن متابعة المقابلة.

١- التحديات السياسية

اجمعت نسبة كبيرة من العينة التي أجابت على السؤال على أن العامل السياسي هو من أهم التحديات التي كانت تواجه ولازالت تواجه الحركة النسوية الأردنية، وهذا أمر طبيعي لأن الموقع الجغرافي للأردن يجعله محاطا بكثير من التحديات والتقلبات الأقليميةالتي تؤثر على توجهات الحركات السياسية والاجتماعية في الدولة.

واجهت الحركة النسوية ومنذ نشأتها تحديات كبيرة أبرزها مستوى الديمقراطية السياسية فمع كل أزمة سياسية تدفع المنظمات النسائية مع غيرها من منظمات المجتمع المدني بالحل والتضيق، يضاف إلى ذلك التحدي الأعظم المتمثل بالوعي المجتمعي المرتبط بشكل وبمستوى الانفتاح السياسي والذي يأخذ اليوم منحى الفكر المحافظ التكفيري والإقصائي، فإن شكل التيارات الإسلامية المتطرفة تحديا دائما لعمل المنظمات النسوية إلا أن التحدي المتمثل بفكر هذه الحركات اليوم هو التحدي الأصعب والأقوى، لأننا إزاء فكر يبادر إلى التكفير قبل التفكير، فأزمة الحركة النسوية اليوم أزمة وعي مجتمعي وشارع ينتمي إلى الماضي الداعشي أكثر مما ينتمي إلى المستقبل .

" أبرز التحديات حالة عدم الاستقرار السياسي، وتركت آثارها على كل الجوانب الاقتصادية والإنسانية، الأوضاع الإقتصاديه المتردية، أي الموارد شبه المعدومة، ونضطر اللهاث وراء المانح لتنفيذ أجندته، البنى التشريعية بشكل عام في مرحلة، غياب الديمقراطية في مرحلة ما، الموروث الثقافي، الجانب السلبي منه، المعاير والقيم ، التفاسير الدينية المخطوئة والمجزوءة ، أي توظيف النص في غير مكانه"
(أنعام العشى، جمعية معهد تضامن النساء، ٥٠ عام)

٢- البروقراطية والتنافسية بين المؤسسات النسوية المختلفة

ومن أكثر التحديات التي تواجهة الحركة النسوية الأردنية هي التنافسية السلبية بين المؤسسات النسوية المختلفة وخصوصا على التمويل واتباع أجندة الممول من أجل استمرارية العمل، بالإضافة إلى انعدام مبدأ تداول السلطة وارتباط أسماء بعض القيادات النسوية بمواقع صنع القرار لمدة طويلة من السنوات، حتى أن بعض الجهات الممولة أصبحت تقدم التمويل بناء على معرفة مسبقة بمن يقود المؤسسة، ممن ولدّ حالة من الاحباط لدى العديد من الناشطات في المؤسسات النسوية.

لا يوجد تكاملية في العمل ولا يتم إكمال العمل الذي بدأه الغير،كل مؤسسة تبدأ من الصفر، وهذا سببه الاعتماد على الفكر الفردي وليس المؤسسي، وتكرار الأشخاص في المؤسسات وعدم تجديد الدماء والأصل أن يكون هناك في دم جديد، و تمازج بين الخبرة القديمةلدعم القيادات الجديدة.

" لكن المؤخوذ على هذه المؤسسات كلها هو أهمية التجديد في هذه المؤسسات والديمقراطيه داخل المؤسسات أهمية السماح لإدخال الجيل الشاب من النساء وأن لاتبقى مطبوعة ومحتكره من قبل فئه معين للمجتمع وبعيده عن الجانب الشعبي والاتصال الحقيقي بالجماهير على أرض الواقع والمعناه الحقيقيه للنساء"(وفاء بني مصطفى، ناشطة ونائب في البرلمان الأردني، ٣٦ عام)

٣- التمويل

تحدي التمويل هو إيضا من أهم التحديات التي تواجهه الحركة النسوية الأردنية، قلة الموارد المتاحة أولا من حيث التمويل والدعم، وثانيا تحديد التمويل المقدم من الجهات المانحة بالمواضيع التي يقدم لها التمويل للعمل عليها. التمويل من الجهات المانحة ولد برأي الباحثة مشكلة التنافسية السلبية بين المنظمات النسوية لأن مصدر التمويل واحد، وولّدت مشكلة أخرى هي تحول قضية المرأة من إيمان بقضية تقدم المرأة إلى عمل ضمن منظمات نسوية ودولية من أجل تحقيق مصالح وظيفية وشخصية.

" التمويل، لان بدون المال لا نستطيع فعل شيء ولا مشاريع " (تهاني الشخشير، رئيس اتحاد المرأة الأردنية، ٥٣ عام)

" أهم التحديات التمويل ، التنافس السلبي، احتكار بعض المناصب لبعض الشخصيات أو بعض الأسماء المعروف " (رنا أبو السندس، **جمعية معهد تضامن** *النساء، ٤٠ عام)*

وحسب نظرية تعبئة الموارد التيتشدد على الطرق التي تتشكل منها الحركات والعمل ضمن الحدود التي تحددها الموارد المتاحة للمجموعة (الموارد الاقتصادية والسياسية والاتصالات)، فإن الحركة النسوية تتحرك ما يتوفر لديها من موارد، هنا الموارد الاقتصادية هي التي تتحكم بالحركة لأنه التمويل هو المصدر الرئيسي لتغذية المشاريع والبرامج وبدونه لا يمكن أن تتقدم الحركة لأنه لايوجد دعم حكومة من قبل الدولة لدعم الحركة، فالمورد الرئيسي هنا هو التمويل الخارجي وليس الدعم الداخلي ، لذلك فإن الحركة تتجهه باتجاهه الذي يؤثر على الخطاب السائد للحركة.

٤- التحديات الثقافية

من أهم التحديات الثقافية التي تواجهه المرأة هي عدم استيعاب وفهم أهمية دور المرأة، وعدم تسهيل مهمة النساء لا سيما في العمل والوصول إلى مواقع صنع القرار. إن عدم تفهم أوساط في المجتمع لضرورة وأهمية إشراك المرأة في مواقع اتخاذ القرار وتحمل المسوؤلية في العمل في العمل العام هي من أهم التحديات التي تنعكس على تواجد المرأة في القطاعات المختلفة، كان للجانب الاقتصادي دور في دفع مزيد من النساء للمشاركة، ولكن يوجد دائما مشكلة تواجه المرأة هي عدم المساواة في الأجور والرواتب والترقية.

الصورة النمطية للمرأة التي يتم إعادة إنتاجها سواء من خلال المناهج التعليمية والأمثال الشعبية و الاعلام لعبت دورا سلبيا كبيرا في إبقاء المرأة في مكانها وأحيانا تراجعها، لأن إعادة إنتاج الصورة النمطية يؤثر على تفكير المرأة وصورتها لنفسها ومن ثم اقتناعها بها من خلال تقبل المجتمع لها وفرضه عليها.

" الوضع التعليمي يؤثر....المسار التعليمي بشكل نقدوي إصلاحي أن المناهج لا شك أنها تحتاج إلى نفض " (انتصار جردانة، جمعية الثقافة العربية، ٨٣ عام)

٥- تحديات تتمثل بحركات التطرف الديني

عملت الحركات الدينية المتطرفة على تراجع وضع المرأة في الأردن وفي الوطن العربي بشكل عام. لأنها عملت على إعادة إنتاج الأفكار والممارسات المجحفة بحق المرأة والتي لا تمت للدين بصلة ولكن هدفها السيطرة على المجتمع. عملت حركات التطرف الديني على زعزعة الحركات النسوية ودفعتها للعمل من أجل إبقاء ما تم إنجازه والخوف من التقدم حتى لا يحصل اصتدام مع هذه الحركات بالتالي خسارة المكتسبات التي تم تحقيقها.

" *هي ساءت للإسلام بشكل عام والحركات الاسلامية ايضا، ولكنها بالمقابل أظهرت وسطية الحركات الإسلامية ولذلك اعتقد أنها على المدى القريب لها آثار سلبية، ولكن على المدى البعيد أثرها سلبي وعلى المدى البعيد سيكون أفضل*"(حياة المسيمي، حزب جبهة العمل الإسلامي، ٥٣ عام)

تعتقد الباحثة أن الحركة النسوية الأردنية تعاني من حالة سبات طال عليها الزمن بالرغم من كل الجهود التي بذلت والتي لا يمكن إغفالها ولكنها بالأغلب جاءت بإرداة سياسية من أعلى الهرم وليس من القاعدة الشعبية، هذا الأمر الذي يجعلها برأي الباحثة تدور في ضمن خطة مرسومة بما ترضيه الدولة بداية قبل المجتمع لما يتم منحه للنساء من حقوق وحريات. هناك من وصفها بأنها في حالة من السكون أو أنها تتأرجح وغير مستقرة، وأن الانجازات الحاصلة تكون على شكل قفزات قصيرة ومحدودة.

إن مفهوم الحركة النسوية الأردنية لدى الشارع الأردني مفهوم غير ناضج ولا يعبر عن فهم حركة اجتماعية إصلاحية حقوقية تسعى لتحسين وضع النساء من أجل النهوض بالمجتمع ككل وليس من أجل كسر الأنماط الاجتماعية المعروفة أو الوقوف ضد الرجل، بل إن الاعتقاد السائد هو أن من يقود هذه الحملات الاصلاحية لتحسين وضع النساء هن من الطبقة المترفة التي ليس لها أدنى فكرة عن هموم الطبقة الفقيرة والمتوسطة، ولعل السبب في ذلك أن من قاد هذه الحملات كن في معظم الأحيان من المنتمين للطبقة الارستقراطية. بالرغم من تواجد المرأة الآن في مواقع صنع القرار وفي مجلسي الأعيان والنواب والحكومة ولكن لاينظر للأمر من زواية حقوقية ومساواة للمرأة، بل ينظر له على أنه تعاطف وجائزة ترضية لأنه حتى الآن لم تترك المرأة التي وصلت لمواقع صنع القرار الأثر المطلوب لتأثير وتمثيل حركة نسوية أردنية ذات مفهوم واضح.

الخاتمة

مرت الحركة النسوية الأردنية في عدة مراحل عملت على تطورها وبلورتها خلال الفترات الزمنية المختلفة منذ نشأة الأمارة وحتى اليوم. ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلت الباحثة إلى أن تطور الحركة النسوية الأردنية قد مر في عدة مراحل تاريخية مهمة قامت الباحثة بتقسيمها حسب الأحداث الزمنية التي أثرت على المجتمع ومنها الحركة النسوية الأردنية.

ارتبط ظهور الحركة النسوية الأردنية بنشأة المجتمع المدني، وذلك في مرحلة مبكرة من عمر المملكة. وكانت هذه الفترة هي فترة الانتقال لمرحلة الدولة المدنية التي تحكمها القوانين ويدعمها الشعبمن خلال المشاركة في تنمية المجالات المختلفة كانت النساء جزءاً أساسيا منها.

أظهرت نتائج الدراسة أن الحركة النسوية مرت في أربعة مراحل رئيسة وهي: تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٢١م - ١٩٥٢م (مرحلة النشوء والتأسيس)، تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٣م - ١٩٥٧م(مرحلة المطالبة والإعتراف بالحقوق السياسية)، تطور الحركة في الفترة مابين ١٩٥٨م- ١٩٨٩م (مرحلة الإنغلاق السياسي)، مرحلة الممارسة والتطبيق في الفترة مابين ١٩٩٠م- ١٩٩٩م (مرحلة مأسسة العمل النسوي).

أما عن تطور الحركة النسوية الأردنية في الفترة مابين العام ٢٠٠٠- ٢٠١٤ فإن الحركة تأثرت بالعديد من المتغيرات والعوامل هي : الوثائق والمؤتمرات الوطنية، الاتفاقيات والالتزامات الدولية، تأسيس منظمات نسوية ومدنية وأكاديمية جديدة، التعديلات على القوانين في المنظومة التشريعية وأخيرا تأثير ظهور النسوية الأسلامية.

خلصت الدراسةإلى أنّ العوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية الأردنية: هي العوامل السياسية، وعوامل ذات طابع يتسم بالتحدي المجتمعي، وعوامل خارجية ودولية، وعوامل ذات طابع اقتصادي. وأن الحركة النسوية الأردنية لازالت مؤثرة في الشارع الأردني رغم اختلاف قوة تأثيرها في الفترات المختلفة بسبب العوامل التي أثرت عليها في الفترات الزمنية السابقة والحالية. وتمثلت أهم التحديات والمعوقات التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية ب : التحديات السياسية، البروقراطية والتنافسية بين المؤسسات النسوية المختلفة، التمويل، التحديات الثقافية، تحديات تتمثل بحركات التطرف الديني.

إن المتتبع في دراسة الحركة النسوية الأردنية يرى أنه من غير الممكن فصل تطورها وأحداثها عن الأحداث السياسية، وكان ذلك واضحا من خلال هذه الدراسة إذ أن جميع المفاصل التاريخية التي أثرت على تطور الحركة كانت بشكل رئيسي سياسية أو استجابة لاسباب سياسية. ومن

حيث الخطاب نرى إيضا أن الخطاب النسوي انبثق أصلا من هوية الخطاب السياسي السائد في الفترات المختلفة حسب نشوط الحركات السياسية ذات توجهات متباينة بالرغم من ذلك بقي هناك الخطاب اجتماعي محافظ على مر السنين.

ولا يمكن إغفال دور الإرادة السياسية العليا من أعلى الهرم والتي ساهمت بشكل مباشر في دفع وتطور الحركة وفي رسم حدودها من جهة أخرى عن طريق إنشاء مؤسسات نسوية ذات مرجعية ملكية وحكومية لجمع العمل النسوي تحت مظلة واحدة مثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

إن ما يميز هذه الدراسة المقابلات المعمقة التي أجريت مع العينة من الناشطين والناشطات من مؤسسي الحركة وممن أضفوا لها. حيث لاحظت الباحثة أنه هناك من يمثل الحركة النسوية وهو لايؤمن بوجود حركة نسوية أردنية أصلا، وهناك من يقوم بالعمل للكسب المادي، وهناك من آمن بالقضية وعمل لتقدمها من أجل مصلحة المرأة الأردنية. هذه التباين موجود حاليا في الحركة وهو ما انعكس سلبيا على آدائها إذ أنه لاتجد مكانا لمبادلة القواسم المشتركة بقدر ما تجد جلدا للذات وانتقادا للآخر إما بسبب المنافسة أو بسبب اختلاف التوجهات.

كان للمرأة الأردنية فرصة ذهبية لتحقيق مطالبها في فترة الحراك الشعبي الذي بدأ مع قيام الربيع العربي عام ٢٠١١م أسوة بالمرأة العربية في أقطار أخرى ولكنها لم تفعل. ويمكن تفسير لذلك لعدة عوامل منها الخوف من خسارة المكتسبات ورؤية ما حصل في الدول العربية الأخرى من تدمير قتل، أخيرا وهو الأهم غياب التنسيق والخطاب الموحد من قبل ممثلي الحركة النسوية الأردنية فبدلا من يكون التركيز على تحقيق مصالح المرأة الأردنية في فترة حساسة توجه العمل من أجل تحسين أوضاع النساء العربيات اللاجئات.

أخيراً الحركة النسوية الأردنية حركة عريقة التاريخ قامت على أسس ومبادئ ثابتة، وأن الخلل الذي حصل خلال السنوات الفائتة يمكن تصحيحه وتصحيح المسار لأن الجذور متأصلة وكل ما نحتاجه هو إعادة ترتيب الأولويات وتوحيد وتنظيم الخطاب وبناء أرضية مشتركة ونشر من جديد ثقافة تقبل الآخر بعيدا عما يحمله من توجهات سياسية ودينية وثقافية وإجتماعية والإجماع أن الهدف الأسمى هو رفعة المرأة الأردنية أولا والعربية ثانيا.

التوصيات

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من التوصيات وهي :

١- الحاجة إلى مزيد من الدراسات المعمقة التي تتبع تأثير الحركة النسوية الأردنية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودراسة أثرها على كل جانب بشكل منفصل حتى توفر للباحثين مادة متكاملة عن أثر الحركة في تلك المجالات وإيضا توثيق ما تم تحقيقه.

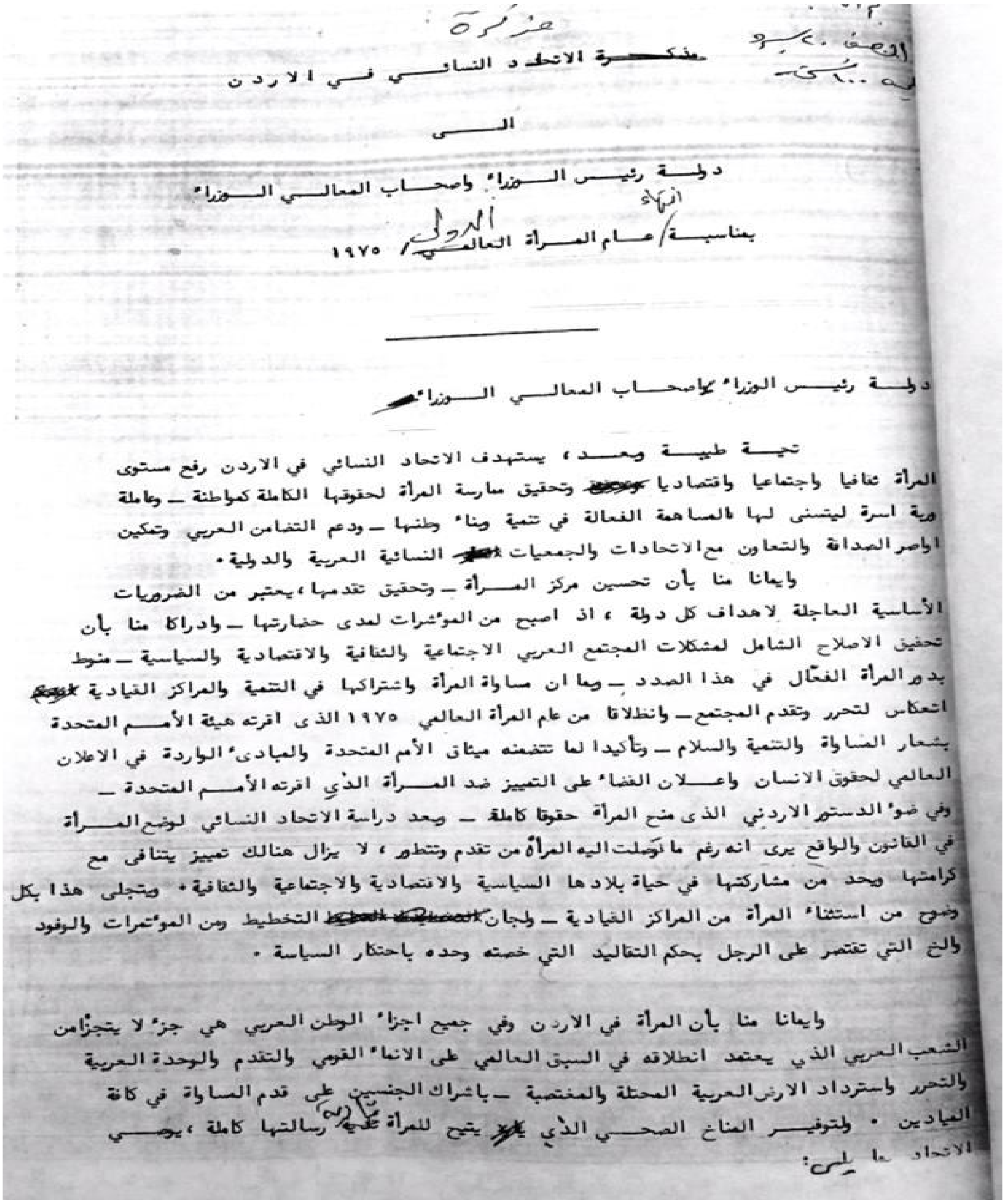
٢- الحاجة إلى عمل دراسة مقارنة لدور الحركات النسوية العربية فيما بينها ودراسة أهم الإنجازات وأهم المعوقات التي واجهتها، وأخذ الدروس المستفادة التي يمكن أنه تعمل على تجنب إعادة الأخطاء وتحصيل المزيد من الإنجازات.

٣- الحاجة إلى دراسة العوامل المشتركة في الخطاب النسوي، وتحديث خطاب نسوي يتفق على أولويات رئيسية التي تمثل المجتمع بجميع أطيافه وتعكس خطابا نسويا عربيا يحاكي وضع المرأة العربية بعيدا عن نسخ الخطابات الغربية التي تعمل على رفض خطاب ورفض الحركة معا.

٤- في اعتقاد الباحثة أن العاملين ضمن الحركة النسوية الأردنية بحاجة للتدريب لضبط المفاهيم المتعقلة بالمرأة، وبناء جسور من التعاون والتواصل من أجل تحقيق المصلحة العليا وهي مصلحة المرأة ومن بالتالي مصلحة المجتمع، بعيدا عن التنافسية والعدائية التي تعاب على الحركة.

٥- الحاجة إلى الوقوف على أهم المنجزات التي حققتها شخصيات بارزة في الحركة النسوية الأردنية، وتقديم إنجازاتها بالنحو الذي يقدم للأجيال اللاحقة قدوة في اكمال المسيرة بالشكل الصحيح والتعلم من التجارب واستشعار الإيمان بالقضية.

نموذج (١)



مذكـــرة الاتحـاد النسائـــي فـــي الاردن

الــــى

دولـــة رئيـــس الـــوزراء واصحـــاب المعالـــي الـــوزراء

بمناسبـــة/ عـــام المـــرأة العالمـــي/ ١٩٧٥

دولـــة رئيـــس الوزراء واصحـــاب المعالـــي الـــوزراء

تحيـــة طيبـــة وبعـــد، يستهدف الاتحاد النسائي في الاردن رفع مستوى المرأة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتحقيق ممارسة المرأة لحقوقها الكاملة كمواطنة ــ وعاملة وربة اسرة ليتسنى لها المساهمة الفعالة في تنمية وبناء وطنها ــ ودعم التضامن العربي وتمكين اواصر الصداقة والتعاون مع الاتحادات والجمعيات النسائية العربية والدولية.

وايمانا منا بأن تحسين مركز المـــرأة ــ وتحقيق تقدمها، يعتبر من الضروريات الأساسية العاجلة لاهداف كل دولة، اذ اصبح من المؤشرات لمدى حضارتها ــ وادراكا منا بأن تحقيق الاصلاح الشامل لمشكلات المجتمع العربي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ــ منوط بدور المرأة الفعّال في هذا الصدد ــ وبما ان مساواة المرأة واشتراكها في التنمية والمراكز القيادية انعكاس لتحرر وتقدم المجتمع ــ وانطلاقا من عام المرأة العالمي ١٩٧٥ الذى اقرته هيئة الأمـــم المتحدة بشعار المساواة والتنمية والسلام ــ وتأكيدا لما تتضمنه ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعـــلان القضاء على التمييز ضد المـــرأة الذي اقرته الأمـــم المتحدة ــ وفي ضوء الدستور الاردني الذى منح المرأة حقوقا كاملة ــ وبعد دراسة الاتحاد النسائي لوضع المـــرأة في القانون والواقع يرى انه رغم ما توصلت اليه المرأة من تقدم وتطور، لا يزال هنالك تمييز يتنافى مع كرامتها ويحد من مشاركتها في حياة بلادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتجلى هذا بكل وضوح من استثناء المرأة من المراكز القيادية ــ ولجان التخطيط ومن المؤتمرات والوفود والخ التي تقتصر على الرجل بحكم التقاليد التي خصته وحده باحتكار السياسة.

وايمانا منا بأن المرأة في الاردن وفي جميع اجزاء الوطن العربي هي جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الذي يعتمد انطلاقه في السبق العالمي على الانماء القومي والتقدم والوحدة العربية والتحرر واسترداد الارض العربية المحتلة والمغتصبة ــ باشراك الجنسين على قدم المساواة في كافة الميادين. ولتوفيـــر المناخ الصحـــي الذي يتيح للمرأة رسالتها كاملة، يوصـــي الاتحاد بما يلي:

مذكرة مقدمة من الاتحاد النسائي في الأردن لمجلس الوزراء بمناسبة عام المرأة الدولي ١٩٧٥م

نموذج (٢)

٧ ـ دراسه حول العلاقات بين اوضاع المرأه الشخصيه وتنظيم الاسره.
٨ ـ استغلال الجهد البشرى بوسائل غير شرعيه وعن طريق تهريب الايدى العامله الرخيصه.
٩ ـ التأثير الذى يمكن ان يكون لمختلف وسائل النشر والأعلام بخصوص تفهم دور المرأه في المجتمع المعاصر.
١٠ ـ اقرار برنامج عمل وتحديد المهمات الاولويه.
١١ ـ تقرير اللجنه حول اجتماعها الخامس والعشرين.

وفيما يلي موجز للمواضيع التي دار النقاش حولها واتفق على تحديدها :ـ

تقييم للانجازات التي تحققت بالنسبه للاهداف الرئيسيه التي نصت عليها لائحه هيئه الأمم المتحده منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥، واستغلال سنه المرأه هذه كفرصه للحث على اتخاذ مبادرات جديده وتطوير برامج عمل على النطاق الاقليمي والدولي.

يكون الهدف من هذه البرامج ما يلي :ـ

أ ـ الحصول على المساواه الكامله امام القانون.
ب ـ توفير الحاجيات الصحيه للفتيات والنساء كشرط أساسي لتطبيق المساواه.
جـ ـ المساواه في الحقوق الاقتصاديه بما فيها الحق في العمل والأجر المتساوى وضمان العمل بعد الزواج.
د ـ المساواه في الحقوق والواجبات ضمن العائله والمنزل.
هـ ـ ضمان مشاركه النساء للرجال على قدم المساواه في تحديد السياسه العامه للبلاد واتخاذ القرارات على المستويات المحليه والقوميه والدوليه، بما فيها رسم خطط التنميه والبرامج الثقافيه وقضايا السياسه الخارجيه مثل نزع السلاح وتقويه الصداقه والعلاقات بين الدول.

خلال عام ١٩٧٥ يجب ان يجرى تحسين في الاوضاع المعيشيه واوضاع العمل في الارياف وذلك عن طريق توفير فرص التعليم والعمل وازاله الاميه وتحقيق المساواه في فرص التعليم بالاضافه الى تطوير وتوسيع الخدمات الصحيه والعنايه بالأم والطفل ومحاربه التمييز العرقي والعنصريه والكولونيالـيـــــه.

ولقد دعت اللجنه الى اصدار بيانات يوقع عليها نساء ورجال على اعلى المستويات للاعلان عن هذا العام وتبني برامج وطنيه وتحديد اهداف معينه واعطاء الاولويه لأكثرها ضروره والحاحا، واقامه لجان قوميه يشترك فيها النساء والرجال وممثلون عن هيئات حكوميه واهليه في الارياف والمدن على السواء.

نشوء الفكره
======

نشأت فكره اقتراح سنه عالميه للمرأه في اجتماع مجلس الاتحاد النسائي الديموقراطي العالمي المنعقد في شهر تشرين الثاني عام ١٩٧١. ولقد تقدم باقتراحه هذا بصفته يتمتع بمرتبه استشاريه من الدرجه أ مع المجلس الاقتصادى الاجتماعي ومرتبه استشاريه ب مع منظمه اليونسكو ومدوّن في اللائحه الخاصه لمنظمه العمل الدوليه. ولقد اعدت لجنه حقوق المرأه في الأمم المتحده اقتراحا مماثلا لاقتراح الاتحاد وتم قبوله.

ونحن في الاردن انطلاقا من واقع المرأه في بلادنا وحاجياتها وتطلعها للاشتراك بصوره افضل، وعلى قدم المساواه، في مختلف اوجه حياه بلادها لرفع شأن امتها وتأمين مستقبل مزدهر لابنائها في ظل وطن حر مستقل نرى ان الاشتراك الفعال مع ملايين النساء في العالم في الاعداد للسنه العالميه للمرأه يوفر لنا فرصه فريده لنيل المزيد من الحقوق التي ستمكننا من القيام بهذه المهمات على افضل وجه. وبشكل خاص التصدى

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥ السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

- ٣ -

ى ـ الغاء الاجراءات المتبعة بعد البينونة الكبرى اذا رغب الطرفان في الزواج مجددا .

ك ـ استبدال الحكم ب بيت الطاعة بفرض تعويض نقدي على الزوجة الناشز . (الغاء)

ل ـ توحيد قوانين حقوق العائلة لجميع الطوائف والغاء المحاكم الشرعية والكنسية واعطاء صلاحيتها للمحاكم المدنية اسوة بالدول العربية المجاورة المتقدمة .

٣ ـ تعديل قانون اصول المحاكمات الشرعية :ـ

أ ـ المساواة بين الشاهد الذكر والانثى اسوة بقوانين البينات واصول المحاكمات الجزائية والحقوقية .

ب ـ تطبيق جميع هذه الأصول في المحاكم الكنسية

٤ ـ تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب :ـ

أ ـ الاعلان في الصحف اليومية والجريدة الرسمية عن موعد تنظيم الجدول الانتخابي للدائرة الانتخابية قبل ١٥ يوما من موعد الانتخابات النيابية .

ب ـ جعل حق الطعن في الانتخابات مطلقا وغير مقيد بفترة زمنية .

جـ ـ الغاء دور المخاتير في عملية الانتخابات النيابية .

د ـ جعل الانتخاب الزاميا للمرأة والرجل

هـ ـ ان لا يقل المستوى الثقافي للمرشح النيابي عن الشهادة الثانوية .

٥ ـ تعديل قانون البلديات :ـ

أ ـ منح المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية

ب ـ ان لا يقل مستوى المرشح للمجلس البلدي عن الشهادة الاعدادية .

٦ ـ قانون نظام الخدمة المدنية :ـ

أ ـ تمديد اجازة الامومة لشهرين مدفوعة الاجر الكامل .

ب ـ اعطاء الموظفة حق الحصول على اجازة استيداع بدون راتب لمدة لا تزيد عن سنتين بناء على طلبها الخطي الذى يجب ان يسبق موعد الاجازة بشهر على الأقل .

جـ ـ مساواة الموظفة بالموظف بالعلاوة العائلية ما لم يكن زوجها موظفا .

د ـ تمثيل المرأة في المجالس التأديبية .

٧ ـ قانون العمل :ـ

بما ان مشاركة المرأة في العمل الانتاجي عامل اساسي في تحررها اقتصاديا وتعزيز مكانتها الاجتماعية ـ كما انه عامل هام في نجاح خطط التنمية الشاملة ومرتبط بتطور المجتمع ككل فلا بد من تعديل وتحديث قانون العمل بما يتفق والمواثيق الدولية والعربية ـ والتطور الاقتصادى والاجتماعي خاصة بعد ان اخذ دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدا جديدا . وعليه يوصي الاتحاد بان يشمل تعديل قانون العمل النقاط التالية :ـ

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥ السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

-٤-

ذلك وخاصة لفظ ولد ، عامل ، صاحب عمل ، الشخص العاجز عن العمل والخ .

أ- استبدال عبارة "منحة الامومة" الواردة في قانون العمل بعبارة "حق الامومة".

ب- تمديد اجازة الامومة لشهرين مدفوعة الأجر الكامل .

ج- تطبيق قانون العمل على المزارعات وخادمات البيوت والعاملات

د- الزام صاحب العمل بمكافحة الامية بين عاله .

هـ- الزام صاحب العمل باشراك عاله بدورات الثقافة العمالية دون اى حسم في اجورهم .

و- الزام العمال بالانضمام لنقاباتهم كما هو الحال في النقابات المهنية .

ز- الزام تطبيق المساواة بين المرأة والرجل في الأجر للعمل المتساوي .

ح- نظرا لأهمية الاجازة السنوية في الحفاظ على صحة العامل جعل الاجازة السنوية والاعياد الرسمية والدينية الزامية .

ي- امتناع الفصل التعسفي لعقد العمل لضوابط قانونية وقضائية تقررها المحكمة المختصة .

ط- الزام تطبيق عدم فصل الانثى عند الزواج

ك- حق العمال في نظام شامل من الضمان الاجتماعي في كل مؤسسة منتظمة يزيد رأسمالها على عشرة آلاف دينار .

- قانون الجنسية :-

أ- ان يشمل اى لفظ مذكر يرد في القانون المؤنث ما لم يرد سياق المعنى على خلاف ذلك وخاصة الالفاظ اردني - شخص اجنبي - عربي - مغترب - والخ .

ب- حق الاردنية التي تتزوج من غير اردني الاحتفاظ بجنسيتها والاجنبية التي تتزوج من اردني الاحتفاظ بجنسيتها اذا ارادت .

حق الاردني الذي يتزوج بغير اردنية الحصول على جنسية زوجته اذا اراد .

- قانون التقاعد :-

أ- الغاء القيود الواردة في القانون المتعلقة بحق المرأة المتقاعدة والمساواة بينها وبين الرجل في هذا الصدد .

ب- الغاء شرط الجنسية الاردنية لحصول المرأة على الحقوق التقاعدية .

- قانون العقوبات :-

أ- المساواة في عقوبة الزاني والزانية .

ب- المساواة في الاعذار المخففة والمحلّة بين الزوجين .

ج- ايجاد مراكز توقيف خاصة بالنساء .

- تعديل قانون السجون :-

وبما ان الاتجاه التشريعي المعاصر يستهدف من العقاب ردع المجرم ليصبح مواطنا صالحا وليس لانتقام منه ليزيد اجراما - وبعد استعراض الاتحاد لوضع المرأة في السجون يوصي بما يلي :-

أ- فصل سجن النساء عن سجن الرجال بالتطبيق الفعلي .

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

ـ ٥ ـ

...ـاء والأطفـــال في ظـــل الاحتـــلال الصهيونـــي

يستحيل على المرأه انتزاع اى حق لها في ظل احتلال بغيض،لذا فهي تستغل ...ستعبد بشتى الأشكال ويتعرض ابناؤها للتدهور الاخلاقي والموت والاعتقال والتشرد وغيره. ...ذا يجب استغلال هذه الفرصه للتعريف بوضع المرأه في ظل الاحتلال الصهيوني وتعبئة الرأى ...عام العالمي لمساندتها في كفاحها للتخلص من هذه الاوضاع المهينه وتقديم شتى انواع ...ساعدات والدعم لها.

اننا نقترح بعد استعراض اوضاع المرأه ومتطلباتها بشكل عام تشكيل لجان تعمل على ...طوير البنود الوارده في كل من الفقرات الوارده اعلاه وعلى الشكل التالي :ـ

١ ـ اللجنه القانونيـــــه : تدرس اوضاع المرأه وحقوقها من الناحيه القانونيه على النطاق ...لوطني والدولي وتقدم توصيات للتعديلات الضروريه ومشاريع قوانين جديده تمنح المرأه في ...لاردن المزيد من الحقوق لتتمكن من تأديه واجبها على خير وجه. تشرف اللجنه في النهايه ...على اصدار كتيب يتضمن كافه النشاطات التي قامت بها اللجنه والابحاث والتحقيقات التي توصلت اليها ومشاريع القوانين التي ترتأى سنها.

٢ ـ لجنـــه ابحـــاث: تقوم باعداد دراسات معززه بالاحصاءات حول وضع المرأه في الاردن ومدى مساهمتها في الحياه العامه.

٣ ـ لجنـــه التوعيـــه والثقافـــه والاعـــلام: تعرف بواقع المرأه في الاردن عن طريق المحاضرات والمقالات في الصحف وتصوير الافلام الوثائقيه واجراء التحقيقات الصحفيه وغير ذلك.

٤ ـ لجنه العلاقـــات الخـــارجيـــه: مهمتها التنسيق بين نشاطات المرأه في الاردن وفي البلدان العربيه الاخرى وعلى النطاق الدولي، تنظم اللقاءات وتجرى الاتصالات وتتابع التحضيرات والمؤتمرات على النطاق الوطني والاقليمي والعالمي.

٥ ـ لجنـــه الأرض المحتلـــه:

٦ ـ لجنـــه الدفـــاع عن حقـــوق الانســـان: المساهمه في تطبيق لائحه حقوق الانسان الصـــادره عن الأمم المتحـــده في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨

٧ ـ اللجنـــه الماليـــه.

تتشكل اللجنه الواحده من مندوبين ومندوبات من اللجنه التحضيريه يتطوعون للعمل كل حسب مؤهلاته ورغباته ويمكن للجنه الواحده الاستعانه باشخاص اختصاصيين في ميادين الابحاث والنشاطات التي تنظمها اللجنه الواحده.

يجرى تشكيل اللجان مباشره بعد اقرار برنامج العمل.

تعطى اللجنه مهله شهر لتطوير برنامج مفصل ومحدد كل حسب تخصصها.

يحق للعضو الاشتراك في اكثر من لجنه.

× × ×

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

- ٦ -

وصي الاتحـــاد بما يلي :ـ

١ ـ ادراج الثقافة الاسرية وصحة الامومة والطفولة والتغذية في البرامج التعليمية الاناث.

٢ ـ نشر مراكز الامومة والطفولة في المدينة والقرية والبادية والمخيم باشراف مرشدات اخصائيات توعية المرأة وتوجيهها لأهمية مساواتها بين اطفالها الذكور والاناث في تربيتها الاولى ، للقضاء على التمييز ضد الاناث وتحقيق المساواة منذ الطفولة.

٣ ـ تعميم معاهد الخدمة الاجتماعية .

٤ ـ اشراك المرأة في معالجة قضايا الاسرة وخاصة قضايا الاحداث الجانحين بمراقبتهم وتوجيههم للعمل الصالح المنتج لا سيما بعد خروجهم من المؤسسات الاصلاحية لتعصمهم من العودة للانحراف.

٥ ـ اشراك المرأة في مراقبة الافلام السينمائية

٦ ـ توجيه وتجنيد كافة وسائل الاعلام لرفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي في مجالات الاسرة وتنظيمها وفي مسائل التغذية والثقافة الاسرية عامة.

٧ ـ تحقيق الضمان الصحي والاجتماعي لكافة المواطنين بحيث يشمل الضمان الاجتماعي الفئات التالية :ـ

أ ـ كل مواطن او مواطنة بلغ الستين من العمر.

ب ـ ارملة الشهيد مهما بلغ عمرها اذا كانت عاطلة عن العمل .

ثالثـــا :ـ وفي مجـــال الاقتصـــاد والعمـــل :ـ

ان مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية اصبح ضرورة ماسة لارتباطها الوثيق بارتفاع مستوى المعيشة كما انها عامل اساسي للتغلب على الزيادة المطردة في السكان التي لا تتناسب والنمو الاقتصادى ـ الأمر الذى يتطلب انتهاج سياسة اقتصادية توفر فرص العمل للجميع للحد من هجرة الفنيين والعمال خارج البلاد . وان مشاركة المرأة في العمل الانتاجي عامل اساسي في تحررها اقتصاديا وتعزيز مكانتها الاجتماعية كما انه عامل هام في انجاح خطط التنمية الشاملة. وكلما نجحت التنمية كلما اتسعت القاعدة الشعبية المستفيدة منها اقتصاديا واجتماعيا وكلما ساعد ذلك على زيادة دور وفعالية المرأة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. من هنا تبرز اهمية التخطيط للتنمية بعد ان برز مدى دور المرأة فيها ، الأمر الذى يتطلب تصحيح البنيان الاقتصادى بالتنقيب والاعتماد على طاقات البلاد ومواردها ووضعها بشكل مبرمج ومخطط في خدمة التنمية باقامة صناعة وطنية تستغل موارد البلاد الطبيعية وتوفر الظروف الملائمة لاجراء اصلاح زراعي جذرى وانطلاقا من هذه المبادئ يوصي الاتحاد بما يلي ـ

١ ـ تعميم المدارس المهنية في المدن والقرى وتوسيع القاعدة الصناعية والانتاجية وخاصة في المجالات التي تعمل فيها المرأة بعد ان اصبح لدورها في التنمية بعداً وأثراً واضحاً.

٢ ـ العمل على تخطي المفاهيم والتقاليد والرواسب الاجتماعية السائدة التي تقيد حرية المرأة في شتى مجالات العمل . وان ظروف التحدى الوطني والاجتماعي والتطورات التكنولوجية تفرض تجاوز هذه القيود الموروثة من التخلف الاقتصادى والاجتماعي الناجمة من مراحل الاستعمار الطويل.

٣ ـ توفير المراكز الكافية لمكافحة الامية والتوعية والتثقيف العام والتدريب المهني والتأهيل الفني لتهيئة الكوادر النسائية المؤهلة حتى لا تبقى المرأة طاقة مستهلكة او منتجة مستغلة وبعيدة عن المراكز الاستراتيجية.

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

العمال

– ٧ –

مطاعم في مراكز الحضانة باسعار الكلفة حتى لا يحول الزواج والانجاب دون عملها .

٥ – تعديل القوانين التي تجحف بحق المرأة وتهدد استقرارها النفسي وتعيق حركتها في العمل وخاصة قانوني حقوق العائلة والعمل .

٦ – تعميم ونشر الثقافة العمالية لتوعية المرأة العاملة لحقوقها وواجباتها في ظل القوانين المرعية المشار الى تعديلها اعلاه .

٧ – توعية المرأة لضرورة انضمامها للنقابات العمالية وللجمعيات التعاونية وللمكاسب التي تتحقق لها في هذا الصدد . وحث النقابات العمالية والمهنية باهمية نشاط وانتظام المرأة فيها وضرورة انتخابها في مجالسها .

٨ – تنمية الوعي الاجتماعي والاقتصادي والوطني بين العاملات وخاصة فيما يتعلق بتنظيم وحماية الاسرة واقامة الندوات [illegible] لمناقشة المشكلات التي تواجه المرأة العاملة .

٩ – توعية المجتمع بشتى وسائل الاعلام بان عمل المرأة ليس مزاحماً للرجل ولا اضعاف لسيادته – بل انما هو حقها وواجبها [illegible] كمواطنة للمساهمة في تنمية بلادها . والعمل للقضاء على كافة اشكال التمييز والاستغلال والاضطهاد التي تتعرض لها المرأة العاملة لأنه يستحيل للمجتمع الصحي النظيف ان يستغل ايا من افراده .

١٠ – تشجيع وتصنيع وتسويق انتاج المرأة في الصناعات التقليدية والاشغال اليدوية واقامة المعارض لها .

~~١١ – ان ازدواجية عمل المرأة في اعمال المنزل وخارجه وما يواكبه من تطور [illegible] معيشي اجتماعي واقتصادي يتطلب تبديل نظرة الرجل للأعمال المنزلية بحيث يجعل من الحياة الزوجية مشاركة حقيقية بين الزوجين .~~

١٢ – افساح المجال للمرأة لتحتل مراكز قيادية في العمل واشراكها في المؤتمرات العربية والدولية .

١٣ – اتاحة الفرصة للمرأة في بعثات التخصص المهني والفني .

١٤ – اشراك المرأة في اللجان التحضيرية لكافة التشريعات .

١٥ – تثقيف المرأة [illegible] في [illegible] الثقافي و[illegible] الامهات اسوة بالدول [illegible] المتقدمة

رابعاً :– وفي المجـــال الزراعـــي :–

ان عمل المرأة في الزراعة قديم وهي تشكل ثلثالقوى العاملة في الزراعة . الا انه من الصعب اعطاء احصائية دقيقة في هذا الصدد نظرا لموسمية العمل ولأن نسبة كبيرة من العاملات يعملن في الزراعة امتدادا لاعمالهن الزراعية بدون أجر . وتعاني المرأة الريفية بالاضافة الى فقر الانتاج الزراعي ، تعاني من الأمية والتخلف الصحي والاجتماعي والثقافي . وبما انها تشكل الاكثرية الساحقة من نسائنا كما انها [illegible] عنصر اساسي في الزراعة فلا بد من تخطيط انماء زراعي يشمل دورها في ~~التنمية الزراعية~~ [هذا المجال] . وفيما يلي توصيات الاتحاد النسائي لانجاح دور المرأة الريفية في ~~هذا الصدد~~ :–

١ – نشر المدارس في الريف في جميع مراحل التعليم .

٢ – توفير كافة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية للريف وخاصة مراكز الامومة والطفولة والمكتبات العامة .

٣ – تأهيل المرأة الريفية المهني لتطوير أساليب مشاركتها/ في الاعمال الزراعية ~~[illegible]~~ من خلال مناهج الدراسة والتدريب والدورات التعليمية لتشجيع وتطوير وتسويق منتجاتها لزيادة دخلها ورفع مستواها المعيشي .

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

— ٨ —

٤ ـ توظيف مرشدات زراعيات لتوفير الارشاد والتوجيه في الزراعة والتوعية في الثقافة الاسرية وخاصة تنظيم الاسرة والتغذية .

٥ ـ نشر الجمعيات التعاونية لتشمل المرأة لأن النمط التعاوني والجماعي في الزراعة يجعل من المزارعة عنصرا منتجا ومستقلا لتتمتعها بحقوق وواجبات كاملة في التعاونية الزراعية . ولا بد من تدريب الرائدات الريفيات لنشر التوعية في الريف في شتى المجالات لاثبات اهمية المرأة الريفية في الزراعة وفي دفع عجلة الانتاج القومي .

٦ ـ مكننة وتحديث الأساليب الزراعية وتنظيم التسويق الزراعي بحيث لا يثري الوسطاء على حساب المزارعين الفقراء والمستهلكين .

٧ ـ متابعة تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية والدعم الارشادي والفني والمادي للنطاعات الزراعية والحركة التعاونية

٨ ـ توعية المواطن الريفي بشتى وسائل الاعلام بخصوص حق المرأة في المساواة .

٩ ـ ايجاد نقابة للمزارعين تدافع عن مصالحهم وحقوقهم .

١٠ ـ توفير الماء والكهرباء والمواصلات للريف للحد من هجرة اليد العاملة للمدن نظرا للاغراءات المادية والظروف المعيشية الأفضل . وان افتقار الريف لقواه البشرية الفتية ظاهرة غير صحية تحتاج الى تخطيط يحفظ التوازن في توزيع الثروات البشرية على المناطق المختلفة .

خامسا ـ وفي المجـــال السياســـي :ـ

مع ان الدستور الاردني منح المرأة حقوقا كاملة ، على ان معظم هذه النصوص ظلت نظرية ولم تترجم للواقع العملي ولم تحتل المرأة مراكز قيادية على أساس الكفاءات والمؤهلات طبقا لنص الدستور ولاعلان حقوق الانسان والمواثيق الدولية ، ولم تقتحم المجال السياسي بعد . وبما ان اشتراك المرأة في تخطيط سياسة بلادها هو حقها كما انه يعكس مدى تقدم تلك البلاد ، فان الاتحاد النسائي يوصي بما يلي :ـ

١ ـ اشراك المرأة في السياسة ومساواتها بالرجل عمليا في جميع المجالات .

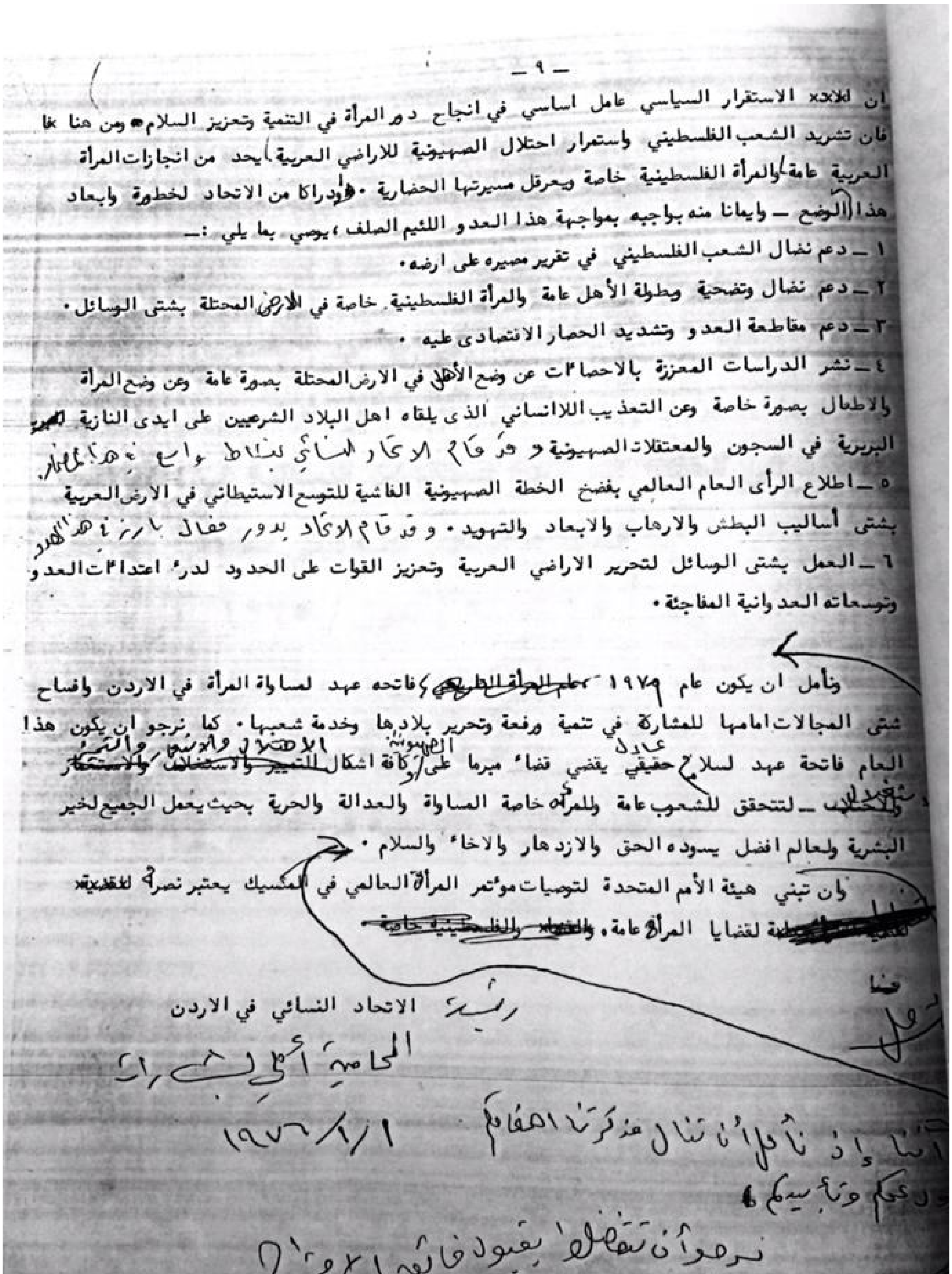
٢ ـ افساح المجال امام المرأة لاشغال مراكز قيادية في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والسلك الدبلوماسي حتى اعلى المستويات .

٣ ـ اطلاق الحريات الديموقراطية والسماح بايجاد احزاب سياسية وطنية ترتكز عليها الانتخابات النيابية .

٤ ـ توعية المرأة لحقوقها وواجباتها السياسية وممارستها لها بشتى الوسائل الاعلامية .

٥ ـ دعم التضامن العربي حتى تتحقق الوحدة العربية الكاملة .

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن



- ٩ -

ان الاستقرار السياسي عامل اساسي في انجاح دور المرأة في التنمية وتعزيز السلام ، ومن هنا فان تشريد الشعب الفلسطيني واستمرار احتلال الصهيونية للاراضي العربية ، يحد من انجازات المرأة العربية عامة والمرأة الفلسطينية خاصة ويعرقل مسيرتها الحضارية . وادراكا من الاتحاد لخطورة وابعاد هذا الوضع — وايمانا منه بواجبه بمواجهة هذا العدو اللئيم الصلف ، يوصي بما يلي :—

١ — دعم نضال الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه .

٢ — دعم نضال وتضحية وبطولة الأهل عامة والمرأة الفلسطينية خاصة في الارض المحتلة بشتى الوسائل .

٣ — دعم مقاطعة العدو وتشديد الحصار الاقتصادي عليه .

٤ — نشر الدراسات المعززة بالاحصاءات عن وضع الأهل في الارض المحتلة بصورة عامة وعن وضع المرأة والاطفال بصورة خاصة وعن التعذيب اللاانساني الذي يلقاه اهل البلاد الشرعيين على ايدي النازية البربرية في السجون والمعتقلات الصهيونية . وقد قام الاتحاد النسائي بنشاط واسع في هذا المضمار

٥ — اطلاع الرأي العالمي بفضح الخطة الصهيونية الفاشية للتوسع الاستيطاني في الارض العربية بشتى أساليب البطش والارهاب والابعاد والتهويد . وقد قام الاتحاد بدور فعال بارز في هذا [illegible]

٦ — العمل بشتى الوسائل لتحرير الاراضي العربية وتعزيز القوات على الحدود لدرء اعتداءات العدو وتوسعاته العدوانية المفاجئة .

ونأمل ان يكون عام ١٩٧٦ [illegible] فاتحة عهد لمساواة المرأة في الاردن وافساح شتى المجالات امامها للمشاركة في تنمية ورفعة وتحرير بلادها وخدمة شعبها . كما نرجو ان يكون هذا العام فاتحة عهد لسلام حقيقي عادل يقضي قضاء مبرما على كافة اشكال الاحتلال والتمييز والاستغلال والاستعمار — لتتحقق للشعوب عامة وللمرأة خاصة المساواة والعدالة والحرية بحيث يعمل الجميع لخير البشرية ولعالم افضل يسوده الحق والازدهار والاخاء والسلام .

وان تبني هيئة الأمم المتحدة لتوصيات مؤتمر المرأة العالمي في المكسيك يعتبر نصرة [illegible] لقضايا المرأة عامة . [illegible]

رئيسة الاتحاد النسائي في الاردن

المحامية إميلي بشارات

١٩٧٦/٢/١

إننا إذ نأمل أن تنال مذكرتنا اهتمامكم [illegible] وتأييدكم

نرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مشروع خطة عمل لعام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة والصادر عن الاتحاد النسائي في الأردن

استمارة مقابلة

تهدف الدراسة إلى بحث تطور الحركة النسوية الأردنية منذ تأسيس المملكة وحتى اليوم، لذا أرجو التكرم بالإجابة على جميع أسئلة الاستمارة التي أعدت خصيصا لغايات البحث العلمي والحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة، مؤكدين لكم أن الدراسة لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي ولن يتطلع عليها أحد.

مع خالص الشكر والتقدير

الباحثة
شذى العلاونة
مركز دراسات المرأة – الجامعة الأردنية

يهدف البحث إلى دراسة تطور الحركة النسوية الأردنية منذ تأسيس المملكة وحتى اليوم، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الموجوده أدناه:	
الاسم	
الدرجة العلمية	
المنظمة	
العمر	

- السؤال الأول: ما هي مراحل تطور الحركة النسوية الأردنية؟

١. كيف بدأت الحركة النسوية؟
٢. ما أهم المفاصل التاريخية التي أثرت على الحركة؟
٣. هل الحركة النسوية حركة شعبية أم حكومية؟ وماهي الصفة الغالبة عليها؟
٤. هل قامت الحركة على أفراد أم مؤسسات؟ ما خصائصهم؟ ما نوع المنظمات أو المؤسسات؟
٥. هل هناك تضارب أو إزدواجية في عمل المنظمات النسوية المختلفة؟ وما شكل العلاقة؟

- السؤال الثاني : ماهي العوامل المؤثرة في تطور الحركة النسوية الأردنية؟

١. ما العوامل التي ساهمت في ظهور الحركة النسوية منذ نشأتها؟

هل كانت الحركة مؤثرة في الخمسينات والستينات وهل بقيت بقيت مؤثرة بعد؟

ما أثر دخول الأردن في مرحلة الأحكام العرفية بعد النكسة وتنامي قوى الإخوان المسلمين على الساحة السياسية وظهور تيارات نسوية إسلامية ؟

هل أثرت بعض الحروب أو النزاعات السياسية في ظهورها؟ كيف؟

هل للعوامل الإقتصادية دور في ظهورها؟ كيف ؟ هل تأثر ظهورها بفكر أفراد بعينهم ؟ من هم ؟ هل تأثر ظهورها بتيارات فكريّة محددة؟ وماهو التيار الأساسي الذي ساهم في نشأتها ؟

٢. ما أثر العوامل الخارجية مثل تصاعد قوى سياسية جديدة وتغيرات في موازين القوى في الدول العربية وما يسمى بالربيع العربي على الحركة وخطابها ؟

٣. هل ساهم وصول النساء لمواقع صناعة القرار على إحداث أثر إيجابي على الحركة النسوية الأردنية؟

٤. هل كان لمنابر التواصل الاجتماعي أثر في تطور الحركة النسوية؟

- **السؤال الثالث: ما أثر تلك العوامل المؤثرة على كل من خطاب الحركة النسوية وإنجازاتها؟**

١. ما أثر العوامل السابقة على خطاب الحركة النسوية الأردنية؟

٢. ما الخطاب السائد حاليا لدى الحركة النسوية الأردنية؟ وهل تغير خلال السنوات المتتالية؟ ما مدى قوة الحركة في التأثير في المجتمع ورفع الوعي بأهمية المرأة؟

٣. هل يمكن القول أن الحركة النسوية ما زالت مؤثرة؟ هل يتم التعامل مع الحركة من قبل البعض بنوع من العداء؟ هل هذا صحيح؟ من هي تلك الجماعات؟ ولماذا برأيكم؟

٤. ما نوع التغيير الذي أحدثته الحركة؟ وإلى أي مدى؟ ومن هي الاطراف أو التي ساهمت في هذا التغيير؟

- **السؤال الرابع : ما هي أهم التحديات والمعوقات التي أثرت على تطور الحركة النسوية الأردنية؟**

١. ما هي أهم التحديات التي واجهت الحركة النسوية الأردنية خلال المفاصل التاريخية المختلفة؟ وما أنواع أو أشكال هذه التحديات؟

٢. هل هناك تقدم أم تراجع في الحركة النسوية الأردنية؟

٣. هل هناك وعي لدى الشارع الأردني بمفهوم الحركة النسوية؟

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

- أبو رومي، رهام، جميل،(١٩٩٥)، **الحركة النسائية ودورها في المجتمع الأردني.**
- أنصاف الخوالدة، (28\1\2015)، **موقف الأردنيين من قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية،** رامي خضر.

موقع الحوار المتمدن

http://goo.gl/9ehpLN

- بيان إطلاق الحملة بعنوان أمي أردنية وجنسيتها حق لي، تطالب بتجنيس أبناء الأردنيات بالجنسية الأردنية، وكالة جراسا الإخبارية.

http://goo.gl/kjnb4H

- بيان صحفي صادر عن التحالف الخاص بتقرير الظل للجنة الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة سيداو، الموقع الرسمي لإتحاد المرأة الأردنية.

http://goo.gl/ZIyxhW

- التل،سهير(١٩٨٥).مقدمات **حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن**،ط١، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- التل، سهير، (٢٠١٤)|، **تاريخ الحركة النسائية الأردنية ١٩٤٤-٢٠٠٨**، ط١،عمان: أزمنة للنشر والتوزيع.
- جدعان،فهمي، (٢٠١٠)،**خارج السرب بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية**، ط١،بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- الزبن، عبدالله، أحمد، (٢٠١٢)، **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (٢٠٠٠-٢٠١٠).**
- السيوف، نبيلة،(٢٠٠٧)، **منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية.**
- صباح، أسماء،(٨-١٧\٥\٢٠١٢)، **الحوار المتمدن**، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات.

- غدنز، أنتوني، (٢٠٠٥)، **علم الاجتماع**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فريدة غلام، **المرأة العربية والمشاركة السياسية: الحاضر والمستقبل** ، نشرها رامي خضر.
- قانون الأحوال الشخصية (٦١)، (١٩٧٦)،جريدة رسمية، ع: (٢٦٦٨)، قانون مؤقت.
- قانون الأحوال الشخصية (٥٠٦١) ،(٢٠١٠/١٠/١٧).
- قانون الجنسية الاردنية (٦)، (١٩٥٤\٢\١٦) ، الجريدة الرسمية، ع:١١٧١.
- قانون الضمان الاجتماعي الجديد (١)، الساري (٢٠١٤\٢\٢٨) سندا لأحكام المادة (٩٣)، (٢٠١٤\١\٢٩)، الجريدة الرسمية، ع: ٥٢٦٧.
- قانون العقوبات الأردني (١٦)، (١٩٦٠)، المعدل (٢٠١٠\٦\١) بموجب قانون المؤقت(١٢) (٢٠١٠)، الجريدة الرسمية.
- قانون العمل الاردني (٨)، (١٩٩٦)، المعدل بالقانون (٢٦)، (٢٠١٠\٧\١٥)، الجريدة الرسمية، ع:٥٠٩٢ .
- المعايطة، رويدا، (٢٢ آذار ٢٠١١)، **الملكة رانيا العبد الله ودورها في إنشاء وتفعيل منظمة المرأة العربية**، صحيفة الرأي.
- المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الأمريكي للتنمية الدولية، (٢٠١٤)، **ملتقى البرلمانيات الأردنيات الأول- مجلس النواب السابع عشر**، عمان، الأردن.
- موقع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، أنشطة.

http://cvaw-arabcoalition.org/about

- موقع الحوار المتمدن

http://goo.gl/9ehpLN

- موقع الجامعة الأردنية، مركز دراسات المرأة.

http://centers.ju.edu.jo/ar/wsc/Home.aspx

- الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني، سيرة ملك.

http://goo.gl/7Qr5Ma

- الموقع الرسمي لشبكة القانونيات العربيات.

/http://qanouniyat.org

- الموقع الرسمي لإدارة حماية الأسرة.

http://goo.gl/CaLJ7y

- موقع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة،(٢٠١٥)، من نحن، مهامنا.

http://www.women.jo/ar/news.php?txt=0

- الناصر، نسرين، محمد،(٢٠٠٦)، **العولمة وأثرها على الحركة النسوية**.
- موقع السوسنة، اسلام،(٢٠١٠\١٠\٢٨)، اتهام الحركات النسائية بترويجها لأجندات مفروضة من الخارج.

https://goo.gl/TXIen3

- موقع المعرفة ، مقال نظريات التغيير الإجتماعي ١٢-١١-٢٠١٠.

http://goo.gl/PlU4cN

- موقع الانصاف بالاجور، من نحن.

http://jordanpayequity.org/ar/NEWS/2

- موقع الويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

https://goo.gl/vlv5jd

- موقع اليونيسيف، **اتفاقية حقوق الانسان**،التوقيع والتصديق والانضمام.

http://goo.gl/uYh8OU

- موقع جامعة اليرموك، مركز الاميرة بسمة لدراسات المراة الاردنية ، **الهيكل التنظيمي**، الدكتورة آمنة عيسى الخصاونة.

https://goo.gl/0pGKm0

- موقع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،دراسة بريطانية عن التمثيل السياسي للمرأة، **الكوتا عامل حاسم .**

http://goo.gl/pCFJxZ

- مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

http://goo.gl/FTNn47

- نظام التامين الصحي المدني(٨٣) المادة (٦٦) من قانون الصحة العامة المؤقت وتعديلاته رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢، (٢٠٠٤\٧\١)، الجريدة الرسمية، ع: (٤٦٦٦)،ص(٣٢٥٧).

المصادر والمراجع الأجنبية

- About.com- middle east issues

http://middleeast.about.com/

- Al-Atiyat, Ibtesam(2003) **The Women's Movement in Jordan**.
- Al Majali, Ghadir (2008) **Gender and Power, An understanding to the current situation of women in public and political life in Jordan.**
- Dababneh, Abeer(2006) **The Jordanian Women's Movement "A Historical Analysis focusing on legislative Change"**
- **New Social Movement Theory**, Sociology Reference Guide, Simone I. Flynn.

  https://goo.gl/twhu5U
- Oxford Dictionaries, Definition of Arab Spring in English.

  http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/Arab-Spring
- Wikipedia, the free encyclopedia.

  https://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page

THE JORDANIAN FEMIMNISM MOVMENT DEVELOPMENT (1921 – 2014)

By

Shatha Alawneh

Supervisor
Dr. Abeer Dababneh

ABSTRACT

This study covers the development of the Jordanian Feminism Movement in the period between 1921 and 2014. The study utilized descriptive analytical method to examine developments of the Jordanian Feminism movement. Content analysis and in-depth interviews were used by the researcher to achieve the results of the study .

Main study results shows that the Feminism movement went through four main distinguished stages: Movement evolution and establishment 1921 - 1952, the recognition of political rights 1953 - 1957, political life ban 1958 – 1989 and the institutionalization of the feminism actions 1990 - 1999.

The results of the study in the period between the year 2000- 2014 shows that the movement was affected by many variables and factors; national documents and conferences, conventions and international obligations, the establishment of new women's and civic organizations, the amendments to the legislations related to women and finally the impact of Islamic feminism.

The study concluded that factors affecting the development of the Jordanian Feminism movement can be categorized under political, social, international and external, and economic factors. The Jordanian feminism movement is still influential despite the different impact between the past and current time. The most important challenges and constraints that have affected the Jordanian Feminism movements are: political challenges, bureaucracy, and competitiveness among the various women's organizations, funding, cultural challenges and the religious extremism movements.

The study suggested a set of recommendations among them is; the need for further in depth studies that examine the role of The Jordanian Feminism movement in different political, social, cultural and economic aspects, and to examine each role separately to provide researchers with proper and comprehensive input on the effect of the movement on each aspect and to document what has been accomplished .

The study also recommends conducting a comparative study among women movements in the Arab World, and to study most important achievements and challenges that faced these movements, to draw lessons learned and avoid them with maximizing achievements by these movements.